

نحو الفعل المضارع
ومكانته في التراكيب الاسنادية

The Syntax of the Arabic Muqārī' and it's
Role in the Structural Expressions
in Arabic

إعداد
رمزي منير بعلبكسي

رسالة مقدمة الى دائرة اللغة العربية ولغات الشرق الأدنى
في الجامعة الامريكية في بيروت
لنيل درجة استاذ في الآداب

أيار ١٩٧٥

نحو القمىل المضارع
وكانتسه في التراكيب الإسنادية

ر . م . يملكي

March 23, 1972

NOTICE TO GRADUATE STUDENTS

The Board of Graduate Studies in its meeting on November 1, 1968, decided that all graduate students must include the following "Thesis Release Form" to appear on a separate page of each thesis:

" THESIS RELEASE FORM"
American University of Beirut

I; Ramzi Baalbaki :

☐

authorize the American University of Beirut to supply copies of my thesis to libraries or individuals upon request.

☒

do not authorize the American University of Beirut to supply copies of my thesis to libraries or individuals.

Ramzi Baalbaki
Signature

10/6/1975
Date

Emile Rubeiz
Emile Rubeiz
Associate Registrar

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT

نحو الفعل المضارع
ومكانته في التراكيب الاسنادية

**The Syntax of the Arabic Muḍārī^c and it's
Role in the Structural Expressions in Arabic**

By

Ramsi Baibaki

Approved:

M. A. Ghul


Professor Mahmud A. Ghal

Advisor

T. Amari

Professor Fuad Tarazi

Member of Committee


Professor As'ad Khayrallah

~~Professor As'ad Khayrallah~~

Member of Committee

Date of Thesis Presentation: June 10, 1975

خطة البحث

هذا بحث يتناول الفعل المضارع من حيث مكانته في النحو العربي، ودلالته المتوقعة على الزمن .

بدأتُ البحث بعد المضارع وتسميته ، وفصلتُ " مضارعة " لاسم الفاعل عند البصريين ، وناقشت رأي الكوفيين في اعتبار اسم الفاعل فعلاً في الحال، وأيدتُ ذلك كله بإشارات هامشية من اللغات السامية .

ثم انتقلتُ الى المضارع المرفوع ، فوجدتُ أن الأصل في دلالة الزمنية الدلالة على الحال ، مع تعيينه للاستقبال أو للمضي بقرينة ، وفصلتُ هذه الدلالات وبحثها من حيث ارتباطها بقرينة لفظية أو بقرينة معنوية .

بعد ذلك درستُ النصب ، ونهيتُ على اختلاف دلالة المنصوب عن دلالة المرفوع لأن المنصوب يتميّن للاستقبال . وبيّنتُ المعاني التي تجيء مع كل أداة " ناصبة " ، معتمداً على مفهوم تركيب التسوية وتركيب الأعمال اللذين فصلتهما بمرجئراسر .

ولما جئتُ إلى المضارع المجزوم ، نهيتُ على تعدّل دلالة الزمنية من الدوام إلى المضيّ مع (لم) و (لَمَّا) أو الحال ، وأدنى الاستقبال مع لام الأمر ولا الناهية ، وإلى الاستقبال مع الجزاء . وبيّنتُ أن علة الجزم قطع الفعل أو التوقف فيه .

اعتمدتُ في ذلك كله على كتب النحو القديمة ، وبخاصة كتب المتقدمين ، وعلى الإضافات التي نهت عليها العلماء الأوربيون في دراسة العربية أو غيرها من اللغات السامية .

موضوعات البحث

<u>الموضوع</u>	<u>الصفحة</u>
* خطة البحث	أ
* موضوعات البحث	ب
* توطئة	أ
* الفصل الأول ،	٤ - ٢٦
<u>صيغة المضارع وشبهه باسم الفاعل :</u>	
أولا ، حذّه	٥
ثانيا ، تسميته	٥
ثالثا ، الشبه بينه وبين اسم الفاعل	٦
رابعا ، الشبه بينه وبين الأسماء عامة	١٢
خامسا ، "عمل" اسم الفاعل	٢١
* الفصل الثاني ،	٢٧ - ٤٣
<u>الدلالة الزمنية للمضارع المرفوع :</u>	
أولا ، الدلالة على الحال	٢٩
ثانيا ، الدلالة على الاستقبال	٣٣
ثالثا ، الدلالة على الماضي	٤٠
* الفصل الثالث ،	٤٤ - ٨٩
<u>المضارع المنصوب :</u>	
- أدواته ودلالته العامة	٤٥
- ب -	

٤٦	- النصب مع الأدوات المختلفة ،
٤٧	أولا : لن
٤٨	ثانيا : إذن
٥٠	ثالثا : كي و "أخواتها"
٥٤	رابعا : أن
٥٤	- مصدر يتها
٥٧	- "عملها" ودلالاتها في التركيب
٦٤	- (أن) المخففة
٦٦	خامسا : فاء السببية
٧٤	سادسا : واو المحبة
٨٠	سابعا : حتى
٨٣	ثامنا : أو
٨٦	تاسعا : ثم
٨٧	عاشرا : لام الجحود

* الفصل الرابع : ٩٠ - ١١٢

المضارع المجزوم :

٩٣	أولا : ارتباطه بالإنشاء ،
٩٣	- لام الأمر
٩٥	- لا الناهية
٩٦	ثانيا : ارتباطه ب (لم) و (لما) ،
٩٦	- لم
٩٧	- لما
٩٩	ثالثا : ارتباطه بالجزاء
١١٠	رابعا : ارتباطه بجواب الطلب

١١٧ - ١١٣ خاتمة	*
١٢٧ - ١١٨	ثبت المصادر والمراجع :	*
١١٨	- بالعربيّة	
١٢٥	- بالأجنبيّة	

**

للفعل المضارع مكانة كبيرة في النحو العربي ، لأنه من أكثر الصيغ دورانا في الاستعمال ، ولأنه أحد صيغتي الفعل الرئيسيتين الدالتين على زمن الحدث ، الماضي والمضارع ، على اعتبار الأمر محدود الدلالة على الزمن لأنّه طلب لوقوع شيء في الحال أو الاستقبال .

ودلالة المضارع على الزمن واسعة ، فهو يتعمّن للماضي وللحاضر وللأستقبال بحسب القرينة المصاحبة له ، ولهذا نراه عصب الدلالة الزمنية في اللغة العربية ، فمن يتقن استعمال المضارع يتحكّم في التعبير الزمني الذي يقصد اليه .

والمضارع شبيه باسم الفاعل في دلالة الزمنية ، كما انه شبيه باسم المفعول والصفة المشبهة وأوزان المبالغة . وهو يقوم مقام الاسم عندما يجيء - أي المضارع - في المصدر المؤوّل . ولهذا يجب الاهتمام بمقارنة نحوه بنحو الأسماء ، واختلاف المعاني التي يؤديها عن المعاني التي تؤديها الأسماء في المواقع التي يصح مجيئها فيها .

غير أن النحويين اهتموا بإعراب المضارع ، ومعامله ، ولم يشددوا على المعاني المستفادة منه ، لاسيّما الزمن ، وإن كانوا نبّهوا عليها في إشارات متفرقة . ونجد في كتب البلاغة شيئا من المعاني الدقيقة التي قد يؤديها المضارع .

ولعل لاهتمام النحويين بالعوامل وتعليل الاعراب أثرا في طريقة عرض الفعل المضارع على المتعلمين ، وحتى المتخصصين منهم . فطريقة عرضه عليهم تُعنى ، في الغالب ، بالإعراب والحيل النحوية لتبريره ، دون الالتفات الى الأشياء الخارجة عن صلب صناعة الاعراب التي يهتمون بها . ولذلك قد ترى الطالب قادرا على إعراب أصعب التراكيب ، دون أن يكون قادرا على تمييز عبارة

عن أخرى في المعنى المقصود بكل منهما . من ذلك أن الطالب قد يحفظ
غيبا القاعدة التي تقول إن اسم الفاعل "يعمل" في الحال والاستقبال، لا في
المضي ، لكنه قد لا يعرف الفرق المعنوي بين " هذا ضاربُ زيدٍ " و " هذا
ضاربُ زيداً " ، لأنَّه لم يحدّد على التفرقة بين هذه المعاني ، كما عوّد
حفظ القواعد أو إعراب التراكيب .

ثم إن التغيرات الحاصلة في اللغة العربية اليوم ، في محاولة الكتاب
بناء الصيغ على الأساليب الأجنبية ، بدأت تستقر في اللغة ، حتى أن كثيرا
من أبناء العربية لا يعرف أنها مستحدثة . ومن ذلك ، فيما خص المضارع ،
انتشار قولهم (سوف لن أفعل) ، في حين أن (لن) في حد ذاتها تعيّن
المضارع بعدها للاستقبال ، فلا حاجة لاقتران (سوف) بها . ومنه أيضا
قولهم (لم أفعلْ كذا بعد) ، مع أن في العربية أداة تقوم مقام (لم) :
(بعد) ، وهي (لما) . ومنه كذلك عدم التفرقة بين (إذا) و (إن) .

وأما أهمية المضارع في العربية ، والخطأ في طريقة عرضه على المتعلمين ،
وفي طريقة استعماله ، نحاول أن نفعل في هذه الدراسة شيئين رئيسين :

(١) أن نتبيّن كيف وصف النحويون معاني استعمالات المضارع المختلفة
وكيف فهموا دلالة الزمنية .

(٢) أن نذكر ما يمكن أن يقال في وصف استعمالاته ودلالته الزمنية ،
قياسا على مفاهيم النحو المقارن .

أما طريقة عرضه على المتعلمين فهي ، من حيث كونها أمرا تربويا ، من
شأن أرباب التعليم . غير أننا هنا نحاول أن نضع بين أيديهم المعاني الرئيسية

التي يؤتّيهما المضارع ، والدلالات المختلفة التي يعبر عنها فهي
أحوال اعرابه جميعا ، ليكون التشديد على المعانسي
لا على حيل الإعراب .

الفصل الأول

صيغة المضارع

وشبهه باسم الفاعل

أولا : حـدـثـه :

النحاة على أن الفعل ماضٍ ومضارع وأمر ، وحدد المضارع عند الفاكهي
" كلمة دلّت وضعاً على حدث وزمان غير منقضى حاضراً أو استقبالاً " ^(١) ، فصيحة
المضارع تصح للحال والاستقبال ، وقد تصح بقرينة الماضي ، كما سنرى .

وعرّف الزمخشريّ المضارع بقوله : " هو ما تعتقب في صدره الهمزة والنون
والتاء والياء وذلك قولك للمخاطب أو الغائبة تفعل وللغائب يفعل وللمتكلم
أفعل وله إذا كان معه غيره واحداً أو جماعة نفعل وتُسمى الزوائد
الأربع " ^(٢) .

ثانياً : تسميته :

لفظ " المضارع " مصطلح بصريّ ، وهو وارد في الكتاب . وقد جعله
النحاة مشتقاً من الضرع ، فقليل ، " أصل المضارعة تقابل السخلين على
ضرع الشاة عند الرضاع يقال تضارع السخلان إذا أخذ كل واحد بحلمة
من الضرع ثم اتسع فقليل لكل مشتبهين متضارعان " ^(٣) ، وذلك عندهم أنّه
ضارع اسم الفاعل ^(٤) ، كما سنبين .

-
- (١) حدود النحو ص ٣ .
(٢) المفصل ص ١٢٧ ، وقارن بالكتاب ٣/١ ، وبالمقتضب ١/٢ ، وبالإيضاح
لأبي عليّ الفارسي ١٣/١ ، وبالخصائص ٢٢٥/١ ، وبالرد على النحاة ص ١٠٥ .
(٣) شرح المفصل ٦/٧ ، وقارن بشرح الكافية للرضي ٢٢٦/٢ .
(٤) قارن بتسمية " المضارع " في العروض لآلّه ، فيما زُعم ، ضارع المجتث .

ومقابل المضارع في الاصطلاح الكوفي "المستقبل"^(١) ، وهذا يشير إلى عنصر زمني في هذه الصيغة ، على خلاف المصطلح البصري الذي يقوم على الاعتناء بالشبه اللفظي بينه وبين الاسم .

ثالثا : الشبه بينه وبين اسم الفاعل :

يبدو من الاشارات المنقولة من آراء الكوفيين أنهم حاولوا اعتبار اسم الفاعل فعلا . جاء في مجالس الزجاجي :
" والفراء يقول قائم فعل دائم لفظه لفظ الأسماء لدخول دلائل الأسماء عليه ، ومعناه معنى الفعل^(٢) واستعماله " فعل دائم " مطابق لمعنى " الحال " .

وقال السيرافي : " وقسم الكوفيون الأفعال ثلاثة أقسام : ماض ومستقبل ، وهو ما في أوله الزوائد الأربع نحو يقوم وأقوم وتقوم وتقوم ، والثالث الفعل الدائم وهو قائم وذاهب وضارب وأشباهه ، وهو الحال " .^(٣)

وعلى الرغم من قلة الشواهد التي بين يدينا من كلام الكوفيين ، فإن من الواضح اعتبارهم اسم الفاعل فعلا .

(١) انظر معاني القرآن للفراء ١/ ٦٠ - ٦١ مثلا ، ولاحظ استعمال "المستقبل" عند الزجاجي الذي اعتبر بحداديا ، مثلا : الإيضاح في علل النحو ص ٨٦ و ٨٧ و ٩٤ .

(٢) مجالس العلماء ص ٣٤٩ ، وقارن بالصاحبي في فقه اللغة ص ٢٢٨ ، وانظر معاني القرآن للفراء ١/ ١٦٥ حيث يقول عن لفظة انما جاءت " في المستقبل ولم تأت في دائم ولا ماض " ، وذلك في شرحه قوله تعالى ((وما لنا إلا نقاتل)) (البقرة : ٢٤٦) .

(٣) شرح الكتاب : ورقة ٤٩٣ ، عن حاشية مازن المبارك على الإيضاح في علل النحو ص ٨٦ .

وفي اعتبارهم اسم الفاعل فعلا شي من المرحمة ، وذلك من الناحية الزمنية ، لاشتراك اسم الفاعل والمضارع في الدلالة على الاستمرار والدوام . وقد يشهد بصدقة قولهم ما يلي :

(١) دلالة صيغة "اسم الفاعل" في الساميات والمربية المحكية على معنى فعلي ،
ففي العبرية تقسم أزمنة الفعل الى ماض (אֲמַר אֲנִי) ،
نحو (אֲמַר אֲנִי) بمعنى زمر ، ومستقبل (אֲמַר אֲנִי) ، ونحو
(אֲמַר אֲנִי) بمعنى يذمر ، وحال (אֲמַר אֲנִי) ، ونحو
(אֲמַר אֲנִי) بمعنى أنا زامر . وهذه الصيغة الأخيرة هي
عين اسم الفاعل في العبرية (١).

وفي السريانية يتكون الفعل الحاضر من "اسم الفاعل" يتبعه الضمير (٢)
ومثاله (اَنَا اَكْتُبُ) ، اي انا اكتب ، و (اَنَا اَكْتُبُ) اي
انت تكتب ، وهكذا .

(١) أنظر : دروس اللغة العبرية ص ١٥٥ ، و S.R. Driver,
A Treatise on the use of the Tenses in Hebrew, 3rd
ed. (Oxford, 1892), Chapter x .

وقد يستعمل الحال في العبرية (صيغة "فاعل" المربية) للدلالة على
الماضي والمستقبل ، اذا صحته قرينة مضي أو استقبال ، فهو يعبر عن
حدث غير منقضى في الماضي أو الحاضر أو المستقبل ، أنظر :

William Gesenius, Gesenius' Hebrew Grammar, ed.
A.E. Cowley (Oxford, 1910), p.356 ff.

(٢) أنظر : De Lacy O'Leary, Comparative Grammar of the
Semitic Languages (London, 1923), p.247 .

ويستعمل أبناء العربية اليوم في لهجاتهم المحكية صيغة "فاعل" للدلالة على "الدوام" ، نحو "أنا آكل" ، التي تزيد دلالتها على "أنا أكلت" في أن اثر الأكل ما زال قائما ، كالشبع ونحوه .

والمضارع المرفوع ، كاسم الفاعل ، قد يدلّ على الدوام ، أي الحال كما سنرى . وفي صفة دوامه وجه رفعه ، عندنا . وذلك أن المضارع المنصوب يكون واقعا تحت تأثير وتسلطه ، والمجزوم يكون محلّقا فلا تعود الدلالة الزمنية فيهما للدوام ، كما سنبيّن في فصلي النصب والمجزم .

(٢) تبادل صيغتي المضارع واسم الفاعل في التركيب الاسنادي لإفادة الدوام ، ومن ذلك :

أ- أن يدل اسم الفاعل على حدث يتكرّر دون انقطاع ، كقوله تعالى ((المؤتون الزكاة))^(١) ، بمعنى الذين يؤتون الزكاة .

ب- أن يُنفى اسم الفاعل بـ (ليس) و (ما) و (إن) ، كالمضارع الداخلة عليه هذه الأدوات كما سنرى ، نحو ((أليس الله بكاف عبده))^(٢) ، و ((ما أنت بمؤمن لنا))^(٣) ، و ،

إن هو مستوليا على أحد
إلا على أضعف المجانين^(٤)

-
- | | | | |
|-----|--------|-------------|-----------|
| (١) | النبيأ | ، | ١٦٢ . |
| (٢) | الزمر | ، | ٣٦ . |
| (٣) | يوسف | ، | ١٧ . |
| (٤) | أنظر | شن ابن عقيل | ١ / ٢٧٢ . |

غير أنّ قول الكوفيين إنّ اسم الفاعل فعل خطأ من حيث كون اسم
الفاعل لا يتصرّف تصرّف الأفعال ، ولا يقبل كثيرا من علامات الأفعال
كالزوائد الأربع في المضارع ، والسين ، وسوف ، وأدوات النصب والجرم .

وهكذا يبدو أنّ مقالة الكوفيين إنّ اسم الفاعل فعل ، صحيحة من جهة
الدلالة الزمنية لاسم الفاعل ، وغير صحيحة من الناحية الصرفية .

ولئن كان الكوفيون جعلوا اسم الفاعل فعلا في الحال ، فإن البصريين
على عكسهم ، أرادوا أن يجعلوا المضارع محمولا على اسم الفاعل^(١) ، وهذا وجه
تسميته بالمضارع عندهم . فقد ذكر صاحب الكتاب أن الأفعال المضارعة هي
" المضارعة لأسماء الفاعلين " .^(٢) وفي موضع آخر قال : " الأفعال المضارعة
للأسماء " .^(٣) دون تحديد بأسماء الفاعلين ، وإن كان يستعمل صيغة اسم الفاعل
في التثنية لشبه المضارع بالاسم ، نحو قوله في (كدت أفعل) ، " كأنك
قلت كدت فاعلا ثم وضعت أفعل في موضع فاعل " .^(٤)

أما أوجه مضارعة لأسماء الفاعلين ، فيمكن بيانها ، كما شرحها النحاة
وبينوها ، بما يلي :

(١) أن المضارع يقع موقع اسم الفاعل ، ويصطف عليه فمن الأوّل قولك :

-
- (١) غير أنهم حملوا " عمل " اسم الفاعل على الفعل ، كما سنبين .
(٢) الكتاب ٣ / ١ .
(٣) نفسه ١ / ٤٠٩ .
(٤) نفسه ١ / ٤١٠ .

..... / ١٠٠٠ . س .

"إِنَّ عبد الله ليفعل فهو يوافق قوله لفاعلٍ حتى كأنك قلت : إن زيدا لفاعل"
فيما تريد من المعنى .^(١) ويذكر الزمخشري أن الخليل سمع عربيا يقول
(ما أنا بالذي قائل لك شيئا)^(٢) فجاء اسم الفاعل في موضع المضارع وقد
يجي المضارع في موقع أسماء غير اسم الفاعل ، كما سيمر معنا .

وعطفه على اسم الفاعل وعطف اسم الفاعل عليه لا يقتصر على اسم الفاعل
بدليل قول ابن مالك :

واعطف على اسمٍ شبه فعلٍ فعــــــــــــلا
وعكسا استعمل تجذء ســــــــــــلا^(٣)

(٢) أن هناك شيئا لفظيا بين المضارع واسم الفاعل في ترتيب

(١) الكتاب ٣/١ .

(٢) المفصل ص ٦٧ .

(٣) جاءت أكثر الشواهد على عطف المضارع على اسم الفاعل ، وعلى عكسه ،
ومنها قوله تعالى ((صَافَاتٍ وَبِقِيصَ)) (الملوك : ١٩) ، وأما قولــــــــــــه
((فَالْمُخِيرَاتِ صُبْحًا فَأَثَرُنَ بِهِ نَقَمًا)) (العاديات : ٣ و ٤) حيث جاء
اسم الفاعل محطوفا عليه الماضي ، فيثبت معنى الزمن الذي يشتمل عليه
اسم الفاعل . وقد منح بعضهم العطف بين اسم الفاعل وفعلٍ إلا إذا
كان الماضي قريبا من الحال ، نحو

* أُمُّ صَبِيٍّ قَدْ حَبَا أَوْ دَارَجَ *

(أما لي ابن الشجري ١٦٧/١ ، وأوضح المسالك ٦١/٣) ، أو كان اسم الفاعل
بمعنى فعل ، كقوله تعالى ((إِنْ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدَّاتِ)) (النساء : ١٨) ،
فالتقدير عندهم : قصدوا وتصدقن (أما لي ابن
الشجري ١٦٧/٢ - ١٦٨) .

ومما يكن من أمر تقييد العطف بين اسم الفاعل والفعل الماضي ، وتقييد
الزمن الماضي الذي يعبر عنه اسم الفاعل ، فإن تعاطف المضارع واسم الفاعل
أوسع بابا لما بين المتعاطفين من التناسب في المعنى والزمن .

(١)

الحركات والسككات ، و (يفعل) تقابل (فاعل) ، و (يدحرج) تقابل (مدحرج) .

(٢) أن نون التأكيد الثقيلة تدخل على اسم الفاعل ، على قلة ، كدخولها

على المضارع ، نحو قول الشاعر :

* أَقَاتُلُنَّ أَخْضَرُوا الشَّهْرُودَا *

وقول الآخر

* أَشَاهَرُنَّ بَعْدَنَا السَّيُوفُفَا *

ويرى ابن جني أن ذلك لضرب من الاستحسان * لا عن قوة علة ، ولا

عن استمرار عادة * (٢) وقد هما الأشعوني شذوذا . (٣)

غير أن دخول هذه النون على اسم الفاعل ربما يكون أكسب المعنى

توكيدا ، كما يكتسب المضارع توكيدا بدخولها عليه ، ولعلّه لهذا قال ابن

هشام عن الشطر الأول إنه " ضرورة سوغها شبه الوصف بالفعل " . (٤)

(١) أنظر أسرار العربية ص ٢٧ ، والإظهار ص ٤٧ ، وشرح المفصل ٦ / ٦٨ .

(٢) الخصائص ١ / ١٣٦ .

(٣) أنظر شرحه على الألفية ١ / ١٦٠ .

(٤) المغني ٢ / ٣٣٩ . وفي اللغة العبرية تُستعمل أداة التوكيد (אֵל) التي تقابل النونين العبريتين ، في غير تأكيد الفعل ، كتأكيد حرف الاستفهام ، نحو (אֵל - אֵל) بمعنى توكيد السؤال عن المكان ، و (אֵל - אֵל) لتأكيد النفي ، أنظر في المثليين السابقين :

William Gesenius , A Hebrew and English Lexicon of the Old Testament , ed. Francis Brown (Oxford, 1929), p. 609.

وتُستعمل أداة الشرط (אִם) التي تقابل (إن) العربية ، للتلطّف في الخطاب ، نحو (אִם - אִם) ، أنظر :

رابعاً : الشبه بينه وبين الأسماء عامة :

توسّع النخاعة البصريّون ، ومن تابعهم ، بعد سيّومه في إظهار الشبه بين المضارع والاسم ، دون تحديده باسم الفاعل ، فقالوا إن المضارع يقوم "مقام الاسم" ويقع "موقع الأسماء" ^(١) ، واستعملوا أمثلة فيها اسم الفاعل ، نحو مثل الفارسي : (هذا رجل يقوم) و (هذا رجل قائم) ^(٢) ، ومثل الزمخشرّي : (زيد يضرب) و (زيد ضارب) ^(٣) ، وأمثلة فيها اسم من غير باب اسم الفاعل ، نحو مثل ابن عصفور (يقوم زيد) و (أخوك زيد) ^(٤) .

وإذا استعرضنا مباحثهم في اثبات الشبه بين المضارع والاسم ، لوجدنا أن أوجه هذا الشبه تصحّ على الاسم من حيث أن اسم الفاعل اسم ، ولا تتعدى ذلك .

Hans Gottlieb, " The Hebrew Particle nā," Acta Orientalia, XXXIII (1971), p.53. ***

أما (Haupt) فيقرب النون العبريّة التي تلحق غير الفعل بـ (ما) في الآشوريّة والعربيّة والحبشيّة ، أنظر :

William Gesenius, Gesenius' Hebrew Grammar, p. 308.

وهذه الملاحظات عن اللغات الساميّة تُشعرنا بأن استعمال أداة التوكيد قد يكسب غير الفعل معنى خاصاً يمكن تحديده في الرجزين السابقين بالتوكيد .

(١) أنظر أسرار العربيّة ص ٢٦٨ ، والانصاف ٢ / ٢٨٩ ، والمفصل ص ١٣٨ ، وشرحه ٧ / ١٢ ، وإيضاح الفارسي ١ / ٣٠٨ ، وشن الكافية ٢ / ٢٣١ ، والمقرب ١ / ٢٦٠ .

(٢) الإيضاح ١ / ٣٠٨ .

(٣) المفصل ص ١٣٨ .

(٤) المقرب ١ / ٢٦٠ .

وتنقسم مباحثهم في إثبات الشبه بين المضارع والاسم قسمين رئيسيين :
مباحث قائمة على الفرضيات العقلية لتعليل ظواهر الشبه اللفظي بينهما ،
ولا سيما الأعراب ،

وأخرى قائمة على تقصي المعنى الذي يؤدّيه كل منهما .

فمن المباحث التي تندرج تحت القسم الأول :

(١) البحث في حركات إعرابه ، أهى أصل فيه أم أنها محمولة على
إعراب الاسم ، وفيه قال الأنباري : " لا بل هو محمول على الاسم في الإعراب ،
وليس بأصل فيه ، لأنّ الأصل في الأعراب أن يكون للأسماء دون الأفعال
والحروف " .^(١) كما بحثوا في حركات الأعراب عامة ، أهى أصل بذاتها ، أم أنها
فرع على البناء^(٢) ونقل السيوطي رأي صاحب الارتشاف (أبي حيّان) عن حمل
إعراب الاسم على الفعل ، أو العكس ، إذ قال : " وهذا من الخلاف الذي
ليس فيه كبير منفعة " .^(٣)

ويلاحظ أن مبحث الأعراب يخرج في اسم الفاعل لأنه مُعرَّب كثيره مسن
الاسماء .

(٢) البحث في عوامل رفعه ، فقال البصريون إنه " بقيامه مقام الاسم قد
وقع في أقوى أحواله ، فلما وقع في أقوى أحواله وجب أن يُعطى أقوى الأعراب
وهو الرفع " .^(٤) أما الكوفيون فقالوا ، خلافاً لذلك ، إنه " يرتفع بتصرّيه من العوامل

(١) أسرار المربّية ص ٢٤٠ - ٢٤٥ .

(٢) نفسه ص ٢٠ .

(٣) الهمع ١ / ١٥٠ .

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢ / ٢٨٩ .

الناصة والجازمة". (١) وذهب الكسائي إلى " أنه يرتفع بالزوائد في أوله ". (٢)

ويبحثُ رفعه يصح أيضا في اسم الفاعل .

(٣) القول بأن من أوجه شبهه بالاسم أن كلا منهما يكون شائعا فيتخصص ، فكما أن السين أو سوف تخصص للاستقبال بعد أن كان للحال والاستقبال ، فإن أداة التعريف تخصص الاسم بعد أن كان نكرة شائعا . (٣)

وهذا أيضا يصح في اسم الفاعل لأنه يحرف كسائر الأسماء .

(٤) الشبه اللفظي بين الاسم والمضارع في الوزن ، وهو عندهم ما منع الأسماء التي كانت على وزن الفعل من الصرف أو التنوين . ولحل في ذلك منعاً للثقل الناتج عن صرف وزن الفعل (٤) أو تغليباً لعدم تنوين الأفعال ، فيكون من باب غلبة الفروع على الأصول ، كما نبه ابن جني (٥) وذلك جرياً على اعتبار الفعل فرعاً والاسم أصلاً في التنوين ، فقد تكون ككرة بناءً أوزان الفعل جعلت عدم الصرف مقترناً بها ، ولو كانت لأسماء .

والشبه اللفظي قائم بين المضارع واسم الفاعل ، كما مر ، لاتفاق (ضارب)

-
- (١) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٢٩٠ ، وقارن بأسرار العربية ص ٢٩ ، وشن الأشموني ٥٤٢/٣ .
 - (٢) الإنصاف ٢/ ٢٨٨ ، وقارن بأسرار العربية ص ٢٨ - ٢٦ .
 - (٣) أنظر الإيضاح للفارسي ١/ ١٣ - ١٤ ، وأسرار العربية ص ٢٥ - ٢٦ ، والإنصاف ٢/ ٢٨٦ ، وشرح المفصل ٦/ ٦ ، والإظهار ص ٤٧ - ٤٨ .
 - (٤) أنظر الكتاب ٦/ ١ ، وقارن ب ٢/ ٢ .
 - (٥) أنظر الخصائص ١/ ٣٠٠ و ١/ ٣١١ .

٠ ١٠٠٠ / ٠٠٠ س .

و(يضرَب) مثلا في الحركات والسكّات، بل ان هذا الشبه اللفظي بينهما أهم من شبه المضارع اللفظي بمئات الأسماء، حتى ان الفارسي جعل الصفة المشبهة تنقص " عن رتبة اسم الفاعل " (١) لأنها لا تجري على وزن الفعل .

ويلاحظ أنّ هذه المسائل التي بحثنا النجاة لإثبات الشبه الشكلي بين الاسم عامة والمضارع، ولتحليل هذا الشبه، تقوم على افتراض عوامل تتحكم في حمل باب لنحويّ على آخر، فيكون لكل ظاهر تفسير منطقيّ، كما أنهم استندوا إلى شبه عرضيّ، متمخّل أحيانا، بين المضارع والاسم لتحليل شبه في المعنى الذي يؤدّيه كل منهما في التركيب العربيّ .

أما المباحث التي تندرج تحت القسم الثاني فمنها :

(١) القول بأنّ من أوجه شبهه بالاسم " أن هذا الفعل يشترك فيه الحال والاستقبال، فأشبه الأسماء المشتركة، كالعين ينطلق على العين الباصرة، وعلى عين الماء، وعلى غير ذلك " (٢).

وهذا الشبه بين الاسم والمضارع، وإن كان يتعلّق بالمعنى، ليس شبيها أساسيا بينهما، لأنّ معنى الاشتراك في أحدهما يختلف عن معنى الاشتراك في الآخر .

وحتى لو تحدّنا الشاهد في هذا الموطن لإثبات أن هذا الشبه يعزّج على اسم الفاعل، لجئنا بمثل كلمة (مختار)، وقلنا إنّها من المشترك الذي ينطلق على من يختار وعلى من يُختار .

(٢) البحث في الشبه بين الاسم والمضارع من حيث دلالة كلّ منهما

(١) الإيضاح ١٥١/١ .

(٢) أسرار العربية ص ٢٧ .

على معان مختلفة باختلاف علامات الإعراب^(١) وقد نبّه النحاة إلى أن المضارع أعرب لمعان تعتوره . ولما كانت وظيفة الإعراب " الإبانة عن المعاني بالالفاظ " ^(٢) ذكر النحاة بعض المواقع التي تعرب فيها الحركة عن المعنى المقصود ، فقد ذكروا " النهي " عن كلا الفعلين أو عن أولهما فقط أو عن صاحبتيهما في نحو لا تُسنّ بالجفا وتمدحُ عمرا " ^(٣) والفرقة بين النهي والنهي في نحو (لا يضربُ زيد عمرا) ^(٤) ، والمعاني العامة التي يختص بها النصب والجزم . ^(٥)

وشير الخضري إلى أن المعاني التركيبية تجيء على قلّة في الفعل الماضي " نحو ما صام زيد واعتكف " يحتل ما صام وما اعتكف وما صام وقد اعتكف أي محتكما وما صام ولكن اعتكف " ^(٦) غير أنّ تمييز هذه المعاني غير متوقف على الإعراب " لإمكان تمييزها معه بالأدوات الدالة عليها . . . ولا كذلك في المضارع " ^(٧) ولعلّ هذا ما جعلهم يفسّرون فتحة الماضي بأنها دون إعراب المضارع ونون سكون الأمر ^(٨)

-
- (١) يُبنى المضارع عندما تتصل به نون النسوة ، ونونا التوكيد مباشرتين .
وسنبحث التوكيد عند بحث دلالة المضارع الزمنية .
 - (٢) الخصائص ١ / ٣٥ . وراجع في حد الإعراب وتسميته أسرار العربية ص ١٨ وما بعدها ، والخصائص ١ / ٤٥ وما بعدها ، وحدود الفاكهي ص ٦ .
وتصرفات الجرجاني ص ١٤ .
 - (٣) حاشية الخضري ١ / ٣٠ .
 - (٤) الرد على النحاة ص ١٥٥ .
 - (٥) سنبين هذه المعاني في الفصلين الثالث والرابع .
 - (٦) حاشية الخضري ١ / ٣٠ - ٣١ .
 - (٧) نفسه ١ / ٣١ .
 - (٨) انظر الكتاب ١ / ٤ ، والمقتضب ٢ / ٢ ، وأسرار العربية ص ٣١٥ - ٣١٦ .

وقد أنكر الزمخشري أن يكون إعراب المضارع دالا على معان كما تدلّ وجوه إعراب الأسماء ، فهو يميّز بين " إعراب أصيل " في الأسماء و " إعراب غير أصيل " في المضارع .^(١) غير أنّ المعاني المختلفة التي يؤدّيها المضارع باختلاف إعرابه تجعل من المسير أن نقبل أنّ الإعراب في المضارع يكون " لضرب من الاستحسان ومضاربة الاسم " .^(٢) كما يرى ابن يعيش .

والشبه بين المضارع والاسم في الدلالة على معان مختلفة ينطبق أيضا على اسم الفاعل لأنه يحتمل المعاني المختلفة باختلاف إعرابه .

(٣) البحث في وقوع المضارع موقع الاسم ، وقد جعلوه من أسباب رفع المضارع . وقد ذكر معظم النحاة هذا الشبه المهم بين المضارع والاسم .^(٣) وثبه صاحب شن الكافية على أن الصحيح من مذهب سيبويه " أن إعرابه بالمضاربة ورفعه بوقوعه موقع الاسم " .^(٤) وذلك في معرض تصحيحه توثيقهم ثعلب أن مذهب سيبويه ارتفاعه بالمضاربة .^(٥)

وقسم سيبويه وقوعه موقع الاسم أقساما هي :^(٦)

- أ - وقوعه في " موضع المبتدأ " ، نحو (يقول زيد ذلك) .
- ب - وقوعه في " موضع المبتدأ على المبتدأ " ، نحو

-
- (١) المفصل ص ١٢٨ .
 - (٢) شرح المفصل ١١ / ٧ . واختلاف المعاني باختلاف إعراب المضارع سيبحث في الفصلين الثالث والرابع .
 - (٣) راجع مثلا : الكتاب ١ / ٤٠٩ - ٤١٠ ، والمقتضب ١ / ٢ و ٢ / ٥ ، والإيضاح للفارسي ١ / ٣٠٨ ، وشرح المفصل ٦ / ٧ ، وشرح الكافية ٢ / ٢٣١ ، وأسرار الحربية ص ٢٧ ، والإنصاف ٢ / ٢٨٩ .
 - (٤) شرح المفصل ١٢ / ٧ .
 - (٥) نفسه ١٢ / ٧ .
 - (٦) أنظر الكتاب ١ / ٤٠٩ - ٤١٠ .

(زيد يقول ذاك) . (١)

ج - وقوعه في " موضع غير المبتدأ ولا المبني عليه " نحو (مرت برجل
يقول ذاك) و (هذا يوم آتيك) ^(٢) و (هذا زيد يقول ذاك) ^(٣) و (هذا
رجل يقول ذاك) و (حسبته ينطلق) .

وواضح أن الفعل الماضي يقع في المواضع السابقة ، فتقول (قال زيد ذاك)
و (زيد قال ذاك) و (مرت برجل قال ذاك) وهكذا ، وإن كان البصريون ،
إلا أبا الحسن الأخفش ، منعوا وقوع الماضي حالا إلا مع " قد " ، وحين يكون
وصفا لمحدوف . (٤)

ويلاحظ أن وقوع المضارع موقع الأسماء ، يصح ، كما مر ، في اسم الفاعل ،
حتى أن أكثر شواهد عطف المضارع على الأسماء ، وبالعكس ، جاءت مع اسماء
الفاعلين ، كما مر .

(١) يميز السكاكي بين كون خبر المبتدأ جملة فعلية (مع الماضي أو المضارع)
نحو (زيد أنطلق أو ينطلق) وكونه جملة اسمية نحو (زيد منطلق) ،
فالحالة التي تقتضي عنده جملة فعلية هي " إذا كان المراد التجدد " ،
وأما خلاف ذلك فتستعمل الجملة الاسمية ، و " الاسم إن دل على التجدد
لم يدل عليه إلا بالعرض " . (مفتاح العلوم ص ٩٤) .

(٢) وأكثر ما يضاف الاسم إلى الفعل مع أسماء الدهر ، ومنذ ، ومنذ ، وذو ، نحو
(أذهب بذى تسلم) ، وآية ، نحو قول الشاعر :

بآية تقدمون الخيل شعثا كأن على سنايكنها مدامسا

(أنظر الكتاب ١ / ٤٦٠ : باب ما يضاف إلى الأفعال من الأسماء ، وإيضاح
الزجاجي ص ١١٢ وما بعدها) .

(٣) يلاحظ أن المضارع الواقع حالا يختلف عن الاسم الواقع حالا ، ففي قولك (رأيت
يركب) قد تكون رأيت وهو يصعد ليركب ، أو بعد انطلاقه . أما (رأيت راكبا) ،
فلا تعبر إلا عن ثاني القصد .

(٤) انظر الإنصاف ١ / ١٤٤ . ومن الأمثلة التي ساقها الكوفيون ، وجعلوا الفعل الماضي
فيها حالا قوله تعالى ((أوجأؤكم حصرت صدورهم)) (النساء : ٩٠) ، وقول أبي
*** / ***

ولحنائية النحاة بالعوامل ، وحملهم إعراب المضارع على إعراب الاسم تبعوا
إلى أدوات لا يصح دخولها على الفعل ، نحو (إن) ^(١) ، وإلى أدوات أخرى
تختص بالفعل ، نحو السين وسوف ^(٢) ، ولاحظوا أن هناك فرقا بين إعرابه ومحلّه
من الإعراب ، كما في قولك (مررت برجل يكتب) ، فالفعل المرفوع مقام مقام
اسم مخفوض ^(٣) ، ولعلّ هذا ما جعلهم يفرّقون بين عوامل الاسم وعوامل الفعل ،
وعلامات الإعراب الداخلة على كل منهما .

ولو أنهم لم يقارنوا بين إعراب الاسم وإعراب الفعل ، واكتفوا بالإشارة إلى
وقوع المضارع موقع الأسماء في بعض الحالات ، لتخلّصوا من وجوب تحليل رفع
المضارع الواقع في موضع اسم منصوب أو مخفوض ، ولدفعوا عنهم الاعتراضات
على ارتفاعه في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم ، ومن هذه الاعتراضات مجيئه
" في الصلة نحو الذي يضرب وفي نحو سيقوم وسوف يقوم وفي خبر كاد نحو
كاد زيد يقوم وفي نحو يقوم الزيدان " ^(٤) .
وقد نبّه الزجاجي إلى أنّه لو قبلنا مقالة المازني بأن الفعل يند (لم) والجوانم

*** صخر الهذلي :

وإني لتعروني لذكرائك نفضة" كما انتفض الحصفور بالله القطر

- (١) أنظر الكتاب ٣/١ .
- (٢) أنظر المخني ١/١٣٨ - ١٣٩ .
- (٣) أنظر الإيضاح للفارسي ١/١٤٠ .
- (٤) سنن الكافية ٢/٢٣١ . وصحیح ردّ صاحب سنن الكافية على قولهم إنه لا يقع يند الاسم الموصول ، وبعد كاد ، بأنه يجوز وقوعه بعدهما كما في (الذي ضارب) و (ما كدت آيها) . أما رده على التسويف بقوله إن السين صار كأحد أجزاء الكلمة " فقد يكون صحيحا ، لكنه لا ينفي عدم مجيء الاسم بعد التسويف .

مبني لأنه لم يقع موقع الاسم ، وكانت "الأفعال أيضا في حال النصب غير معربة في قولك : إذاً أكرمك ولن يقوم زيد وما أشبه ذلك ، لأنهما قد وقعتا موقعا لا تقعهما الأسماء" (١) .

(٤) دخول لام الابتداء على المضارع كدخولها على الأسماء (٢) نحو قولك (إن زيدا قائم) و (إن زيدا يقوم) ، وهي لا تدخل على الماضي أو على الأمر . وواضح أن هذا الشبه معنوي من حيث التأكيد .

ويلاحظ أن المثل الذي جاء به سيبويه (ليفعل - لفاعل) (٣) فيه صيغة اسم الفاعل .

(٥) الشبه اللفظي بين الاسم والمضارع في علامات التنبيه والجمع (٣) وهي الألف والنون في (يفعلان) و (تفعلان) ، والواو والنون في (يفعلون) و (تفعلون) ، والياء والنون في (تفعلين) ، وهي علامات تنبيه فاعل الفصل وجمعه . ولهذا الشبه اللفظي أثر في الاستعمال ، وذلك في المطابقة ، نحو (الرجلان يفعلان كذا) و (الرجلان فاعلان كذا) و (الرجلان مقتولان) ، ونظير ذلك في الجمع .

وواضح أن المطابقة قائمة في التنبيه والجمع مع الماضي والأمر والمضارع

-
- (١) الإيضاح في علل النحو ص ٩٤ .
(٢) أنظر الكتاب ٣/١ وشرح المفصل ٦/٧ ، وأسرار العربية ص ٢٦ ، والإظهار ص ٤٨ .
(٣) الكتاب ٣/١ .
(٤) لم تذكر الإشارة إلى هذا الشبه عند النحاة ، وقد ورد ذكره عرضا في أسرار العربية عند الكلام على استواء النصب والجرم في الأفعال الخمسة ، ص ٣٢٥ .

المجزوم والمنصوب من الأفعال الخمسة ، ولا تقتصر على ثبوت النون فسي
الأفعال الخمسة ، ما دامت النون تسقط عند الإضافة من الأسماء المجموعة
والمنثاة .

وهكذا نرى قصور رأى الكوفيين ، وإن كان فيه وجه من الصحة فسي
الشبه بين اسم الفاعل والمضارع في الدلالة الزمنية . أما البصريون ، فقد
قبلنا بمقالتهم عن الشبه بين اسم الفاعل والمضارع ، وقلنا إن أوجه الشبه التي
ذكروها بين الاسم عامة والمضارع تصح في اسم الفاعل أيضا ، كما أن تمثيلهم
عليها ، كما نبينا سالفا ، كثيرا ما كان بصيغة اسم الفاعل .

وعلى ما سبق نكون قد حصرنا الشبه أو " المضارعة " بأسماء الفاعلين ،
ليس غير .

خامسا : " عمل " اسم الفاعل :

الواقع أن البصريين أنفسهم ، ومن ذهب مذهبهم ، حين نظروا في " عمل "
اسم الفاعل حملوه على الفعل ، وجعل ابن جنّي ذلك مثلا من باب غلبة
الفروع على الأصول ، فقال : " ألا تراهم لما شبهوا الفعل المضارع بالاسم
فأعربوه ، تَمَمُوا ذلك المعنى بينهما بأن شبهوا اسم الفاعل بالفعل فأعملوه " .^(١)

واشترطوا في اسم الفاعل إذا " عمل " أن يكون في معنى الحال أو
الاستقبال^(٢) ، وبذلك تنبّهوا إلى دلالة الزمنية ، ولعلمهم لذلك فسّروا قوله

(١) الخصائص ١/ ٣٠٤ ، وقارنه ب ١/ ١٨٧ ، وبالإيضاح للزجاجي ص ١٣٥ ،
وبالإيضاح للفارسي ١/ ١٤٢ .
(٢) أنظر مثلا : الجمل ص ٩٥ وما بعدها ، والإيضاح للفارسي ١/ ١٤١
وما بعدها ، والمفصل ص ١١٧ وشرحه ٦/ ٦٨ ، و ٧٦ - ٧٧ وجاء في الألفية
(ص ٣٩) : كعمله أسم فاعل في العمل . إن كان عن مضيّه بممزل .

تعالى ((وَكَلِّبُهُمْ بِاسِطٍ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ)) (١) على حكاية الحال . (٢)

ويلاحظ ان الحال والاستقبال ، وهما من شروط " عمل " اسم الفاعل هما الدالتان الزنيتان الرئيستان للمضارع كما سنرى .

وقال سيبويه : هذا باب من اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في يفعل كسان منونا نكرة . (٣) ، وقال : " فإذا أخبر أن الفعل قد وقع وانقطع فهو بغير تنوين البتة " (٤) . وغير التنوين يعني الإضافة كما في (هذا ضارب زيد) أو التحريف كما في (هذا الضارب زيدا) ، وعن الأخير يقول سيبويه : " فصار في معنى هذا الذي ضرب زيدا وعمل عمله لأن الألف واللام منعتا الإضافة وصارتا بمنزلة التنوين " . (٥)

وأرى أن اسم الفاعل المصروف قد يدل على الدوام كما مر في قوله تعالى ((المؤمنون الزكاة)) (٦) بمعنى الذين يؤتون الزكاة ، وكما في قول الشاعر :

هم القائلون الخير والآنرونه

إذا ما خشوا من محدث الأمر معظماً (٧)

-
- (١) الكيف : ١٨ .
 (٢) أنظر : الإيضاح للفارسي ١٤٢/١ ، وشرح الكافية ٢٠١/١ ، وشرح ابن عقيل ٨٦/٢ ، وشرح الأشموني ٣٤٠/٢ ، وأوضح المسالك ٢٤٨/٢ .
 (٣) الكتاب ٨٢/١ .
 (٤) نفسه ٨٧/١ .
 (٥) نفسه ٩٣/١ .
 (٦) النساء : ١٦٢ .
 (٧) الكتاب ٩٦/١ .

بمعنى الذين يقولونه ويأمرون به . كما أرى أن اسم الفاعل المضاف قد يدل على الدوام نحو (هو فاعلٌ خيرٌ) إذا أردت أنه دائماً كذلك لا أنه فعلٌ خيراً في الماضي .

ومن طريف الشواهد على دلالة اسم الفاعل الزمنية أن السيوطي نقل عن ياقوت ما حدث المرزباني " عن سمع الكسائي يقول اجتمعت وأبو يوسف القاسمي عند هارون الرشيد فجعل أبو يوسف يذم النحو ويقول ما النحو فقلت وأردت أن أعلمه فضل النحو ما تقول في رجل قال لرجل أنا قاتلٌ غلامك وقال له آخر أنا قاتلٌ غلامك أيهما كنت تأخذ قال أخذتهما جميعاً فقال له هارون أخطأت وكان له علم بالعربية فاستحى وقال كيف ذلك فقال الذي يؤخذ بقتل الغلام هو الذي قال أنا قاتلٌ غلامك بالإضافة لأنه فعل ماضٍ فأما الذي قال أنا قاتلٌ غلامك بلا إضافة فإنه لا يؤخذ لأنه مستقبل لم يكن بعد كما قال الله تعالى ((لا تقولن لشيء إني فاعلٌ ذلك غداً إلا أن يشاء الله)) (١) . فلولا أن التوهم مستقبل ما جاز فيه غدا فكان أبو يوسف بعد ذلك يمدح العربية والنحو . (٢)

ومن أمثله في كلفة ودمغة قول الثور : (فما أنا بمقاتلٍ الأسد) (٣) يعني في ما يُستقبل من الزمن .

وتدل عنايتهم بـ " عمل " اسم الفاعل وشروطه ، على أنهم حاولوا أن يجدوا للشبه بينه وبين المضارع أثراً في " النمل " ، ومن بعد ذلك حاولوا أن يقيموا الصلة بين " عمل " اسم الفاعل ، و " عمل " غيره من المشتقات ، وذلك في :

-
- (١) الكهف : ٢٣ و ٢٤ .
 (٢) الأشباه والنظائر ٢٤٤ / ٣ ، والنص في محجم الأدباء ١٧٧ / ١٣ ، ويكاد يكون في الأشباه بحرفه .
 (٣) كلفة ودمغة ص ١٠٥ .

(١) "عمل" اسم المفعول^(١) ؛ وقد نبّه النحاة على أنّ شروط عمله كشرط عمل اسم الفاعل ، بما في ذلك أن يراد به الحال أو الاستقبال^(٢) . والفرق بينهما أن "فاعل" يقابل المعلوم ، أما "مفعول" فيقابل المجهول نحو (مرت برجل يُكرّم أبوه زيدا) و (مرت برجل مُكرّم أبوه زيدا) ، ويقابلهما في المجهول (مرت برجل يُكرّم أبوه) و (مرت برجل مُكرّم أبوه) .

(٢) "عمل" الصفة المشبهة به ؛ يقول سيبويه : " ولم تقوَ أن تعمل عمل الفاعل لأنّها ليست في معنى الفعل المضارع ، فإنما شُبّهت بالفاعل فيما عملت فيه " .^(٣)

وعندى أن الفرق الرئيسي بين الصفة المشبهة واسم الفاعل أن الأوّل فيه دلالة زمنية دائمة فحسب ، ويُفسّر هذا ما قاله ابن يعيش في معرر الصفة المشبهة : " المعنى الذي دلت عليه أمر مستقر ثابت متصل بحال الاخبار ألا ترى أن الحسن والكرم محيان ثابتان . . . " .^(٤) وما قاله ابن هشام في اختلافها عن اسم الفاعل في " أنّها للزمن الحاضر الدائم ، دون الماضي المنقطع والمستقبل ، وهو (أي اسم الفاعل) يكون لأحد الأزمنة الثلاثة " .^(٥) فاسم

(١) انظر فيه الإيضاح للفارسي ١/١٤١ - ١٤٢ ، وشرح المفصل ٦/٨٠ .

(٢) شرح المفصل ٦/٨٠ ، وانظر شرح ابن عقيل ٢/٩٨ . وقال ابن مالك :

وكل ما قرّر لاسم فاعل
فموكفيل صيغ للمفعول في
يُعطى اسم مفعول بلا تفاضل
معناه كـ " الْمُعْطَى كَافَا يَكْتَفِي " (اللفية ص ٣٩) .

(٣) الكتاب ١/٩٩ .

(٤) شرح المفصل ٦/٨٣ .

(٥) أوضح المسالك ٢/٢٦٩ .

الفاعل قد يتخصص في الدلالة الزمنية ، دون الصفة المشبهة ، وإن كان أبرز ما فيه الدلالة على الدوام ، كما نبّه الكوفيون .

وفي قوله تعالى ((ضائقٌ به ضَرْكٌ)) ^(١) يقول الزمخشري في الكشاف : " فَإِنْ قُلْتَ لَمْ يَدُلْ عَنْ ضَيْقٍ إِلَى ضَائِقٍ قُلْتَ لِيَدُلْ عَلَى أَنََّّهُ ضَيْقٌ عَارِضٌ غَيْرُ ثَابِتٍ " ^(٢) . وهذا عين الفرق بين اسم الفاعل والصفة المشبهة ، لأن اسم الفاعل يشبهه للفعل المضارع في المعنى جاز أن يدل على حدث ، كما في (ضائق) الذي فيه معنى الحدث ، دون أن يصح ذلك في الصفة المشبهة التي قال سيبويه منها إنها " ليست في معنى الفعل المضارع " ^(٣) . كما مر .

(٣) " عمل " أوزان المبالغة ، وذلك أنها تفيد ما يفيد (فاعل) في " إيقاع الفعل ، إلا أن فيها أخباراً بزيادة مبالغة " ^(٤) . ويذكر سيبويه أمثلة على " عمل " هذه الأوزان ، منها " عمل " (فصول) في قول أبي طالب بن عبد المطلب :

ضروبٌ ينصل السيف سوقٌ سمانها
إذا عدوا زادا فإنك عاقرو ^(٥)

و " عمل " (فعال) ، كما في قول قلائح بن حزن المنقري :

-
- (١)هود : ١٢ .
(٢)الكشاف ١ / ٣٥١ ، ومثله في شرح ابن يعيش ٦ / ٨٣ .
(٣)الكتاب ١ / ٩٩ .
(٤)شرح المفصل ٦ / ٧٠ .
(٥)الكتاب ١ / ٥٧ .

أخا الحرب لبأسا اليما جلاليسا
(١) وليس بولاج الخوالف أعقلا

والفرق عندي بين " عمل " اسم الفاعل و " عمل " أوزان المبالغة أن اسم الفاعل ، كما مر ، يكون لأحد الأزمنة الثلاثة ، بحسب القرينة المصاحبة له ، أما أوزان المبالغة فتدلّ على الدوام فحسب ، ففي المثلين اللذين نقلناهما عن سيبويه ، جاء اسم المبالغة " عاملين " ، منونين ، دالّين على " الدوام " دون أن يكونا للاستقبال ، على عكس اسم الفاعل " العامل " المنون ، الذي يتجرّد للاستقبال . وتقول (أنا ضاربُ غلامك) و (أنا ضاربُ غلامك) ولا يصح (أنا ضروبُ غلامك) و (أنا ضروبُ غلامك) .

ولعلّ أوزان المبالغة أقرب الى اسم الفاعل من الصفة المشبّهة في بيان وقوع الفعل ، وعلى ذلك شيوع انتزاع المبالغة من الأفعال المتعدّية ، وانتزاع الصفة المشبّهة من الأفعال اللازمة ، ولذلك يظهر أن في قولك (ضروبُ) ينصل السيف سوقَ سمانها) حدثا ، أما مع الصفة المشبّهة فلا ، بدليل قول شان المفصل : " وإذا قلتُ زيدٌ حسنُ الوجه " (٢) فليست تخبر أن زيدا فعل بالوجه شيئا بل الوجه فاعل في المعنى . (٣)

- (١) الكتاب ٥٧/١ . ويلخص ابن مالك " عمل " أوزان المبالغة بقوله :
فقال " أو مفعال " أو فمفعول في كثره عن فاعل بديل
فيستحق ماله من عمل وفي فعيل قلّ ذا وفَعِيل
(الألفية ص ٣٩) .
(٢) أو عندما يظهر " الحمل " ، كما في (زيد حسن وجهه) .
(٣) شان المفصل ٨١/٦ .

الفصل الثاني

الدلالة الزمنية للمضارع المرفوع

أولاً ، الدلالة على الحال ،

وعندنا ان هذه الدلالة هي الأصل في المضارع المرفوع ، وذلك لأن الاستقبال يتعيّن غالباً بالسين وسوف والقرينة والطلب والنصب ، والمضي بالقرينة ، على قلّة كما سنرى ، ويصاحبه الحال نفسه كما في (جاء يضحك) ، فالحال للمصاحبة ، وما صاحب الماضي فهو حال في المضي . ثم ان المضارع المرفوع شبيه باسم الفاعل الذي عرفنا أن أهم دلالاته الدلالة على الدوام .

ويقول السيوطي عن دلالة المضارع على الحال إنها الدلالة المرجحة " إذا كان مجرداً لأنّه لما كان لكل من الماضي والمستقبل صيغة تخصّه ولم يكن للحال صيغة تخصّه جُعِلَتْ دلالة للحال راجعة عند تجرّده من القرائن جبراً لما فاتته من الاختصاص بصيغة ، ولله الفارسي بأنّه إذا كان لفظ صالحاً للأقرب والأبعد فالأقرب أحقّ به والحال أقرب من المستقبل " (١)

ويحدث الزجاجي عن سبب مجيء فعل الحال بلفظ المستقبل ، فقال إن " فعل الحال في الحقيقة مستقبل ، لأنّه يكون أولاً ، فكلّ جزء خرج منه الى الوجود صار في حيز المضي ، فلهذه الحلة جاء فعل الحال بلفظ المستقبل " (٢)

وحاول النحويون أن يميّزوا الحال عن الاستقبال والمضي ، فجعله بعضهم ما " يحل اليه المستقبل ويسري منه الماضي فيكون زمان الإخبار عنه هو

(١) المصح ١ / ٧ - ٨ .

(٢) الإيضاح ص ٨٧ .

زمان وجوده" (١) فالحال عندهم نهاية الماضي وبداية المستقبل (٢) ، أي أنه ما كان حداثاً مشتركاً بين الزمانين (٣) الماضي والمستقبل . وقد مرّ في حدّ المضارع قول الفاكهيّ إنه " غير منقضى حاضراً أو استقبلاً " (٤) ، وعكسه الماضي ، فحدّه " كلمة دلّت على حدث وزمان انقضى وضعاً " (٥)

ويدخل في تعيين دلالة المضارع على الحال :

- (١) تعيين الدلالة على الحال بالقرينة اللفظية :
- أ- بالنظر الدال على الحال ، نحو (الآن) (٦) . فان قلت (الآن أقول) تعيين القول للحال لا لغيره .
- ب- مع " ليس وما وإن " (٧) ولام الابتداء (٨) عند الأكثر (٩)

- (١) شرح المفصل ٤ / ٧ .
- (٢) أنظر التصريفات ص ٣٦ .
- (٣) أنظر شرح الكافية ٢ / ٢٢٦ .
- (٤) حدود النحو ص ٣ .
- (٥) نفسه ص ٣ .
- (٦) اللمع ٧ / ١ - ٨ .
- (٧) قد تجي " (ما) و (ليس) و (إن) مع المضارع للدلالة على الاستقبال ، لا الحال ، نحو قوله تعالى ((ما يكون لي أن أبدله من تلقاء نفسي إن أتبع إلا ما يوحى إلي)) (يونس: ١٥) ، وأنظر اللمع ٨ / ١ ، وقول الشاعر :
- * وليس يكون الدهر ما دام يذبل *
- (اللمع ٨ / ١) .
- (٨) قد تجي " لام الابتداء مع المضارع للدلالة على المستقبل ، نحو قوله تعالى ((إن ليحزنني أن تذهبوا به)) (يوسف: ١٣) ، وأنظر اللمع ٨ / ١ .
- وقال السيوطي : " فيحزن مستقبل لإسناده إلى متوقع " (اللمع ٨ / ١) . ولكنه قد يكون دالاً على الحال ، أي يحزنني الآن أنكم ستذهبون به في ما يستقبل من الزمن .
- (٩) اللمع ٧ / ١ - ٨ .

٠٠٠٠ / ٠٠٠٠ .

وقد ذكر سيبويه نفي الحال باستعمال (ما)^(١) ، ومن ذلك قوله تعالى
 ((وما يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ))^(٢) ، ومثال (ليس) قولك (لست أخاف)^(٣) ،
 ومثال إن (والله إن أنهم ما تقول)^(٤) .

ج - وجعلوا من القرائن اللفظية لتعيين الدلالة على الحال
 استعمال (قد) ، نحو قوله تعالى ((يا قوم لم تؤذوني وقد تعلمون أنني
 رسول الله إليكم))^(٥) .

- (١) أنظر الكتاب ١ / ٤٦٠ ، والمفصل ص ١٦٧ .
 - (٢) آل عمران : ٧٠ .
 - (٣) البخل : ص ٥٦ .
 - (٤) نفسه ص ٦٤ .
 - (٥) الصف : ٥٠ ، وقال الزمخشري : " (وقد تعلمون) في موضع الحال أي
 تؤذوني عالمين علما يقينا " (الكشاف ٢ / ٣٩٤) ، وانظر :
 M. Gaudefroy - Demombynes, Grammaire de L'Arabe
Classique (Paris, 1937), p. 253 .
- وقد تجيء (قد) مع المضارع للدلالة على المضي عندما تكون
 توكيدية في بعض الشواهد (راجعنا في المخني ١ / ١٧٤) ، ونحو قول
 الشاعر :
 قد أشهد الخارة الشعواء تحملي
 جرداً ، معروقة اللحين سرحوباً
 وقول الآخر :
 قد أترك القرن مصفراً أنامله
 كأن أثوابه مجت بفرصان
 فالشهود والترك كثيراً الوقوع ، حدثنا فيما مضى ويتوقع أن يحدثنا
 مجدداً ، ويؤكد مجيء المضارع بعد (قد) للدلالة على المضي أن ابن
 جني قال في قول الشاعر :
 ولقد أمر على اللثيم يسبني
 فمضيت ثم قلت لا يعنيني
 إنه حكاية للحال الماضية (الخصائص ٣ / ٣٣٢) .
 وتشمعل (قد) مع الماضي لتوقعه ولتقريبه من الحال " تقول " قام زيد " .
 فيحمل الماضي القريب والماضي البعيد ، فإن قلت " قد قام " اختص بالقريب " .
 (مخني اللبيب ١ / ١٧٢ ، وقارن بشرح الكافية ٢ / ٢٢٣) .

(٢) وقد يجيء الحال بالقرينة المعنوية ، دون قرينة لفظية ، ومن ذلك :

أ- الدلالة على حدث واقع وقت التكلّم واستمرّ بعد انتهاء الكلام^(١) ، ومثل هذا الحدث قد لا يختص بوقت مسيّن ، بل يصح في جميع الأوقات والأحوال^(٢) ومن ذلك قوله تعالى ((وَتَرَاهُمْ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ))^(٣) ، و (ينظرون) في محل نصب حال ؛ وقد قال السيوطي : " ومن القرائن المخلصة للحال وقوعه في موضع نصب على الحال ، نحو جاء زيد يضحك " ^(٤) وفي مثل السيوطي جاء المضارع مع (جاء) ، وهي جملة ماضوية ، تدلّ على حال ماضية ، كما سنتبيّن في الدلالة على الماضي .

ومن الأمور المعنوية التي تعبّر عنها دلالة المضارع المرفوع على الحال والاستمرار مجيئه في الحديث الذي يتكرر دون انقطاع ، أو هو حقيقة ثابتة ، نحو قولك (تطلّع الشمس صباحاً ويهبطُ السواد ليلاً) ، وقول الجاحظ : " الحرب تسمي أولادها بالضحك وببسم " ^(٥) .

ب- استعماله في الأمثال التي تشير إلى حقائق ثابتة ، ونحو (تجوع الحرّ ولا تأكل بتديب) ^(٦) ، و (لا يُعدم الخوار من أمّه حنة) ^(٧) ، و (لا تعدم الحسناء ذاماً) ^(٨) .

(١) أنظر : Gaudefroy - Demombynes, p.253.
Wright, A Grammar of the Arabic Language, v.2, p.18.

(٢) أنظر : Wright, v.2, p.18.

(٣) الأعراف ، ١٩٨ .

(٤) الجمع ٩ / ١ .

(٥) البخل ١٢ .

(٦) مجمع الأمثال للميداني ٨١ / ١ .

(٧) نفسه ١١٣ / ٢ .

(٨) أيضا ١٠٩ / ٢ .

ثانياً : الدلالة على الاستقبال ، ويدخل فيه :

(١) تعيين الدلالة على الاستقبال باستعمال القرائن اللفظية ، ومنها :

أ - استعمال التنفيس مع السين وسوف ليُنقل "المضارع من الزمن الضيق - وهو الحال - إلى الزمن الواسع وهو الاستقبال" .^(١) ومن ذلك قوله تعالى ((فَسَتَعْلَمُونَ مَنْ أَصْحَابُ الصُّرَاطِ السَّوِيِّ وَمَنِ اهْتَدَى)) ، وقوله ((لِيَكْفُرُوا بما آتَيْنَاهُمْ فَتَعْتَمِرُوا فَيَسُوفَ يَعْلَمُونَ)) .^(٢) وقد تدخل اللام على سوف ، نحو قوله ((إِنَّهُ لَكَبِيرُكَ الَّذِي عَلَّمَكُمُ السِّحْرَ فَلَسَوْفَ يَعْلَمُونَ)) .^(٣)

ب - استعمال الظرف الدال على الاستقبال^(٤) ، نحو (غداً) في قوله تعالى ((وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا)) ، و (إذا) - وهي ظرف للمستقبل^(٥) - نحو قولك (أزورك إذا تزورني) .^(٦)

ج - استعمال نوني التوكيد : الخفيفة والثقيلة ، وقد ربط النحاة بين التوكيد والاستقبال ، ففي شرح المفصل أن "مثلة هذه النون المفصلة

(١) مخني اللبيب ١ / ١٢٨ .

(٢) طه : ١٣٥ .

(٣) النحل : ٥٥ .

(٤) الشعراء : ٤٩ .

(٥) أنظر اللمع ١ / ٧ - ٨ ، وشرح الكافية ٢ / ٢٣١ .

(٦) لقمان : ٣٤ .

(٧) أنظر ابن هشام ١ / ٩٢ - ٩٣ .

(٨) اللمع ١ / ٨ .

المستقبل المطلوب تحصيله لأنَّ الفعل المستقبل غير موجود فإذا أُريدَ حصوله أكدَّ بالنون ايذاناً بقوة العناية بوجوده . . . والماضي والحال موجودان حاصلان فلا معنى لطلب حصول ما هو حاصل وإذا امتنع الطلب فيه امتنع تأكيده^(١).

وهذا يكن من صحة السبب الذي ذكره ابن يعيش لاختصاص النون بالفعل المستقبل ، فإن ربط النحاة بين التوكيد والاستقبال أمر معروف . فالزجاجي يقول في باب النون الثقيلة والخفيفة : « علم أنهما يدخلان على الأفعال المستقبلية خاصة للتوكيد . . . وتدلّان على أن الفعل خالص للاستقبال دون الحال »^(٢) ويذكر ابن جنّي أن نون التوكيد تخص المضارع بالاستقبال وتمنع الحال عنه^(٣).

أما المواطن التي يُستعمل فيها التوكيد مع المضارع^(٤) ، فتدل على الاستقبال ، وهي :

- ١- مع الأمر ، ولم أجد له في المصادر المذكورة مثلاً إلا مع فعل الأمر ، نحو (تَعَلَّمَنَّ)^(٥) ، غير أنني أخاله جائزاً أن يقال في أمر الغائب (ليفعلَنَّ) .
- ٢- مع التثنية ، نحو ((وقالوا لا تُذَرَّنَّ إِلَيْكُمْ))^(٦) ، وقول النابغة

- (١) شرح المفصل ٣٩ / ٩ - ٤١ .
- (٢) الجمل ص ٣٣٤ - ٣٣٥ .
- (٣) أنظر الخصائص ٨٣ / ٣ .
- (٤) في تفصيلات هذه المواطن راجع الكتاب ٤٥٤ / ١ ، و ١٤٩ / ٢ وما بعدها ، والمقتضب ١١ / ٣ وما بعدها ، والمفصل ص ١٨١ - ١٨٢ ، وشرحه ٣٩ / ٩ .
- (٥) ما بعدها ، وشرح الكافية ٤٠٣ / ٢ ، الكتاب ١٥٠ / ٢ .
- (٦) نوح : ٢٣ .

الذبياني :

فلا تبعدنَّ إِنْ المنيَّة منهـلٌ
وكلُّ امرئٍ يومًا به الحال زائلٌ

٢- مع الاستفهام ، نحو قول جميل :

ألا ليت شعري هل أبیتنَّ ليلة
هوادي القرى إني اذن لسعيد
وهل ألقيت فردا بثينة مسرة
تجود لنا من ودّها ونجود

٤- مع التمني ، نحو (ليتك تخرجن) . (١)

٥- مع التحضيض والمرض ، نحو (هلّا تقولن) ، و (ألا تقولن) (٢)
و (ألا تنزلن) . (٣)

٦- مع حروف الجزاء ، نحو قوله تعالى ((فإِذَا تَرَيَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا)) (٤)

٧- مع القسم ، نحو قوله تعالى ((تَاللّٰهِ لَأَسْأَلَنَّ عَنْكُمْ تَفْتَرُونَ)) . (٥)

(١) المفصل ص ١٨١ .

(٢) الكتاب ١٥٢/٢ .

(٣) المفصل ص ١٨١ .

(٤) مريم : ٢٦ .

(٥) النحل : ٥٦ .

وَيُسْتَعْمَلُ التَّوَكِيدُ مَعَ الْحَالِ ، عَلَى قَلَّةٍ ، نَحْوُ :

١- أن يكون مَعَ (قَلَّمَا) و (كُرَّمَا) و (رَبَّمَا) والأفعال المستقبلية المصدرة بِ (مَا) الزائدة في غير الشرط ، نَحْوُ (بِجَهْدٍ مَا تَبْلُغُنَّ) و (رَبَّمَا تَقُولُنَّ) ^(١) . غير أن مثل هذه الحالات التي لا يتجرّد فيها المضارع للدلالة على الاستقبال ، قلة نادرة ، ولعلها شواذ لا يُبطل فكرة الربط بين التوكيد والاستقبال .

٢- أن يكون مَعَ بعض الأمثال ، حيث لا يَجُرّد المضارع للدلالة على الاستقبال ، نَحْوُ (بِأَلْمٍ مَا تُخْتَنِنُهُ) و (وَفِي عَضَةٍ مَا يُنْبِتُنَّ شَكِيرَهَا) ^(٢) . وليست الأمثال بحجة ، فهي " قد تخزن عن القياس ، فتُحكى كما سُمعت " ^(٣) . كما أن المثال الثاني شطر من الشعر ^(٤) قد يُحمل على الضرورة ^(٥) .

وسواءً أكانت النون الثقيلة أشدّ توكيدا للمضارع من الخفيفة ^(٦) ، أو أصلا لها وأبلغ منها ^(٧) ، أم لم يكن بينهما فرق في المعنى ^(٨) ، فالظاهر أن لا اختلاف

(١) الكتاب ١٥٣/٢ ، وقارن شح الكافية ٤٠٣/٢ .

(٢) الكتاب ١٥٣/٢ ، وفي شح الكافية ٤٠٣/٢ : " بِأَلْمٍ تُخْتَنِنُهُ " ، و " مِنْ عَضَةٍ " .

(٣) المزهر ٤٨٨/١ .

(٤) صدره : * إِذَا مَا ت مِنْهُمْ سَيِّدُ سَرَقِ ابْنُهُ * .

(المعنى ٣٤٠/٢) .

(٥) أما دخول التوكيد على الماضي في قول الشاعر :

دَامَنَّ سَعْدُكَ لَوْرَحْمَتٍ مَتِيًّا

لَوْلَاكَ لَمْ يَكُ لِلصَّبَاةِ جَانِحًا

فشان * والذي سئل أنه بمعنى أَفْعَلْ " (المعنى ٣٣٩/٢) .

(٦) انظر الكتاب ١٤٩/٢ .

(٧) انظر المعنى ٢٣٩/٢ .

Gottlieb, p. 47.

(٨) انظر :

وقارن بالآغاريتية حيث لا يوجد بينهما فرق معنوي .
Cyrus Gordon, Ugaritic Handbook (Italy, 1948),
(note 3) .

بين التونين في تأدية غرض الاستقبال . (١)

(٢) تعيين الدلالة على الاستقبال بكون المضارع مقتضيا طلبا " وذلك في الأمر والنهي والدعاء والتحضيض والتمني والترجي والإشفاق " . (٢) وأمثلة :

أ- الأمر : قولك (فيُنظَرُني الأمير مسافة الطريق ...
ويحفني الأمير من ذلك) (٣) ، إذا كان بمعنى (فلينظرنني) و (ليعفني) .
ومنه قوله تعالى ((والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قُرُوء)) (٤) ، وقوله
((والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين)) (٥) وقال الزمخشري فـ

(١) وإذا قارنا بين نوني التوكيد في العربية وما يقابلها في العبرية ، استثناساً
تبين لنا الشبه بين المجموعتين في أمرين :

(أ) الشبه الصرفي ، فنون التوكيد الثقيلة في العربية تقابلها في العبرية
نون مشددة في مثل (יָצַח - יָצַח) . وأما النون الخفيفة فنجد
أثرها في صيغة أمر عبرية تنتهي بمدّ طويل ، نحو (יִצְחָק) ،
وهي تقابل العربية (أضرب) بدلا من (أضربن) في الوقف (راجع مثلا ،
شن الشافية ١ / ٣٧٤) ، وحمل عليه قول الشاعر :

يحسبه الجاهل ما لم يعلم
شيخا على كرسية محمد

(أنظر الكتاب ٢ / ١٥٢) .

(ب) الشبه في مواطن الاستعمال ، وأكثرها في العبرية أيضا في الطلب
والنهي والأمر ، وينشأ عن هذا شبه في الدلالة على الاستقبال .

(٢) شن الكافية ٢ / ٢٣١ ، وقارن بالبحر ١ / ٧ - ٨ .

(٣) المكافأة وحسن المقبى ٣٥ - ٣٦ ، وكان فيه تلطفاً بي
الطلب .

(٤) البقرة : ٢٢٨ .

(٥) البقرة : ٢٣٣ .

٠٠٠ / ١٠٠٠ . من .

(يترتب عن) : " هو خبر في معنى الأمر ، وأصل الكلام وليترتب المطلقات وإخراج الأمر في صورة الخبر تأكيد للأمر وإشعار بأنه ما يجب أن يتلقى بالمسارعة إلى امتثاله " (١) ، وقال في (يرضعن) : " مثل يترتب عن في أنه خبر في معنى الأمر المؤكد " (٢) . وقد يكون المذارع في الآيتين لمجرد الإخبار ، لكن المفسرين حملوه على الأمر لتأكيد الحكم فيه .

ب - النهي : نحو قوله تعالى ((رَّبَّنَا لَا تَوَاخِذْنَا)) (٣) .

ج - الدعاء : نحو (عيالي - يرحمك الله - عيالن) (٤) .

د - التحضيض : وحروفه " لولا ولوما ولما وألا " (٥) .

ومن أمثله التي ذكرها ابن هشام قوله تعالى ((أَلَا تُقَاتِلُونَ قَوْمًا نُّكَثُوا أَيْمَانُهُمْ)) (٦) ويعزز كون التحضيض مقرونا بالاستقبال أن ابن يعيش قال إن الماضي بعده " في تأويل المستقبل " (٧) .

(١) الكشاف ٩٢ / ١ ، وقارن ب ٣٩١ / ١ في تحليقه على (تزرعون) فسي قوله تعالى ((قَالَ كُزِّرُونَ سَبْعَ سِنِينَ ذَا بَأْسٍ)) . يوسف : ٤٧ .

(٢) نفسه ٩٥ / ١ .

(٣) البقرة : ٢٨٦ ، وانظر الهمع ٨ / ١ .

(٤) Gaudefroy - Demombynes, p. 252 .

عن البغلاء (ص ٥٢ في الطبعة التي نرجع إليها في هذا البحث) .

(٥) المفصل ص ١٧٣ .

(٦) التوبة : ١٣ ، وانظر ابن هشام ٦٩ / ١ .

(٧) شرح المفصل ٨ / ١٤٤ .

١- التمني : نحو قول الشاعر :

فيا ليت الشباب يعود يوماً

فأخبره بما فعل المشيب^(١)

ويدخل هنا استعمال (لو) المصدرية ، نحو قوله تعالى ((وَدَّوْا لَوْ تَدْرِكُنَّ^(٢))) وقوله ((يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ))^(٣)

٢- الترجي : نحو قوله تعالى ((فاجعل لي صرحاً لملي أطلب^(٤) إلى إله موسى))^(٥) وقوله ((فاقضِ القَصَصَ لعلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ))^(٦)

(١) المغني ٢٨٥ / ١ .

(٢) القلم : ٩ ، وراجع شرح الكافية ٢٣٢ / ٢ .

(٣) البقرة : ٩٦ ، وراجع المصح ٨ / ١ .

(٤) قد يجيء الترجي مع (لعل) و (ليت) مقرونا بالفعل الماضي في بعض الشواهد ، نحو قول الشاعر :

وَدَلْتُ قَرَحاً دَامِياً بَعْدَ صَحَّةٍ
لَعَلَّ مَنَايَا تَحُولُنْ أَبَوءَ سَمَاءَ

(أنظر المغني ٢٨٨ / ١) . ثم إن خبر (ليت) قد يجيء ماضياً ، نحو ((يا ليتني كنت منكم)) (يا ليتني كنت منكم) (مرم : ٢٣) ، و ((يا ليتني كنت منكم)) (النساء : ٧٣) . ويبطل ابن هشام قول من منع أن يكون خبر (لعل) ماضياً بـ* ثبت ذلك في خبر ليت وهي بمنزلة لعل* (المغني ٢٨٩ / ١) .

وقد يجيء خبر (ليت) مضارعاً دالاً على الحال ، على وجه ، نحو قوله تعالى ((قال يا ليت قومي يعلمون)) (يس : ٢٦) ، والوجه الآخر أن التمني في الحال للحلم في المستقبل ، ولعله أصح ، لخلبة الاستقبال مع التمني على الحال .

(٥) القصص : ٣٨ .

(٦) الأعراف : ١٧٦ .

أما في قوله تعالى ((والذين كَفَرُوا إِلَى جَهَنَّمَ يُحْشَرُونَ)) (١) ، وقوله ((يَحْذَبُ مَنْ يَشَاءُ وَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ)) (٢) فيجوز أن تكون الدلالة فيهما متعينة للاستقبال على وجه ، وذلك إذا اعتُبر المضارع وعدا (٣) ، أو حدثا يتوقعه المؤمن .

ز - الإشفاق ، وهو مع (عسى) ، وأكثر أحوالها أن تكون مع (أن) والمضارع كما سنرى ، وعند ذلك تخفى من باب الرفع . أما اقترانها بالمضارع دون (أن) فعلى الشذوذ كما سنبين .

ثالثا : الدلالة على المضي ، ويدخل فيه :

(١) تعيين الدلالة على المضي باستعمال القرائن اللفظية (٤) ومنها :

أ - مع الظرف الدال على المضي ، كما في قوله تعالى ((قُلْ فَلِمَ كُفَلْتُمْ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِنْ قَبْلُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ)) (٥)

ب - مع (لو) الشرطية ، ندعو قوله تعالى ((وَلَوْ يَوَاسِئُكَ اللَّهُ النَّاسُ)) (٦)

-
- (١) الأنفال : ٢٦ ، وانظر : Gaudefroy - Demombynes, p.254.
 (٢) المائدة : ٤٣ ، وانظر المصح ٨ / ١ .
 (٣) كما اعتبره صاحب المصح ٨ / ١ .
 (٤) ستبحث (لم) و (لما) في الفصل الرابع لعدم اختصاصهما بالمضارع المرفوع .
 (٥) البقرة : ٩١ . وأنظر معاني القرآن (١ / ٦١) إذ يقول الفسراء معلقا على الآية : " ألا ترى أنك تعنف الرجل بما سلف من فعله فتقول : ويحك لم تكذب ! لم تبغض نفسك إلى الناس ! " وانظر الزهر ١ / ٣٣٥ .
 و Wright, A Grammar of the Arabic Language, v.2, p.21. &
 Gaudefroy - Demombynes, p.254.
 (٦) النحل : ٦١ ، وانظر المصح ٨ / ١ .

ج - مع (إذ) ، تكون " اسما للزمان الماضي " (١) وقد جعل ابن هشام الجملة بعدها " إن ولينا المضارع " فعلية نعلما ما معنى لا لفظا " (٢) نحو قوله تعالى ((وإذ تقول للذي أنعم الله عليه)) (٣)

د - وقد تتحيز دلالة المضارع على حدث غير منقضى في الزمن الماضي بأساليب منها أن يتبع فعلا ماضيا ، نحو قوله تعالى ((ثم استوى على العرش يدبر الأمر)) (٤) ، وقوله ((وجاء أهل المدينة يستبشرون)) (٥) فالفعلان المضارعان هنا في موضع نصب حال ، والحال للمصاحبة ، والحال المصاحبة للماضي هي حال ماضية (٦)

ومن هذه الأساليب أن يتبع المضارع الفعل الماضي الناقص (كان) ، نحو قوله تعالى ((إنهم كانوا يسارعون في الخيرات)) (٧) ، وقوله ((إنما تجزؤون ما كنتم تعملون)) (٨) ومن هنا يظهر الوجه الذي اعتبر الكوفيون به خبر (كان) منصوبا على الحال (٩)

(١) المعنى ٨٠ / ١

(٢) نفسه ٨٤ / ١

(٣) الأحزاب : ٣٧

(٤) يونس : ٣

(٥) الحجر : ٦٧

(٦) ولا توجد قرينة تؤيد ما ذهب إليه برجستراسر في أن أصل (خرج) استقبلني (هو) خرج يستقبلني ثم جيء بالمضارع لأنه كثيرا ما يكون مصاحبا لفعل آخر (التطور النحوي ص ١٣٠)

(٧) الأنبياء : ٩٠

(٨) الطور : ١٦

(٩) أنظر الإنصاف ٤٤١ / ٢

ومثل (كان) : (ظل) في نحو قوله تعالى ((فَظَلُّوا فِيهِ يَعْرُجُونَ))^(١) ،
و (ما زال) و (ما بهج) و (ما فتى) و (ما انفك) لأن المضارع معهما
جميعا يدل على حال مستمرة في الماضي .

أما (أمسى) و (أصبح) و (أضحى) و (بات) ، فيدل المضارع
المقترن بها على حال ماضية غير مستمرة ، بل معينة بالزمن الذي تدل عليه
كل واحدة منها ، ففي مثل قوله تعالى ((فَاصْبِرْ يُقَلِّبُ كَقَيْهِ))^(٢) يدل (يقلب)
على حال ماضية مرتبطة بزمن ماضٍ هو الإصباح .

ويتوقع الحدث في الماضي باستعمال (كان) ملحوظة بالمضارع مع التسوية ،
نحو " كان زيد سيقوم أي كان متوقفاً منه القيام فيما مضى " .^(٣)

(٢) وقد تكون الدلالة على الماضي بقرينة معنوية ، وذلك :

أ- عند رواية الحلم - كما في قوله تعالى ((قَالَ أَحَدُهُمَا إِنِّي أَرَانِي
أَعِصِرُ خَمْرًا))^(٤) ، وقوله ((وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ))^(٥) ،
وقال الزمخشري محققاً على قوله (إِنِّي أَرَانِي) : " يعني في المنام وهي حكاية
حال ماضية " .^(٦) وقال أبو حيان : " وأرى حكاية حال فلذلك جاء بالمضارع
دون رأيست " .^(٧) وقد نسبته كسـل من

-
- | | |
|-----|---|
| (١) | الحجر : ١٤ . |
| (٢) | الكهف : ٤٢ . |
| (٣) | الخصائص ٣ / ٣٣٢ . |
| (٤) | يوسف : ٣٦ . |
| (٥) | يوسف : ٤٣ . |
| (٦) | الكشاف ١ / ٣٨٨ . |
| (٧) | التفسير الكبير المسمى بالبحر المحيط ٥ / ٣١٢ . |

بروكلمان^(١) ، وريكدورف^(٢) على هذا الاستعمال .

ب- عند استعمال المضارع في الرواية للتوكيد على الحدث ،
نحو (فأهويت نحو الصَّوت فأضربه ضربة بالسيف)^(٣) ، وهذا ما يُعرف
بالانكليزية بال Dramatic Present^(٤) .

Carl Brockelmann, Arabische Grammatik (Leipzig, 1948), (١)
pp. 121 - 122 .

Carl Brockelmann, Grundriss der Vergleichenden
Grammatik der Semitischen Sprachen (Berlin,
1908 - 1913), v.2, p.155.

H. Reckendorf , Arabische Syntax (Heidelberg, (٢)
1921), p.13.

Arabische Grammatik, p.122. (٣) عن الأغاني ، في

Grundriss, v.2, p.156.

Otto Jespersen, The Philosophy of Grammar (٤)
(London, 1935), p.258.

الفصل الثالث

المضارع المنصوب

أدواته ودلالته العامّة :

صنّف النحاة البصريّون ، ومن ذهب مذهبهم ، النواصب بحسب "عملها" ،
وفي المقرّب^(١) التقسيم التالي ،

(١) قسم ينصب الفعل بنفسه ، وهو : أن ولن وكى وأذن .

(٢) وقسم ينصب الفعل بإضمار (أن) :

أ- ويجوز إظهارها ، وذلك مع لام كي إذا لم تكن بعدها لا ،

ومع حرف العطف المحطوف به الفعل على الاسم الملفوظ .

ب- ولا يجوز إظهارها ، وذلك مع كي في لغة من يقول : كيمه ،

ولام الجحود ، وأو ، والفاء ، والواو ، وحتى .

وتختلف دلالة المضارع المنصوب على الزمن عن دلالة المضارع المرفوع ،

وقد نبّه النحاة على تلك الدلالة ، ففي شرح المفصل ، " فإذا رأيتَ الفعل

منصوبا كان مستقبلا أو في حكم المستقبل " ^(٢) ويرى الأثباتي أنّ (أن)

الخفيفة تخلص المضارع للمستقبل ، وكذلك الحروف الناصبة التي يرى أنها
حُمِلت عليها . ^(٣)

غير أن هذه الدلالة على الاستقبال ترافقها محان أخرى ^(٤) يعبر عنها

الفعل المنصوب والتركيب العامّ الذي يجيء فيه ، وتتكيف باختلاف الأدوات

(١) راجع المقرّب ٢٦٠/١ - ٢٧٠ .

(٢) شرح المفصل ٣٠/٧ .

(٣) أسرار العربية ص ٣٢٨ .

(٤) تجد بعض هذه المعاني في :

Gaudefroy-Demombynes, p.254.

De Lacy O'Leary, Comparative Grammar of the Semitic

التي يكون المضارع بعدها منصوبا . (١)

النصب مع الأدوات المختلفة :

لنتبينَ المعنى الخاص الذي يعبرُ النصب عنه مع الأدوات المختلفة ،
ننظر الآن إلى هذه الأدوات ، وأحوال المضارع بعدها ، والمعاني الحاصلة
من التراكيب التي تُستعمل فيها هذه الأدوات مع المضارع المنصوب .

Languages, p.239.

H.Reckendorf. Die Syntaktischen Verhältnisse des Arabischen (Leiden, 1895), v.2,p.730.

(١) قد يستأنس المرء بمقارنة النصب في العربية بالنصب في لغات أخرى ،
دون القياس عليها . فكون المضارع المنصوب في العربية دالا على
الاستقبال ، وواقعا في جملة تابعة للجملة الرئيسية قبلها ، يشبه النصب في
اللاتينية بالأداة ut (انظر : Wright, A Grammar of the

Arabic Language, v.2, pp.24 - 25).

أما النصب في اليونانية القديمة فقد يعبرُ عن الاستقبال ، أو عن حقيقة
ثابتة لا تختص بزمان معين . (انظر : A.H.Chase, A New Introduction to Greek, 3rd ed. (Mass.,1965),p.78.

وفي اللغات السامية شواهد على النصب ، أكثرها يحدده معنى
النص ، ويظهر في حذف نون الافعال الخمسة . وفي بعض النصوص
الاكدية القديمة تبدو الفتحة علامة النصب . (انظر : Moscati,p.135)
وتفرق الحبشية بين الرفع والنصب باستعمال صيغة اشتقاقية خاصة لكل منهما

(Ibid.,p.136;and Wright, A Grammar of the Arabic Language, v.2, p.34.

أما النقوش الآشورية فيظهر النصب فيها جليا في الأفعال التي تنتهي
بالهمز ، لأن لهذا الصوت رموزا ثلاثة (ء ، ة ، ة) دون سائـ
الاصوات (انظر : Gordon , pp. 60-61, and p.121) . ويبدو أن
معنى النصب في الآشورية شبيه بمعناه في العربية من حيث الدلالة
على مفصول الإرادة والغاية كما سنبين .

أولاً : لن

لعلَّ حقها أن يتقدم ذكرها ذكر سائر الأدوات^(١) قائم على أنها مع المضارع في تركيب مستقل عما قبله . أما (إذن) فتجيء في صدر الكلام ، ولكنها تتعلق بما قبلها كما سنبين^(٢) .

ونص النحاة على أن (لن) تجيء نافية للاستقبال ، فهي بذلك نقيض (سوف يفعل) أو (سيفعل)^(٣) . وقد جعلها الزمخشري في أنموذجيه للتأنيد^(٤) ، غير أن ابن هشام نبه إلى أن منفي (لن) قد يقيد ، واحتج بقوله تعالى ((فَلَنْ أَكَلِمَ الْيَوْمَ أَنسِيًّا))^(٥) ، وقال إن نفيها لو كان للتأنيد لكان ذكر الأبد في قوله تعالى ((وَلَنْ يَمُنُّوا أَبَدًا))^(٦) تكراراً^(٧) .

ويصحب الدلالة على الاستقبال في النصب بعد (لن) معنى الإرادة والتصميم ، ويتبين ذلك في اعتبارهم (لن) مؤكدة لنفي الاستقبال ، وفي قول الزمخشري : " ولن تأكيد ما تعطيه لا من نفي المستقبل تقول لا أبرح اليوم مكاني فإذا وكّدت وشدّدت قلت لن أبرح اليوم مكاني قال الله تعالى لا أبرح مكاني " .

(١) جعلها الخليل من الأدوات المركبة ، فقال : " أنها لا أن ولكنهم حذفوا لكثرة في كلامهم كما قالوا ويلهم يريدون وي لأمه " ، أما سيويه فعلمى أنها بسيطة (الكتاب ١/ ٤٠٧ ، وقارن بالصاحبي ص ١٣٦ ، وشعرن الفصل ١٥ / ٧) . ثم احتج غيرهما في الانتصار لأحد المذهبين (راجع مثلاً : أسرار العربية ص ٣٢٩ ، والإنصاف ١/ ١١٦ - ١٢٠) .

(٢) أما مجيء (أن) مع المضارع في تركيب مستقل عما قبله ، فله تفسير خاص به يُبحث في موضعه .

(٣) أنظر الكتاب ١/ ٤٦٠ ، والمفصل ص ١٧٤ ، وشرحه ١٥ / ٧ .

(٤) أنظر المخني ١/ ٢٨٤ .

(٥) مريم : ٢٦ .

(٦) البقرة : ٩٥ .

(٧) أنظر المخني ١/ ٢٨٤ .

حتى أبلغ مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ^(١) وقال تعالى فَلَنْ أْبَحَّ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْذُنَ لِي^(٢) .^(٣) .^(٤) .^(٥)

ثانيا : إِذْنٌ :

تقع والمضارع المنصوب بعدها مستقلة في التركيب الإعرابي دون أن تستقل بالمعنى لتكونا جوابا لما قبلها . ويكون الفعل بعدها للاستقبال ، فقد اشترطوا لصلتها شروطا أربعة : " أن تكون جوابا أو في تقدير الجواب ، وأن تقع أولا لا يعتمد ما بعدها على ما قبلها ، وأن لا يفصل بينها وبين محمولها بغير القسم ، وأن يكون الفعل بعدها مستقبلا " .^(٤)

وأبطلوا " عملها " إِنْ دلت على الحال ، فقال سيبويه : " تقول إذا حَدَّثْتَ بِالْحَدِيثِ إِذْنُ أَظْنَهُ فاعلا وإذن إخالك كاذبا وذلك لأنك تخبر أنك تلك الساعة في حال ظن وخيلة . . . ولو قلت إذن أظنك تريد أن تخبره أن ظنك سيق لنصبت " .^(٥)

-
- (١) الكيف : ٦٠ .
 (٢) يوسف : ٨٠ .
 (٣) المفصل ص ١٦٨ ، وعارضه بالمعني ٢٨٤ / ١ .
 (٤) شرح المفصل ١٤ / ٩ ، وجمع ابن مالك (الالفية ص ٥٧) هذه الشروط بقوله :
 ونصبوا بإذن المستقبل لا إن صدرت والفعل بعد موصلا
 أو قبله اليمين وانصب وارفع إذا إذن من بعد عطف وقعا
 (٥) الكتاب ٤١٢ / ١ ، وقارن مثلا بالإيضاح للفارسي ٣١١ / ١ ، وشرح المفصل ١٦ / ٧ ، وشرح الكافية ٢٣٥ / ٢ ، وشرح ابن عقييل ٢٦٩ / ٢ .

ولعل هذه الأمثلة التي يجيء المضارع فيها مرفوعا بعد (إذن) «مخترة»
لبيان القصد ، وقد لا يحتملها الاستعمال أصلا ، غير أنّ التفات النحاة
إليها هام من وجهين ، أولهما لمحم الحلاقة الوثيقة بين النسب والاستقبال ،
وثانيهما ، إن صحّت أمثلة الرفع ، أنّ معنى الاستقبال يتنح من علامة النسب في
المضارع ، لا من الأداة التي يجيء بعدها المضارع في هذه الحال منصوبا .

وترتبط دلالة الاستقبال التي يؤدّيها المضارع المنصوب بعد (إذن)
بدلالة الجواب ، أي وقوع معنى الفعل المنصوب تحت سلطان المعنى القائم
في التركيب الذي يسبقه . وذلك أن ما قبل (إذن) سابق الوجود أو التصوّر
على ما بعدها ، وما بعدها لاحق له ونتج عنه .

ويبدو من كلامهم أن (إذن) ، إذا نصبت ، وجب أن يكون الكلام السابق
لها ، الذي هي وما بعدها جواب له ، كلاما تام المعنى منفصلا عنها في
التركيب ، فقد قال سيبويه إنها لا "تعمل" - أي لا تنصب حين تكون "بين
الفعل وبين شيء الفعل" معتمداً عليه . . . ومن ذلك قولك أنا إذن آتيك . . .
ومن ذلك أيضا قولك إن تأتيني إذن آتك لأنّ الفعل ههنا معتمد على ما قبل
إذن . . . ومن ذلك أيضا والله إذن لا أفعل من قبل أن أفعل معتمد
على اليمين وإذن لغو وليس الكلام ههنا بمنزلة إذا كانت إذن في أوّل
لأنّ اليمين ههنا الغالبة . (١)

ويلحق بهذا أنّ (إذن) ، إذا كان ما قبلها كلاما تام المعنى منفصلا
عنها في التركيب ، وكانت هي وما بعدها جوابا له جاز النصب بعدها إذا

(١) الكتاب ١/٤١١ ، وقارن بجمل الزجاجيّ ص ٢٠٥ - ٢٠٦ ، وبأسرار
العربية ص ٣٣٠ - ٣٣١ .

دخل عليها الواو أو الفاء العاطفتان ، نحو قولك " إن تكرمني أنا أكرمك
وإن أحسن إليك " ^(١) فالنصب على الجواب ، أي أثر الأكرام في الإحسان ،
أما الرفع فالجواب منتف فيه لاعتماد (أحسن) على (أكرمك) . وعلى ذلك
قُرئ قوله تعالى ((وإن لا يلبثون)) ^(٢) بالنصب أيضا ^(٣) ولا تخفى قسوة
عذه التراكيب في الاستعمال .

ومفهوم الجواب الذي تعبر عنه (إن) وما بعدها مشابه لمفهوم
الإرادة المؤكدة في (لن) ، فالمعنى في كل منهما قائم على إطار ذهني
يفترض وجود شيء سابق على الفعل المنسوب ، مؤثر فيه . وهذا الشيء السابق
واضح للظن في الكلام الذي يسبق (إن) ، وقائم في الذهن عند توكيد
نفي المستقبل بـ (لن) ، لأن لفعل الإرادة شيئا مسببا له وسابقا عليه ،
وإن لم يظهره التركيب .

ثالثا : كي وأخواتها :

تدل (كي) على الغرض ، وقد نبه النحاة إلى ذلك ، ففي شرح المفصل
مثلا عند الكلام على لام التعديل : " وأما اللام فهي من حروف الجر ومعناها
الغرض وأن ما قبلها من الفعل علة لوجود الفعل بعدها كما كانت

(١) أسرار العربية ص ٣٣٠ . وراجع كون (إن) بين الفاء أو الواو وبين الفعل
في الكتاب ٤١١/١ ، وفي المفصل ص ١٧٨ .

(٢) الأسراء : ٧٦ .

(٣) الكتاب ٤١١/١ ، والمفصل ص ١٧٨ ، وراجع وجه القراءتين في
الكتشاف ٤٦٠/١ - ٤٦١ .

كي كذلك". (١)

والدلالة على الخوض ، أو التعليل ، دلالة على الاستقبال ، لأن في الفعل السابق وجوده أو تصوّره أثرا أو سلطانا إراديا على الفعل الذي يليه ، بعد (كي) وسائر أدوات التعليل أو الأدوات الدالة على الخوض مثل ، لام التعليل و (لكي) ، و (كيلا) و (لكيلا) .

وارتباط النصب بالاستقبال والخوض مع (كي) و "أخواتها" (لكي ، كيلا ،) يفسر مقالة الكوفيين بنصب المضارع بعد (كما) ، المخففة من (كيما) ، نحو قول الشاعر :

* لا تظلموا الناس كما لا تظلموا * (٢)

فإن التركيب الذي يفيد الاستقبال والخوض بقرينة (كي) أو إحدى "أخواتها" يكون المضارع فيه منصوبا ، وواضح أن معنى (كما) وما بعدها هنا تعليل وبيان للخوض . (٣)

وقد ذكر النحاة قولين في تعليل النصب بعد (كي) يجمعهما قول الأثاري : "أحدهما أن تعمل بنفسها ، فتكون مع الفعل بمنزلة الاسم الواحد ، نحو "جئتك لكي تعطيني حقي" . والثاني أن تعمل بتقدير "أن" لأنهم يجعلونها بمنزلة حرف جر ، لأنهم يقولون "كيما" كما يقولون "كما" وإنما

-
- (١) شرح المفصل ٢١/٧ .
 (٢) شرح الكافية ٢٤٠/٢ . وراجع الرد على الكوفيين في هذه المسألة في الإنصاف ٣١٠/٢ .
 (٣) قد يجيء الرفع شاذاً بعد (كيما) ، كقول الشاعر :
 إذا أنت لم تنفع فضر فانما يراد الفتى كيما يضر وينفع
 (البيت في شرح الكافية ٢٤٠/٢) . وقد يعارض الرفع فيه بقول الآخر :
 فقالت : أكل الناس أصبحت مانحا لسان كيما أن تخر وتخدعنا
 (البيت في المعني ١٨٣/١) .

وجب أن يقدّر بعدها "أن" لأنّ حروف الجرّ لا تعمل في الفعل". (١)

واحتجوا على عملها بنفسها بدخول اللام عليها في (كي) لأنّها لو نصبت بأن مضرة لكانت بمنزلة اللام ، ولم يجر أن تدخل اللام عليها إذ لا يدخل حرف جر على مثله". (٢) . واختلف البصريّون والكوفيّون في تقدير (أن) وفي جواز ظهورها وعملها بسد (كي) (٣) .

ولعل هذه المناقاة لا تُسعف في الكشف عن المعنى الذي تحدّثه (كي) مع المضارع المنصوب في التركيب النحويّ ، بل تُخفي حقيقة هذا التركيب لأنّها تفترض مصدرا مؤوّلاً ليفي بحاجة اللام - عندهم - إلى مجرور ، ولأنّها تقدّر أدوات (٤) لو اقتضاها المعنى لظهرت .

ويُحتمل أن تكون (كي) أقوى دلالة على الخزن من (كي) ، في أصل الوضع ، لأنّها تتضمن أداتين للتعليل - كل منهما يرتبط بالمضارع المنصوب - ، وإن كلاً لا نلح هذا الفرق في قوة الدلالة فيما بين يدينا من الشواهد والاستعمال (٥) . وقد تكون الأداتان متساويتين في الدلالة برغم تضمن (كي) على

- (١) أسرار الحربيّة ص ٣٣١ ، وقارن بشح المفصل ١٧/٧ .
 - (٢) الإيضاح للفارسي ٣١٠/١ .
 - (٣) أنظر الإنصاف ٣٠٣/٢ وما بعدها .
 - (٤) كتقدير (أن) أو (كي) لحمل النصب في مثل "جئتُ لتكرمني" (راجع المغنسي ١٨٣/١) .
 - (٥) التفرقة بين (كي) و (لكي) لا تكون بتصوّر "الموامل" ، بل بالرجوع إلى الفرق في دلالتها الأصيلّة . و (ج) العبريّة تقابل (كي) الحربيّة ، ومن أغراضها التعليل وبيان الخزن . وتقابل اللام الحربيّة الأداة العبريّة (؟) التي تستعمل أيضاً للتعليل وبيان الخزن .
- وقارن أيضاً باستعمال الكاف ، واللام ، في الأوغاريتيّة في النصوص المثبتة في كتاب (Gordon) ، وباستعمال الكاف وحدها ، أو مع اللام لإفادة الخزيّة في النقوش الجنوبيّة في : A.F.L. Beeston ,
A Descriptive Grammar of Epigraphic South Arabian
 (London , 1962) , pp. 62 - 63 .

أداتين للتحليل ، وذلك يُرَدُّ إلى مرحلة متقدمة في نشوء اللغة . ومن تكرار أداتين للتعبير عن معنى يؤدّي بأداة واحدة قول الشاعر :

أوقدتُ نارِي كي ليُبهرَ نِهرٌ

وأخرجتُ كلي وعُوفِي البيت داخله (١)

أما من ناحية التركيب ، فالنصب مع (كي) و "أخواتها" نوع من تركيب الأعمال العطفية ، ولتوضيح هذا فسوق كلام برجستراسر عن تركيب الجمل بعضها مع بعض ، إذ يقول : " هو جنسان : تسوية وإعمال ، وكلاهما نوعان : عطفي وغير عطفي ، فيكون ذلك أربعة أقسام ، مثال التسوية "الخير" العطفية (أُسْرَ يومئذٍ محبداً أُسْرَهَ عمرو ابن مالك) ، والتسوية العطفية كثيرة الوقوع نحو (جاء فقال) والوف من أمثاليها ، والإعمال "الخير" العطفية منه الصفة نحو (جاء رجل لا أعرفه) وكثير من الحال نحو (قعدتُ أتفجُّ) وغيرها والقسم الرابع أي الأعمال العطفية كثير منه كل ما يُربط بالأسماء الموصولة وإن "وأن وإن وإذا ولما إلى غير ذلك" (٢).

فبناءً على تقسيم برجستراسر يمكننا أن نقول إنَّ النصب مع (كي) من القسم الرابع ، أي الأعمال العطفية ، فهو ليس قائماً بذاته في اللفظ كما هو الحال مع (لن) ، ولا بعد كلام تام كما هو الحال مع (إذن) ، ففي مثل قوله تعالى ((فَرَدَدْنَاهُ إِلَىٰ أُمِّهِ كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا)) (٣) جملتان تربط بينهما (كي) ربط إعمال تكون فيه الجملة الأولى ذات سلطان معنوي على الجملة الثانية التي تشير إلى الفرض أو التحليل .

(١) المغني ١/ ١٨٣ .

(٢) التطور النحوي للغة العربية ، ص ١١٧ - ١١٨ .

(٣) القصص ، ١٣٠ .

رابعاً : أن :

مصدريةً :

جوز (أن) نحو المصدرية ، وهي تدخل على الماضي والمضارع والأمر جميعاً . ومن أمثلة دخولها على الماضي والأمر قوله تعالى ((ولسوا أن تثبتوا)) (١) ، وقوله ((فأوحينا إليه أن اصنع الفلأ)) (٢) ، ولا تخرج (أن) في هذين المثالين عن كونها مصدرية ، فيمكننا أن نقدر المصدر مع الماضي بـ (تثبتنا) ، كما أن (أن) التي مع فعل الأمر (تحتل المصدرية بأن) يقدر قبلها حرف الجر . (٣)

وذكر ابن هشام اعتراض ابن طاهر على "كون الموصولة بالماضي والأمر هي الموصولة بالمضارع" (٤) واعتراض أبي حيان حين نفى "كونها توصل بالأمر " وقال : " إن كل شيء سُمع من ذلك فإن فيه تفسيرية " . (٥) وجلي أن هذين الاعتراضين من حيل الصناعة النحوية .

وتقع (أن) المصدرية مع المضارع المنصوب بعدها كما يقول ابن هشام في

موضعين :

(١) موضع الابتداء (٦) ، نحو قوله تعالى ((وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ)) (٧)

-
- (١) الإسراء : ٧٤ .
 - (٢) المؤمنون : ٢٧ .
 - (٣) المغني ١ / ٣١ .
 - (٤) نفسه ١ / ٢٨ . وقد جاء في أسرار الصرية (ص ٣٢٨) أنها "تعمل لاختصاصها بالفعل" ، دون تحديد المضارع بالذات .
 - (٥) المغني ١ / ٢٩ .
 - (٦) نفسه ١ / ٢٧ .
 - (٧) البقرة : ١٨٤ .

وقوله ((وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى)) (١).

(٢) "بعد لفظ دال على معنى غير اليقين" (٢) نحو ((نَخْشَى أَنْ تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ)) (٣).

والتركيب الإجمالي واضح في النوع الثاني ، فالجزء السابق على (أَنْ) ذو سلطان في المعنى على الجزء التابع لها . أمّا النوع الأوّل فظاعره أَنْ لا تركيب إعمال فيه ، غير أنّه في حقيقة المعنى تركيب إعمال ، ففي الآيتين اللتين مثل بهما ابن هشام يمكن اعتبار (أَنْ) والفعل بعدها متعلّقين بتوقُّع أو تمنٍّ وأن التركيب بمعنى (خير لكم أَنْ تصوموا) و (أقرب للتقوى أَنْ تعفوا) ، فتكون العلاقة الإجمالية مفهومة .

وقد جعل النحويون (أَنْ) والفعل بعدها " بمنزلة المصدر " (٤) يُرْفَع ويُنْصَب ويُخَفَضُ وفقا لموقعه في التركيب . وعلى هذا يكون سواءً عندهم قولك (أراد أَنْ يفعلَ كذا) و (أرادَ فعلَ كذا) ، مثلا . إلا أنّهم لم يُنَبِّهُوا على أن بين المصدر المؤوّل والمصدر الصريح فروقا ، وذلك شيء نراه من وجهين رئيسين :

(١) الفرق في التركيب الإسنادي :

أ- أنّ من التراكيب الإسنادية ما لا يسمح باستعمال المصدر المؤوّل مكان الصريح ، فلا يقع المصدر المؤوّل مثلا مفعولا مطلقا ، أو تمييزا ، أو اسما للاثافية .

-
- (١) البقرة : ٢٣٧ .
 (٢) المغني ١/ ٢٧ - ٢٨ .
 (٣) المائدة : ٥٢ .
 (٤) أنذر أسرار الصريّة ص ٣٢٨ ، والإنصاف ٢/ ٢٩٧ ، والجماع ص ١٢٣ .

ب- أن كثيرا من الأفعال التي تجيء قبل (أن) وصلتها
قد يليها حرف جر ، نحو (من) و (عن) و (على) و (في) والباء . ولا
يصح مجيء هذه الأفعال سابقة للمصدر المؤول إلا إذا كانت دالة على معنى
من معاني غير اليقين ، كالطلب ، والإرادة ، والقدرة ، والحجز ، والطمع ، لا
"الأفعال الحسية اليقينية" ، فتقول (خفتُ من أن يفعلَ كذا) و (عجز عن
أن يفعلَ كذا) و (أصرُّ على أن يفعلَ كذا) و (رغبَ في أن يفعلَ) و (رضي
بأن يفعلَ كذا) ، وإذا شئتَ اسقطتَ حروف الجر في كل هذه الأمثلة وبقي
المعنى على أصله . ولكن لا يصح أن تأتي (أن) وفعلها بعد حرف جر متعلق
بأفعال حسية ، نحو سمع ونظر ، وجلس ، فلا تقول (استمعَ إلى أن تتكلم)
و (نلَّزَ إلى أن تسبح) بمعنى (استمعَ إلى كلامها) و (نلَّزَ إلى سباحتها) ،
إذ لو شئتَ أن تقول (استمعَ أن تتكلم) و (نلَّزَ أن تسبح) على معنى
الحسية في (استمع) و (نظر) ، لما جاز ذلك أيضا .

لكن (إلى) ، لاثنتها تدل على "انتهاء الخاية الزمانية" ^(١) قد تجيء
قبل (أن) وصلتها مع الأفعال الحسية لتكون بمعنى الخاية ، فتقول (جلستُ إلى
أن يفعلَ كذا) ، بمعنى إلى فعله كذا ، ولا يصح المعنى ولا التركيب لو
اسقطتها . و (إلى) في هذا المعنى مثل ظروف الزمان ، نحو (قبل) و (بعد)
و (من قبل) و (من بعد) و (منذ) التي يجيء بعدها (أن) والفعل منصوبا
ولا يجوز إسقاطها . وهذه الظروف وما إليها تعيّن زمن الفعل بعدها
للاستقبال ، كما سيأتي شرحه .

(٢) الفرق في تأدية المعنى :

وذلك أن المصدر المربح ينتفي فيه تمييز زمن الفعل ، أما في استعصال
المصدر المؤول فـ " تقول بلشني أن جاء زيد أي مجيئه فيكون المصدر بمعنى

(١) المعني ٧٤ / ١ .

الماضي لأنَّ " أن " دخلت على فعل مان وتقول أريد أن تفعل ذلك أي فعلك
فيكون المصدر لما لم يقع لأنَّ " أن " دخلت على فعل مستقبل " (١) ومثله أيضا
الفرق بين (جلستُ إلى أن رجعت) وبين (جلستُ إلى أن يرجع) ، فالأوّل إخبار
عن حدث منقضى ، والثاني عن غير منقضى ، وذلك غير ملحوظ في استعمال
المصدر الصريح إن قلت (جلستُ إلى رجوعه) .

"عملها" ودلالاتها في التركيب :

حاول النحاة أن يحلّوا " عمل " (أن) وسائر " النواصب " . ويقول
الأنباري : " أن الخفيفة تشبه أن الثقيلة ، وأن الثقيلة تنصب الاسم ،
فكذلك أن هذه يجب أن تنصب الفعل ، وحملت لن وإذن كي على أن . وإنما
حُملت عليها لأنها أشبهت بها ، ووجه الشبه بينهما أن أن الخفيفة تخلص
الفعل المضارع للاستقبال ، فلما اشتركا في هذا المعنى حُملت عليها " (٢)

أما السؤل الأوّل فضعيف لانه يقوم على حمل " عوامل " الإعراب في
الأفعال على " عوامل " الإعراب في الأسماء . وأمّا القول الثاني في أن (لن) و
(إذن) و (كي) حُملت على (أن) ، فنقول فيه إن معنى الاستقبال
أصيل في (لن) و (إذن) و (كي) ، على حين أن (أن) ، التي نعتبرها
أداة للأعمال المطفئي تدخل على الماضي والمضارع والأمر جميعا . ومعنى
الاستقبال ليس بتأثير (أن) ، فلو كانت بنفسها تدل على الاستقبال لما
دخلت على الفعل الماضي ، فالأداة هي رابط الأعمال المطفئي الذي يمين
معنى الاستقبال المستفاد من النصب .

(١) شرح المفصل ١٤٣/٨ .

(٢) أسرار الصريّة ص ٣٢٨ .

والنصب بعد (أن) ، وهي من أدوات الأعمال المعطّفي ، يكون في الجمل التابعة ، نحو قوله تعالى ((إنا نطمع أن يغفر لنا ربنا خطايانا))^(١) ، غير أنّ الجزء الذي يسبق (أن) في التركيب لا يقوم وحده في ظاهر الصناعة النحويّة ، فلو قلنا (إنا نطمع) ووقفنا ، لما تمّ المعنى ، أما مع (كي) - وبعض الأدوات الأخرى اللاحقة كفاء السببيّة ، وواو المحية ، وحتى ، وأو ، وثم - فهذا لا يصح ، لأنك لو جرّدت (جئتكَ) من قولك (جئتكَ كي تصليّني حقّي) - في حالة (كي) - ووقفنا لكان حسنا وتاما في ظاهر الصناعة النحويّة .

وقد نبّه النحاة على أن المضارع بعد (أن) يدل على الاستقبال ، فيقول الزمخشري في (أن) ، " وإذا دخل على المضارع لم يكن الاستقبالا كقولك أريد أن تخرج " .^(٢) ويقول الأثباري إنّ (أن) " هي علم الاستقبال " .^(٣)

وفي مبحث الفرق بين (عسى) و (كاد) يظهر إدراك النحاة لهذه الدلالة على الاستقبال . فالأصل في (عسى) أن يقترب خبرها بـ (أن) ، لما فيها من الطمع والإشفاق . وهما معنيان يقتضيان الاستقبال . وأن مؤذنة بالاستقبال وأصل كاد أن لا يكون في خبرها أن لأنّ المراد بها قرب حصول الفعل في الحال .^(٤) ولم تقع (كاد) في القرآن الكريم إلا خالية من (أن) ،^(٥) كما لم تقع (عسى) فيه إلا مقترنة بها .

أما اقتران (كاد) بـ (أن) ، كما في قولنا : رؤية ،
* قد كاد من طول البلى أن يمصحا *^(٦)

-
- | | |
|-----|--|
| (١) | الشعراء : ٥١ . |
| (٢) | المفصل ص ١٧٤ . |
| (٣) | أسرار الحريّة ص ١٢٩ . |
| (٤) | سنن المفصل ١٢١ / ٧ ، وقارن بأسرار الحريّة ص ١٢٧ ، والإيضاح للفارسي ٧٨ / ١ - ٨٠ . |
| (٥) | أنظر نواهد التوضيح والتصحيح ص ٩٩ . |
| (٦) | الكتاب ٤٧٨ / ١ . |

وحذف (أن) مع (عسى) ، كما في قول مُدَبَّة :

عسى الكَرْبُ الذي أَمْسَيْتَ فَيَمْسِيهِ

يَكُونُ وِراءَهُ فَيُفْجِ قَرِيبُ^(١)

فقد يكون اضطرارا^(٢) في بعض المواضع .

ويكون المضارع بعد (أن) مرفوعا حيث لا يحتل القول النصب لتعيين الفعل السابق المتسلط لليقين أو التبيين أو التحقيق أو القول ؛ فإذا أريد تعيين المستقبل في المضارع بعد (أن) أتى بالسين أو بسوف ، نحو قول جرير :

زَمَ الْفَرَزْدَقُ أَنْ سَيَقْتُلُ مَرْيَمًا

أُبَشِّرُ بِطَوْلِ سَلَامَةٍ يَا مَرْيَمُ

فتحققت الدلالة على الاستقبال بقرينة التسويف ، كما تحققت مع المضارع المنصوب بحللة النصب .

وما يدل على أن الاستقبال شرط في المضارع المنصوب بعد (أن) ، كما هو شرط مع سائر أحوال النصب ، أنه يصح أن تجعل الماضي أو الحال أو الاستقبال قبل (قبل) ، ويكون المضارع المنصوب بعدها دالا على الاستقبال في الحالات الثلاث جميعا ، فنقول : (سأجيء قبل أن تجيء) و (أجيء قبل أن تجيء) و (جئت قبل أن تجيء) و ذلك لأن ما قبل (قبل) سابق على ما بعدها في الزمن . أما (بعد) فلا يصح قبلها إلا الاستقبال والحال ، لأن ما بعدها لاحق على ما بعدها في الزمن ، فنقول (سأجيء بعد أن تجيء) و (أجيء بعد أن تجيء) ، ولكن لا يصح أن تقول (جئت بعد أن

(١) نفسه ٤٧٨ / ١

(٢) كما يقول الفارسي في الإيضاح ٧٨ / ١ .

تجيء) ، ولكن تقول (إذا جئتُ بعد أن تجيء) كان كذا (لأن (إذا) جعلت الماضي معيناً للاستقبال ، لأنها " تكون دلالة للمستقبل مضمة معنى الشرط " (١) كما قال ابن هشام .

والنصب بعد (أن) قد تكون فيه الدلالة على الغرض . يقول برجستراسر :
 " . . . فالجمل المصدرية النائية عن مفعول من أفعال الإرادة والطلب وما يشاكلها تقترب من الجمل الخيرية في جوهر معناها ولذلك تتردد اللغات في التعبير عنها وبعضها يشبهها بالجمل المصدرية العادية وهي qui في الفرنسية و that في الانكليزية وأصلها اسمان موصولان ، وبعضها يشبهها بالجمل الخيرية كاللاتينية فهي تدخل عليها ut وهي حرف الغرض ، وبعضها يشبهها بتلك من جهة وهذه من جهة ومنها العربية فأنها تدخل عليها حرفاً من حروف المصدر وهو " أن " غير أنها تُعمل عمل حروف الغرض مثل " كي " (٢) .

ويأتي برجستراسر بدليل آخر على تعبير النصب بعد (أن) عن معنى الخيرية إذ يقول : " وما يدل على أن " أن " كثيراً ما تتعدى معنى المصدرية إلى معنى مستقل مقارب لمعنى كي حذف الحروف الجارة قبلها " . (٣) ومثال ذلك قوله تعالى ((قال يا ويلتي أعجزتُ أن أكون مثلُ هذا الضراب)) (٤) ، بدلاً من (عن أن أكون) ، وقوله ((يبينُ الله لكم أن تضلوا)) (٥) ، يعني حماية لكم عن ذلك فيكاد المعنى أن يكون لئلا تضلوا " . (٦)

-
- (١) ابن هشام ٩٢/١ - ٩٣ .
 - (٢) التطوير النحوي ص ١٢٦ .
 - (٣) نفسه ص ١٢٦ .
 - (٤) المائدة : ٣١ .
 - (٥) النساء : ١٢٦ .
 - (٦) التطوير النحوي ص ١٢٦ .

٠ / ٠ س .

وتساعدنا دلالات النصب على تحليل صحيح لشواهد تختلف النحاة فسي
حركة المضارع فيها ، و "عمل" (أن) . ومن هذه الشواهد :

(١) قول طرفسة :

ألا أيهذا الزاجري أحضر الوض

وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي (١)

فاسم الفاعل (زاجر) يبين النهي ، والفعل المضارع (أحضر) هو الجملة
الفعلية التابعة الميئة للمنهى عنه ، فالنصب لذلك هو الوجه ، وهنا يكسون
الإعمال - أو التأثير - غير عطفي ، وهذا ما عبّر عنه برجستراسر بالـ الجمـ
المصدريّة غير المطفية . (٢) وهذا الاصطلاح يقتضي تقدير (أن) قبل الفعل ،
ولعله لا حاجة بنا الى مثل هذا التقدير ، لوضح أثر السابق في اللاحق ،
ودلالة الفتحة على الاستقبال والخروضة :

وقد قبل الكوفيون بنصب الفعل في بيت طرفة ، ونهّوا على وجود القرينة
اللاحقة ، فقالوا : " فنصب " أحضر " لأنّ التقدير فيه : أن أحضر ، فحذفها
وأعملها مع الحذف . والدليل على صحة هذا التقدير أنّه عطف عليه قوله
" وأن أشهد اللذات " فدلّ على أنها تنصب مع الحذف " (٣)

أما البصريون فقد حملوا البيت على الخطأ أو التوثّم وقاسوه على

(١) الكتاب ٤٥٢/١ ، والمقتضب ٨٥/٢ .

(٢) يقول فيه : " نحو (ألم تكن عاهدتني عهدا لا تكمنني شيئا) أي عهدا
مضمونه أن لا تكمنني شيئا . . . ونحو (أقسم لا يخرج من الحبس) أي عدم
خروجه " . (التطور النحوي ص ١٢٨) .

(٣) الإنصاف ٢٩٦/٢ .

جرّ الأسماء على التوهم في مثل قول الشاعر :

مضائيم ليسوا مصلحين عشييرة

ولا ناعب إلا ببين غرابها (١)

وكلامهم ظاهر الذم لانهم حملوا أحوال الانسال على أحوال الأسماء .

(٢) قوله تعالى ((قُلْ أَضْيِرُ اللَّهَ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ)) (٢)

وقد وردت قراءة بالنصب (٣) فالفعل الأوّل يشير إلى الطلب أو الإرادة ،
والثاني يعبّر عن الغرض ، ولذا يصح فيه النصب .

وسأل سيبويه الخليل عن الآية هذه فقال : " تأمروني لغو كقولك (هو
يقول ذاك ، بلغني) فبلغني لغو فكذلك تأمروني كأنه قال فيما تأمروني
كأنه قال فيما بلغني وإن شئت كان بمنزلة ألا أيماذا الزاجري أحضر
الوقى (٤) . واعتبار (تأمروني) لغو يغيّر التركيب النحويّ الواضح في
الآية . أما جعل الآية بمنزلة قول طرفه فصحيح ، إلا أنّ سيبويه أثبت الرفع
فيهما ، وقد رأينا أن النصب روي في كليهما ، وعزّزنا ذلك بالتعليل النحويّ
أعلاه .

(٣) قولك (مره يحفرها) بالتثنية . قال المبرد : " وتقول : مسره
يحفرها ، ومره يحفرها . فالرفع على ثلاثة أوجه ، والجنم على وجه واحد ، وهو
أجود من الرفع ، لأنّه على الجواب كأنّه إن أمرته حفرها . وأما الرفع فأحسن
وجوهه : أن يكون (يحفرها) على قولك : فأنّه ممن يحفرها ويكون على

(١) الإنصاف ٢/ ٢٩٧ .

(٢) الزمّر : ٦٤ .

(٣) أظهر المعني ١/ ٦٤١ .

(٤) الكتاب ١/ ٤٥٢ . وثبت المبرد قول سيبويه في المقتضب ٢/ ٨٥ - ٨٦ ،
كما يشبه الزجاج في إعراب القرآن ٢/ ٦٣١ .

الحال ، كأنه قال : مره في حال حفره . فلو كان اسما لكان مره حافرا لها . ويكون على شيء قليل في الكلام ، وذلك أن تريد : مره أن يحفرها فتحذف " أن " وترفع الفعل ، لأن عامله لا يُضمر . وبعض النحويين من غير البصريين يجيز النصب على إغمار " أن " والبصريون يأبون ذلك إلا أن يكون منها عوض ^(١) .

ويبدو أن الوجه الأوّل للرفع ، إن صح ، يقوم على قرائن مسموعة أو مشاهدة عند القول تضييع في النقل ^(٢) والوجه الثاني - أي الحال - سليم ، لصحة قيام المضارع في موضع الاسم للدلالة على الحال . أما الوجه الثالث - وهو تقدير (أن) ، ثم حذفت فرُفِعَ الفعل - فمجاراة لقول البصريين ، والأصح أن يُنصب المضارع ، كما قال غير البصريين ، دون حاجة ، في رأينا ، إلى تقدير (أن) ، على ما بينّا في قول طرفة وفي الآية الكريمة السابقة ، فيكون من باب الأعمال العطفية . وأما الجزم فسلم أيضا إن أريد به الجزاء كما سنرى .

(٤) قولك (تسمع بالمُعْتِدِي خيرا من أن تراه) ^(٣) والنصب فيه صحيح عندي بقرينة اللاحق وهو (أن تراه) ، كما صححوا النصب في بيت طرفة بمثل هذه القرينة .

(٥) قولك (خذِر اللص قبل يأخذك) ^(٤) . والنصب فيه صحيح عندي ،

-
- (١) المقتضب ٨٤ / ٢ ، وانظر شرح ابن عقيل ٢ / ٢٨٣ .
 (٢) ولا يزال هذا الوجه قائما في العامية ، كقولك (أأمره . . . بفعلها) ، ومعلوم أن المضارع الذي تسبقه الباء في العامية يقابل المضارع المرفوع في الفصحى .
 (٣) شرح ابن عقيل ٢ / ٢٨٣ ، وشرح الأشموني ٣ / ٥٧٢ ، وأوضح المسالك ٣ / ١٨٥ .
 (٤) أيضا .

فقد مرّ اقتران (أن) بالظروف ومنها (قبل) ، و (قبل) هنا متعلقة بأمر هو (خذ) ، فان حُذِفَتْ (أن) ظلّ الفعل الذي يلي (قبل) متوقّفاً لاحقاً لما سبقها ، فهو متعلّق بأمر مستقبل يصحبه النصب .

وفي كتب النحو أمثلة على الرفع بعد (أن) حيث يجب النصب ،^(١)
نحو قول الشاعر :

أن تقرّآن على أسماء - ويحكما -

مني السلام وألا تُعلما أحدا

وأمثلة أخرى على التوكيد والجزم بعدها حيث يجب النصب^(٢) ، نحو
قول الآخر :

تأبى قضاة أن تعرف لكم نسباً

وابنا نزار فأنتم بيضة البلد

وقلّة هذه الشواهد ، وورودها شعراً ، يحتمل أن تُحمل على ضرورة
إقامة الوزن .

(أن) المخففة :

اعتبر النحاة (أن) في بعض الحالات مخففة أسما ضمير الشأن

(١) أنظر مثلاً : الخصائص ١/ ٣٨٩ ، وشرح المفصل ٧/ ١٥ و ٨/ ١٤٣ ، وشرح الكافية ٢/ ٢٣٤ ، وأوضح المسالك ٣/ ١٦٦ .

(٢) أنظر مثلاً : الخصائص ١/ ٧٤ و ٢/ ٣٤١ ، والمغني ١/ ٢٨٥ و ٢/ ٦٦٨ .

٠٠٠ / ٠٠٠ أ.س .

المحذوف . ودلالة هذه الحالات^(١) على الفرق المعنوي بين رفع المضارع ونصبه فيها فائدة وتوضيح ، فقد قالوا إنه إذا وقعت (أن) بعد فعل من أفعال اليقين أو التبيين والتحقيق ، يُرفع المضارع بعدها ، وتكون مخففة ، نحو قوله تعالى ((عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى))^(٢) وقوله ((أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا))^(٣) .

ومنه عندهم وقوعها بعد فعلٍ ظنٍّ مع إرادة العلم والثبوت في المعنى ، فيُرفع المضارع بعدها ، وتكون مخففة في اعتبارهم ، نحو قوله تعالى ((وَحَسِبُوا أَن لَّا تَكُونُ فِتْنَةً))^(٤) على قراءة مَنْ رَفَعَ .

ولكن إذا وقعت بعد فعل ظنٍّ فيه إرادة الخشية أو الطمع والرجاء ، أو بعد ما كان غير اليقين ، فيُنصب المضارع بعدها ولا تكون "مخففة" ، نحو (ظننت أن لا تفعل ذلك) إذا كانت بمنزلة خشيت وخفت^(٥) ، ونحو قوله تعالى ((والذي أطمع أن يغفر لي خطيئتي))^(٦) .

ففي الحالتين الأولى والثانية - أي بعد اليقين وبعد الظن مع إرادة الثبوت - لم يؤثر فعل الجملة الرئيسية على الفعل التابع تأثيرا يوجب النصب

(١) راجع الكتاب ١/ ٤٨١ - ٤٨٢ ، والجُمْل ص ٢٦ - ٢٠٨ ، والفصل ص ١٦٢ ،

وشرحه ٧٧/ ٨ ، وشرح الكافية ٢/ ٢٣٢ - ٢٣٣ ، والإظهار ص ٥٣ - ٥٤ .

(٢) المزمل : ٢٠ .

(٣) طه : ٨٩ .

(٤) المائدة : ٧١ .

(٥) أنظر الكتاب ١/ ٤٨١ - ٤٨٢ ، ولاحظ ما يقوله سيبيدري عن معنى خشيت ، وأنها كقولك أرجو وأطمع وعسى .

(٦) الشعراء : ٨٢ .

لأن ارتباط الفعل الرئيسي بما بعده من باب ارتباط السبب بالمسبب ،
لما في الخشية والخيفة من معنى اللمع وإرادة الشيء .

ولعل القول بأن الذي لم ينتصب الفعل بعدها شيء مخففة من (أن) ،
وأن اسمها نحو ضمير الشأن ، صناعة نحوية مستغنى عنها . فدلالة ما قبلها
على اليقين أو غيره هو الذي يوجب الرفع أو النصب ، و(أن) هي هي
المصدرية نفسها في الحالتين .

خامساً : فاء السببية :

نبه النحاة على الفرق بين فاء العطف وفاء السببية ، فالمنصوب
بعد الثانية " يُنصب لمخالفة الثاني الأوّل وأنه لا يمكن عطفه عليه " . (١)
ويقول الرضي : " وإنما صرفوا ما بعد فاء السببية من الرفع إلى النصب
لأنّهم قصدوا التنصيص على كونها سببية " . (٢)

والفرق بين ضربَي الفاء أنّ العاطفة تقع في تركيب تسوية يُعطف الثاني
فيه على الأوّل مع إرادة الترتيب أو التعقيب ، في حين تقع السببية في تركيب
إعمال يكون الفعل اللاحق بعدها معلولاً للمعنى الموجود فيما سبقها من
التركيب .

ودلالة العطف في الفاء آعل في وضع اللفظة من دلالة السببية التي إنّما
هي تعديل لمعنى العطف أوجبه طبيعة تركيب الإعمال .
وقد نثر النحاة على معنى السببية في النصب بعد الفاء ، فقد قال

(١) جُمِلَ الزجّاجي ص ٢٠٣ .

(٢) شرح الكافية ٢/٢٤٦ .

الصَّبَانِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ((أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا)) (١) إِنَّ النِّصْبَ عَلَى أَنْ " السَّيْرُ فِي الْأَرْضِ سَبَبُ كَمَالِ الْعَقْلِ " (٢) وَمِنْهُ ابْنُ هِشَامٍ نَصَبَ (أَوَارِي) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ((أَعْجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْفَرَابِ فَأَوَارِي سَوَاءً أَخِي)) (٣) عَلَى الْجَوَابِ لِأَنَّ " جَوَابَ الشَّيْءِ سَبَبٌ عَنْهُ ، وَالْمَوَارَاةُ لَا تَتَسَبَّبُ مِنَ الْعَجْزِ وَإِنَّمَا انْتِصَابُهُ بِالْعَطْفِ عَلَى (أَكُونَ) ، وَمِنْ هُنَا امْتِنَحَ نَصَبُ (تَصَبَّحَ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ((أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً)) (٤) لِأَنَّ إِسْبَاحَ الْأَرْضِ مُخْضَرَّةً لَا يَتَسَبَّبُ عَنْ رُؤْيَاةِ أَنْزَالِ الْمَطَرِ ، بَلْ عَنْ الْإِنْزَالِ نَفْسِهِ " (٥)

وَعِنْدَهُمْ أَنَّ الْفِعْلَ بَعْدَ الْفَاءِ يُنْصَبُ إِنْ كَانَ قَبْلَهُ طَلَبٌ مُحْضٍ أَوْ نَفْسِي مُحْضٍ (٦) ، وَحَصَرَ الْفَارِسِيُّ هَذِهِ الْمَوَاضِعَ فِي سِتَّةِ أَشْيَاءَ هِيَ " النَّفْيُ وَالْأَمْرُ وَالنَّهْيُ وَالِاسْتِفْهَامُ وَالْعَرْضُ وَالتَّنْيِ " ، وَقَالَ : " يَجْمَعُ ذَلِكَ كُلُّهُ أَنَّهُ غَيْرُ وَاجِبٍ ، وَالْوَاجِبُ الْخَبَرُ الْمَثْبُتُ دُونَ النَّفْيِ " (٧) وَجَعَلَهَا غَيْرَهُ تَسْعَةً ، بِزِيَادَةِ الدَّعَاءِ وَالْحَسَنِ وَالرَّجَاءِ ، وَيَجْمَعُ ذَلِكَ كُلُّهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

مَرَّ وَانْهَ وَادَّعُ وَاسْلُ وَأَعْرِضْ لِحَضْرَتِهِمْ
تَمَّ وَارْجُ كَذَاكَ النَّفْيُ قَدْ كَمَلَا (٨)

-
- (١) الْحَجَجُ : ٤٦٠
(٢) حَاشِيَةُ الصَّبَانِ ٢٧٥ / ٣ ، وَقَارَنَ بِالْمَغْنِيِّ ٥٣٧ / ٢
(٣) الْمَائِدَةُ : ٣١
(٤) الْحَجَجُ : ٦٣
(٥) الْمَغْنِيُّ ٥٣٦ / ٢ ، وَقَارَنَ بِحَاشِيَةِ الصَّبَانِ ٢٧٥ / ٣ ، وَبِالْمَقْتَضِيبِ ٢٠ / ٢
(٦) أَنْظَرَ حَاشِيَةُ الْخَضْرِيِّ ١١٦ / ٢ ، وَسَبَّحْتُ فِي آخِرِ بَابِ الْفَاءِ فِي أَحْوَالِ الطَّلَبِ وَالنَّفْيِ غَيْرَ الْمُحْضِينَ ، وَفِي النِّصْبِ مَعَ الْفَاءِ بَعْدَ الْخَبَرِ .
(٧) الْإِيضَاحُ الْعُضْدِيُّ ٣١٢ / ١
(٨) حَاشِيَةُ الْخَضْرِيِّ ١١٧ / ٢
٠٠٠ / ١٠٠٠ س .

وأساس التفرقة عندهم بين طلب محض وغير محض أن الأول ما كان
"بفعل صريح" (١) وبين نفي محض وغير محض أن الأول ما كان "خالصا
من معنى الإثبات" (٢) وهو ما كان "بفعل صريح" (٣).

وتسليطنا للنصب بعد الطلب المحض أن الطلب هو المتصدر الأول في
تركيب الأعمال ، وهو صاحب السلطان المنوي على الفعل اللاحق للفاء ،
الذي يبيّن النتيجة ، مع كون هذا الفعل مستقبلا بالنسبة لفعل الإرادة أو
الطلب ، لأن السبب سابق على المسبب .

أما النصب بعد النفي المحض فعلته عندنا أن النفي أمر غيـر
ثابت المضمون يجعل تحقق الفعل أمرا متروكا للمستقبل ، ويتسلط على
المضارع بعد الفاء ، فيحدث التركيب كله النصب .

والمثل السائد في كتب النحو للنفي المحض يتلوه المضارع بعد الفاء
هو (ما تأتيني فتحدثني) بالرفع والنصب .
وجعلوا للرفع وجهين :

(١) أن يكون كقولا : " ما تأتيني وما تحدثني " (٤) وهذا وجه مقبول
على أنه من تركيب التسوية ، ومنه قوله تعالى ((هذا يوم لا ينطقون ولا يؤذن
لهم فيعتذرون)) (٥) ، وفيه يقول الزمخشري إن (يعتذرون) " عطف على

(١) حاشية الخصري ١١٦/٢ .

(٢) شرح ابن عقيل ٢٧٢/٢ .

(٣) حاشية الخصري ١١٦/٢ .

(٤) الكتاب ٤١٩/١ ، واللمع ١٤/٢ .

(٥) المرسلات : ٣٥ و ٣٦ .

يؤذن منخرط في سلك النفي والمعنى ولا يكون لهم اذن واعتذار متعقب له من غير أن يجعل الاعتذار مسببا عن الاذن ولو نصب لكان مسببا عنه لا محالة". (١)

(٢) أن يكون كقولك : "فأنت تحدثنا". (٢) وهذا ظاهر الصنعة ، فلو أريد هذا المعنى لاثبت الفسير .

أما النصب فجعله سببويه وغيره على وجهين أيضا :

(١) أن يكون بمعنى : " ما تأتيني فكيف تحدثني أي لو أتيتني تحدثتني ". (٣)

(٢) أن يكون بمعنى : " ما تأتيني أبدا وإلا لم تحدثني أي منك إتيان كثير ولا حديث منك ". (٤)

ولا يذكر سببويه وجه النصب في هاتين الحالتين عراحة ، غير أنه يقصد أن الأوّل غير مشترك مع الثاني ، وذلك لأنه قال في الوجه الأوّل للرفع : " وإن شئت أشركت بين الأوّل والآخر فدخل الآخر فيما دخل فيه الأوّل فتقول ما تأتيني فتحدثني " (٥) وهذا قريب من مفهوم الخلاف عند الكوفيين كما سنرى . ولكن التفسير بـ (كيف) و (إلا لم) متمحل لأنه يبدل العلاقة المعنوية بين الفعلين ، وهي العلاقة التي تصاحب النصب .

والصواب ما جاء به السيوطي إذ قال : " كان انتفاء الحديث مسببا عن انتفاء الإتيان ". (٦) فكما أن فعل الطلب الرئيسي يتسلط على الفعل بعد الفاء ،

(١) الكشف ٤٤٧/٢ .

(٢) الكتاب ٤١٩/١ .

(٣) نفسه ٤١٩/١ ، وجمل الزجاجي ص ٢٠٢ .

(٤) أيضا .

(٥) الكتاب ٤١٩/١ .

(٦) الجمع ١٤/٢ .

فيكون اللاحق نتيجة للسابق ، يتسلط فعل النفي على ما بعد الفاء ، فيكون انتفاء الثاني نتيجة لانتفاء الأول .

ولاختلاف الكوفيين والبصريين في علّة نصب المضارع بعد فاء السببية في التلب والنفي المحضين أهمية كبيرة في فهم معنى النصب ، فقد ذهب الكوفيون إلى نصب المضارع على الخلاف ، وقالوا : " إنما قلنا ذلك لأنّ الجواب مخالف لما قبله ، لأنّ ما قبله أمر أو نهي أو استفهام أو نفي أو تمنّ أو عري ، ألا ترى أنّك إذا قلت " ايّتنا فنكرمك " لم يكن الجواب أمراً ، فإذا قلت " لا تنقطع عنا فنجفوك " لم يكن الجواب نهياً ، وإذا قلت " ما تأتيننا فتحدّثنا " لم يكن الجواب نفياً . . . فلما لم يكن الجواب شيئاً من هذه الأشياء كان مخالفاً لما قبله ، وإذا كان مخالفاً لما قبله وجب أن يكون منصوباً على الخلاف " . (١)

ورأي الكوفيين هذا يتفق ومفهوم تركيب الأعمال ، لأنّ تركيب الأعمال لا يقوم على التسوية بين جزئيه ، بل على تخالفهما ، وإلا كان تركيباً تسوية . غير أن مفهوم الخلاف عند الكوفيين إنما هو نظرة سلبية إلى طبيعة تركيب الأعمال ، وذلك أن ملازمة الخلاف للتركيب الاعمالية - مع فاء السببية وواو المعية - جعلتهم يعتبرونه سبب النصب ، دون أن يدركوا أن تركيب الأعمال هو الذي يوجب النصب حين يجعل المعنى السابق مؤثراً في الفعل اللاحق للفاء والواو . وقد نحّ برجستراسر على أن حروف العطف كالفاء والواو وأو تصبح أدوات للتركيب الاعمالية (٢) ، وعند ذلك يُنصب الفعل بعدها .

أما تقدير البصريين (أنّ) مشمّرة ناصبة ، وتقدير المعنى على (ليس يكون

(١) الإنصاف ٢/ ٢٩٣ .

(٢) أنظر التطور النحوي ص ١٢٠ .

منك إتيان فحديث^(١) فيفسد طبيعة التركيب ، ويفترض أن المصدر الصريح له دلالة المؤول نفسيا . وعلّة تقديرهم (أنّ) قبل الفعل أنّ الفاء عندهم حرف عطف ، والأصل في حروف العطف أنّها غير عاملة " فلما قصدوا أن يكون الثاني في غير حكم الأوّل وحُوّل المعنى حُوّل إلى الاسم ، فاستحال أن يُضمّ الفعل إلى الاسم ، فوجب تقدير "أنّ" لأنّها مع الفعل بمنزلة الاسم".^(٢)

وهكذا يبدو أن البصريين أرادوا اعتبار التركيب مع الفاء جملة واحدة ، بتقدير المصادر ، ولعلّ هذا ما يظهر في قول ابن يعيش : "واعلم أنّ هذه الفاء التي يُجاب بها تعقد الجملة الأخيرة بالأولى فتجعلها جملة واحدة"^(٣) ولا يخفى أنّ في هذا تغييرا للتركيب لا يجوز ، لأنّ قولهم لا يميّز بين جزئي التركيب المرتبطين ارتباطا إعمالا .

وقد كان النحاة الكوفيون على حق فيما أدركوه من مفهوم "الخلاف" ، وكذلك كان النحاة البصريون في تنبيههم على تغيير حكم الفعل السابق عن حكم الفعل اللاحق . لكنهم توقّفوا عند هذين الحدين في تعليل الفرق بين الفاء العاطفة وفاء السببية^(٤) أي "تركيب التسوية" و "تركيب الإعمال" .

تساعدنا الدلالة التي ارتضيناها للنصب بعد فاء السببية في الحكم على منعهم النصب بعدها إنّ سبقه خبر ، أو طلب غير محض ، أو نفي غير

(١) أنظر الكتاب ١ / ٤١٨ .

(٢) الإنصاف ٢ / ٢٩٤ .

(٣) شرح المفصل ٧ / ٢٧ .

(٤) راجع بعض الأمثلة في الكتاب ١ / ٤٢٣ ، والمقتضب ٢ / ٢٠ ، والإيضاح العسدي ١ / ٣١٤ ، والمغني ١ / ١٦٨ .

محلى :

(١) حملوا النصب بعد الموجب على الضرورة الشعرية (١) ، في مثل قوله:

سأترك منزلي لبني تميم
والحق بالحجاز فاستريحاً

والحق أن الرفع معنى وللنصب آخر ، فلو أراد أن يقول إنه سيبترك
فيلحق فيستريح ، على التسوية ، وجب الرفع . أما النصب ، إن لم يكن للضرورة
الشعرية ، فإنه يبين أن الاستراحة ناتجة عن اللحاق ، وما يعزز إمكانية النصب
كون (أستريحاً) معيّنًا للاستقبال بقرينة السين في (سأترك) .

(٢) وفرق بعضهم ، كابن عقيل والمكودي ، تفرقة شكلية بين الطلب
المحض والطلب غير المحض (٢) ، فيما يلي :

- أ - الطلب باسم الفعل ، نحو " نزال فنكرمك " .
- ب - الطلب بالمصدر ، نحو " سكوتا فينام الناس " .
- ج - الطلب بما لفظه خبر ، نحو " حسبك حديث فينام الناس " .

ولكن نحويين آخرين يرون هذه التفرقة غير صحيحة ، فيروى عن ابن هشام
قوله إن " الحق أن المصدر الصريح إذا كان للطلب يُنصب ما بعده " (٣)
وفي اللمع أن الكسائي جوّزه قياساً (٤) وقال ابن عصفور عن النصب بعد الطلب
باسم الفعل : " وما أجدره أن يكون صواباً " (٥) . وعندنا أن امثلة الطلب غير

(١) أنظر الكتاب ٤٢٣ / ١ ، والإيضاح العضدي ٣١٣ / ١ ، وشرح الكافية ٢ / ٢٤٥ .

(٢) أنظر شرح ابن عقيل ٢ / ٢٧٤ - ٢٧٥ ، وشرح المكودي ص ١٧٤ .

(٣) حاشية الصبان ٣ / ٢٧٨ .

(٤) أنظر اللمع ٢ / ١١١ .

(٥) حاشية الخضري ٢ / ١١٧ .

المحذ تستوجب النصب ، فالدلب باسم الفعل أو بالمصدر كالدلب الصريح في المعنى ، والعلاقة التركيبية بين ما قبل الفاء وما بعدها واضحة . أما النصب بعد طلب لفظه خبر ، فوجهه أن ما كان لفظه لفظ الخبر قد يؤدي معنى إنشائيا ، ومن ذلك قولهم (رحم الله زيدا فیدخله الجنة) بلفظ الخبر وإرادة الدعاء .

وفي حاشية الصبان ذكر للاحتراز عن النفي غير المحذ ، وحالاته ثلاث أولاها نراها نصبا ، والثانية والثالثة على الرفع :

أ - النفي التالي تقريرا ، نحو (ألم تأتي فأحسن إليك) بالرفع عندهم "إذا لم تُرد الاستفهام الحقيقي" .^(١) ونرى ان المقصود بهذا التركيب أن تحمل مخاطبك ، على الاعتراف بأنه اتاك وأنك أحسنت إليه ، وأن تجعل الثاني مسببا عن الأوّل كما في (ما تأتي فتحدّثني) بالنصب ، فلا مانع من النصب ، بل هو الوجه ، وإن كان النفي " غير محذ " .

ب - النفي المتلو بنفي ، نحو " ما تزال تأتينا فتحدّثنا " ، وصحيح اعتبارهم إياه رفعا ، وذلك لأن (ما تزال) تقرير ، فلم يصحّ النصب على الأعمال المحذفي بمعنى السببية ، بل هو من تراكيب التسوية .

ج - النفي المنتقز بإلا ، نحو " ما أنت تأتينا الا فتحدّثنا " ، وهو كسابقه رفع كما قالوا لأنه يقصد به التقرير . أما إذا وقعت (إلا) بعد الفعل المنسوب فلا يكون لها أثر في النفي ، وقد نص البرادي ، كما في شرح الأشموني ، على أن "النفي إذا انتقز بإلا بعد الفاء جاز النصب" ^(٢) ، كقول

(١) حاشية الصبان ٢٧٤/٣ ، وقارن بالخصائص ٤٦٣/٢ .

(٢) شرح الأشموني ٥٦٥/٣ ، وراجع الكتاب ٤٢٠/١ .

الشاعر :

وما قام منا قائم في ندينا
فينطق إلا بالتي هي أمرُ

فالنصب هنا يمح على ما صح عليه في (ما تأتينا فتحدثنا) .

سادسا : واو المعية :

تشارك واو المعية وفاء السببية في تعديل دلالتها الأصلية من العطف إلى إظهار معنى النصب في التركيبات التي تقتضيه .

ويشير النحاة الى تعديل دلالة العطف هذه ، فيذكر سيبويه انتصاب ما بعدها " وأنها يُستقبح فيها أن تشارك بين الأول والآخر كما استقبح ذلك في الفاء " .^(١) أما الكوفيون فيسمون هذه الواو " واو الصرف " ^(٢) وقد حدد الفراء الصرف بقوله : هو " أن تأتي بالواو معطوفة على كلام في أوله حادثة لا تستقيم إعادتها على ما عطف عليه " .^(٣) ويذكر ابن هشام أن قوما زعموا " أن الواو قد تخرج عن إفادة مطلق الجمع " ^(٤) ومن ذلك الواوات الداخلة على المضارع المنصوب .

ويستج ما سبق أن مفهوم الصرف ، كمفهوم الخلاف الذي قال به

(١) الكتاب ١ / ٤٢٤ .

(٢) أنظر الإنصاف ٢٩١ - ٢٩٣ .

(٣) معاني القرآن ١ / ٣٤ .

(٤) المحني ٢ / ٣٥٧ وما بعدها .

الكوفيون مع فاء السببية ، متفق مع مفهوم تركيب الأعمال .

أما المعنى الذي استبدله النحاة لهذه الواو فهو " المصاحبة " .^(١) وقدر البصريون ، كما في فاء السببية ، محذرا مؤولا من أن المضمرة والفعل لا ظنار هذه المصاحبة . وعندهم أن قولك " ائتني وآتيك " معناه أن يكون " إتيان منك وإتيان مني " .^(٢)

وتتكرر الشواهد على واو المحبة في كتب النحو ، ولا بد من أن يُدرس التركيب في أهمها ليُعرف عمل المقصود بالتركيب الذي تكون فيه واو المحبة مجرد " المصاحبة " ، فمن شواهدنا :

(١) قوله تعالى ((فقالوا يا ليتنا نُردُّ ولا نُكذَّب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين)) .^(٣) وقد قرأ ابن عامر وحمة وحفي (نكذب) و (نكون) بالنصب^(٤) ويجعل أبو حيان وجه النصب على تقدير (يا ليتنا يكون لنا ردٌّ وانتفاء تكذيب وكون من المؤمنين)^(٥) ويذكر سيبويه أن عبدالله بن أبي اسحق " كان ينصب هذه الآية " ^(٦) دون أن يذكر صاحب الكتاب وجه نصبها عند عبدالله .

أما الرفع في (نكذب) و (نكون) فقد جعله سيبويه على وجهين " فأحدهما أن يشرك الآخر الأول والآخر على تولك دعني ولا أعود أي فإنني ممن لا يعود فإنما يسأل الترك وقد أوجب على نفسه أن لا عودة له البتة ترك أو لم يترك ولم يرد أن يسأل أن يجتمع له الترك وأن لا يعود " .^(٧)

-
- (١) راجع شرح الأشموني ٥٦٦/٣ ، وشرح ابن عقيل ٢٧٥/٢ .
 (٢) الكتاب ٤٢٥/١ .
 (٣) الأنعام : ٢٧ .
 (٤) التفسير الكبير ١٠١/٤ .
 (٥) نفسه ١٠١/٤ .
 (٦) الكتاب ٤٢٦/١ .
 (٧) نفسه ٤٢٦/١ .

ونرى أن النصب في الآية هو الوجه لأن هناك علاقة عليّة بين الفعل الرئيسي والفعل المنصوب، وذلك أن عدم التكذيب والكون من المؤمنين يكون سبب الرد، أي أن الواو واو المحيية، وما بعدها منصوب.

(٢) قول ميسون بنت بحدل الكلبيّة :

ولبس عباءة وتقرّ عيني
أحب إليّ من لبس الشفوف

وقد قرأه سيهويه على النصب (١).

والنصب عندنا الوجه لأنه لو كان القصد مجرد "المصاحبة" لم يكن فرق بين قولها (ولبس عباءة وتقرّ عيني) وبين قولك (أن تقرّ عيني وألبس عباءة)، فالمقصود في البيت أن اللبس والقرة متصاحبان، والثاني مسبب عن الأول، فتكون فائدة التركيب كما مع الفاء. وقريب من هذا ما قاله الخارزنجي، في رواية ابن هشام عنه، عن مجيء الواو "بمعنى لام التعليل" (٢) ومن أمثلة ذلك عند الخارزنجي الآية السابقة ((يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون (٣) الآية)).

(٣) قول الحطيئة :

ألم أن جازكم ويكون بيني
وبينكم المودة والإخاء

(١) نفسه ٤٢٦/١. والنصب أيضا القراءة التي ذكرها صاحب الخزانة ٦٢١/٣، ولم أجد قراءة بالرفع.

(٢) المعنى ٣٥٩/٢.

(٣) الأنعام : ٢٧.

وقد قرأه سيبويه على النصب . (١)

والوجه عندنا النصب ، إذ ليس المقصود بالبيت مجرد المصاحبة بين كونه جارهم وكون المودة والإخاء ، اللذين ، لوضح العلاقة العلية بين السابقي واللاحق ، فحلول المودة والإخاء ناتج عن كونه جارهم ، محلول له .

(٤) قول الاعشى :

فقلت ادعي وأدعِ إن أنـدى

لصوت أن ينادي داعيان (٢)

والمقصود ، فيما نرى ، أنها تبدأ بالدعاء ثم يدعو هو فيتصاحبان ولو بعد فترة قصيرة ، فدعائهما سابق على دعائه قبل أن يصير مصاحباً له ، ودعائهما مشروط بدعائهما ومقيّد به . ولم يقرأه أحد بالرفع رغم أن الوزن يستقيم به .

وبكذا ندرك قصور فكرة " المصاحبة " عن اشتغال المعاني التي تجيء مع وار المعية ، فلا يمكن مثلاً أن نقبل قول ابن عقيل (٣) والأشموني (٤) في " لا تُكْمُنْ جُلُوداً وتظلمر الجزع " (٥) على أنه للمصاحبة ، وذلك لانتفاء وجود الجزع مصاحباً الجُلُود .

(١) الكتاب ٤٢٥ / ١ .

(٢) نفسه ٤٢٦ / ١ . وفي معاني القرآن للفراء ١٦٠ / ١ : (فقلت ادعي وأدعِ فإن أندى) ، فلا شاهد فيه على وار المعية .

(٣) شرح ابن عقيل ٢٧٥ / ٢ .

(٤) شرح الأشموني ٥٦٦ / ٣ .

(٥) الألفية ص ٥٨ .

لأن ليس في البيت تركيب إعمال يوجب النصب لأن قوله (ليس ناصمي) ليس
علّة لـ (يغضب) فينصبه .

(٢) قول الأخطل (أو المتوكّل الليني أو أبي الأسود) :

لا ته عن خُلق وتأتي مثله
عار عليك إذا فعلت عظيم

ورواية سيويه^(١) على النصب ، وكذلك في الخزّانة^(٢) والوجه عندنا
الرفع ، وذلك أنه لو طبقنا طبيعة التراكيب الإعمالية على البيت لتبين أن نوع
العلاقة بين الفعل الرئيسي والفعل الذي بعد الواو ليست علاقة علّية ،
فالإتيان ، وإن كان حدثاً واقعاً بعد النهي عن خلق ، ليس نتيجة للنهي عن
ذلك الخل ، وأرى أن (تأتي) يجب أن يكون مرفوعاً على أنّ الواو لمجرّد
القيد . ويُذكر أنّه في شرح المفصل "حكى عن الأصمعي أنّه قال لم أسمع
إلا وتأتي مثله باسكان الياء".^(٣)

(٣) قول دريد بن الصّمة :

قتلتُ بعبد الله خير لدائمه
ذراً أباً فلم أفخرْ بذاك وأجزعا^(٤)

ساقه سيويه مع أمثلة النصب ولم يذكر وجه نصبه .
وعندي أن معنى العلّية لا يصح في البيت لأن الجزع ليس نتيجة للفخر ،

(١) الكتاب ٤٢٤/١ .

(٢) خزّانة الأدب ٦١٢/٣ .

(٣) شرح المفصل ٢٥/٧ .

(٤) الكتاب ٤٢٥/١ .

وهو على الحال كما نبّه ابن مضاء إذ قال : "أراد أني لم أفخر به وأنا
جزع، وإنما فخرت به غير جزع". (١)

سابقا : حتى :

دلالة الاستقبال في المضارع المنصوب بعد (حتى) واضحة عند
النحاة ، ففي شرح المفصل ، عند النّص على أن الفعل المنصوب يكون مستقبلا
أو في حكم المستقبل ، كان الاستشهاد بهذين المثليين مع (حتى) وهما :
"أطع الله حتى يدخلك الجنة" و "كلمته حتى يأمر لي بشي" (٢) فالطاعة
والدخول ، في رأي شارح المفصل ، مستقبلا ، وفي (كلمته) "السبب قد وجد
والمسبب لم يتحقق بعد". (٣)

وفي شرحه (سرت حتى أدخلها) يذكر الرضي أنه "ليس يجب أن يكون
الدخول وقت التكلم بهذا الكلام مستقبلا مترقبا بل الشرط أن يكون مضمون
الفعل الواقع بعد حتى مستقبلا بالنظر إلى مضمون الفعل الذي قبلها كالدخول
بالنظر إلى السير". (٤)

ويلاحظ أن (حتى) ، وهي في أصلها حرف عطف ، تصلح لبناء التركيب
الاعمالى ، ولا تحتاج إلى (أن) معها ، أما (إلى) ، وهي حرف جر ، فتفتقر
إلى (أن) في التركيب الإعمالى . ومثال ذلك أنك تقول (سرت إلى أن أدخلها) (سرت حتى أدخلها)
وهما في معنى واحد ، لأن (إلى) بمعنى "انتهاء الغاية

(١) الرد على النحاة ص ١٤٨ .

(٢) شرح المفصل ٣٠ / ٧ .

(٣) نفسه ٣٠ / ٧ .

(٤) شرح الكافية ٢٤١ / ٢ .

الزمانية * (١) وعلى ذلك لا حاجة بنا لتقدير (أن) مع (حتى) ، أو مع غيرها من العواطف ، كالفاء والواو و (أو) و (ثم) ، لأن العاطف بذاته يصلح لتركيب الأعمال .

أما المعنى الذى يمينه النصب فهو أثر معنى الجملة الرئيسية على الفعل في الجملة التابعة ، وهو هنا ثلاثة أنواع يمكن استنباطها من الأمثلة والشرح التى جاء بها النحاة (٢)

(١) أن يكون الفعل في الجملة التابعة معبّراً عن الفاية ، نحو "سرت حتى أدخلها" إذا أردت أن الدخول غاية لسيرك ، فتكون بمعنى (الى) .

وإرادة الفاعل شرط للنصب في هذا الوجه . وهذا واضح في كلام سيبويه في " باب ما يكون العمل فيه من اثنين " (٣) ومن ذلك " سرت حتى تطلع الشمس " حين جعله رفعا " لأن سيرك لا يكون سببا لطلوع الشمس ولا يؤديه " (٤) وقد تبعه الزجاجي في هذا . (٥)

فمن الناحية الشكلية لا فرق بين "سرت حتى أدخلها" و "سرت حتى تطلع الشمس" ، غير أن فاعلي الفعلين واحد في الأول ، ومختلفان في الثاني . وهذا ما عبّر عنه Wright حين قال إن النصب بعد (حتى) يكون عند التعبير عن قصد الفاعل وإرادته ورجائه ، وليس عند وجود نتيجة لا علاقة لها بإرادة

-
- (١) المعنى ١ / ٧٤ .
 (٢) أنظر الكتاب ١ / ٤١٣ وما بعدها ، والمقتضب ٢ / ٤٢ ، والجمل ص ٢٠١ - ٢٠٢ ، والإيضاح العضدي ١ / ٣١٥ وما بعدها ، والمفصل ص ٣٠١ ، وشرحه ٧ / ٣٠ .
 وما بعدها ، والكافية ص ٣٣ ، وشرحها ٢ / ٢٤١ ، والمقرب ١ / ٢٦٨ ، والمعنى ١ / ١٢٥ .
 (٣) الكتاب ١ / ٤١٦ .
 (٤) نفسه ١ / ٤١٧ .
 (٥) أنظر الجمل ص ٢٠٢ .

الفاعل . (١)

(٢) أن يكون الفعل في الجملة التابعة معبراً عن الفرغ ، نحو قولك (أسلم حتى تدخل الجنة) ^(٢) ، فيكون بمعنى (كي) التعليلية ^(٣)

وهذا المعنى قريب من المعنى الأول ، إذ يقول ابن يعيش ، عند الكلام على (حتى) ، إن "النصب قد يكون الثاني فيه غاية للأول غير مسبب عنه وإن كان السبب والغاية يتقاربان في اشتراكهما في اتصال ما قبلهما بما بعدهما" ^(٤)

(٣) أن تكون (حتى) ، كما يذكر ابن هشام ، "مرادفة إلا الاستثناء" ، وهذا المعنى ظاهر من قول سيبويه في تفسير قولهم "والله لا أفعل إلا أن تفعل" المعنى حتى أن تفعل ، وعرج به ابن هشام الخضراوي وابن مالك ، ونقله أبو البقاء عن بعضهم ^(٥) وإن صحَّ كان شبيهاً بما رأيناه من دلالة (أن) على معنى (إلا أن) في مثل قوله تعالى ((أَنْ تَنْزِلَ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى)) ^(٦) ، وبما سنراه مع (أو) .

أما الأمثلة التي جاء المزارع فيها مرفوعاً بعد (حتى) فتفهم على أنها لا تدلّ على الاستقبال المقرون بالغاية أو العلة ، ومن ذلك :

(١) A Grammar of the Arabic Language, v.2, p.29. (١)

(٢) المغني ١/ ١٢٥ .

(٣) نفسه ١/ ١٢٥ . ومقالة الكوفيين عن قيامها مقام (كي) في الانصاف ٢/ ٣١٦ .

(٤) شرح المفصل ٧/ ٣٢ .

(٥) المغني ١/ ١٢٥ .

(٦) البقرة : ٢٨٢ .

٠٠٠ / ٠٠٠ . ١٠٠٠ س .

(١) "مرن حتى لا يرجونه".^(١) وسيبويه والنحاة على رفعه . وعندنا أن الرجاء فيه للحال ، لأنه ليس تعليلًا أو غاية مقصودة للفعل في الجملة الرئيسية . ولا حاجة بنا إلى تقدير نحو "فإذا لم لا يرجي" ،^(٢) كما قدّر ابن مالك . والأشبه أن يقال إن المعنى أوجب الرفع لا النسب .

(٢) قوله تعالى ((وُزِّلُوا حتى يقول الرسول))^(٣) وفيه قراءتان ، ويقول أبو حيان : " وقرأ الجمهور حتى والفعل بعدها منصوب إما على الغاية وإما على التعليل أي وُزِّلُوا إلى أن يقول الرسول أو وُزِّلُوا كي يقول الرسول ".^(٤) غير أن نافعًا قرأه بالرفع ، ولهذا وجه آخر ، لأن الفعل بذلك ، كما قال أبو حيان ، يكون " حالًا محكمة إذ المعنى وُزِّلُوا فقال الرسول"^(٥) والفرق بين الوجهين أن الرفع لا يحتمل معنى الغاية أو الغرض ، في حين أن النسب يحتملها .

ثامنا : أو :

يكون المضارع بعد (أو) منصوبًا حين يكون بمعنى (إلا أن) أو بمعنى (إلى أن)^(٦) ، وفي كلتا الحالتين أثر يحدّثه سلطان الجزء السابق من

-
- (١) الكتاب ٤١٤/١ .
 (٢) أنظر شواهد التوضيح والتصحيح ص ٧٣ .
 (٣) البقرة : ٢١٤ ، وذكرها الكتاب ٤١٧/١ ، والإيضاح المعنوي ٣١٧/١ ، وشرح المفصل ٣١/٧ .
 (٤) التفسير الكبير ١٤٠/٢ .
 (٥) نفسه ١٤٠/٢ .
 (٦) أنظر الكتاب ٤٢٧/١ وما بعدها ، والإيضاح للفارسي ٣١٥/١ ، وشرح المفصل ٢١/٧ وما بعدها ، والمقرب ٢٦٢/١ - ٢٦٣ ، والمغني ٦٦/١ - ٦٧ .

٠ ١٠٠٠ / ٠٠٠ س .

الجملة على الفعل في الجملة اللاحقة . ومن أمثلتها :

(١) بمعنى إلا أن ، قول زياد الأعجم :

وكنْتُ إذا غمزتُ قناةَ قُـسُومٍ
كسرتُ كعبها أو تستقيما (١)

وقول امرئ القيس :

فقلت له لا تبك عينك إثمًا
نحاول مُلكًا أو نموتُ فنُحذرا (٢)

(٢) بمعنى إلى أن ، قول الشاعر :

لأُستسبدلن الصعب أو أدركُ المني
فما انتقادتِ الآمالُ الا لصابِر (٣)

وقد يقرب المعنيان واحدهما من الآخر ، ففي "الألزمك أو تقضيني حقّي" يجعل سيبويه المعنى (إلا أن) ، (٤) ويجعله ابن هشام (إلى) (٥) ، أما ابن عصفور فيرى أنه بمعنى (كي) . (٦)

ونجى* (أو) العاطلة وبعدها الفعل مرفوعا أو مجزوما أو منصوبا إذا تقدمها فعل مرفوع أو مجزوم أو منصوب ، وكانت لمجرد العطف ، وفي ذلك يكون

(١) الكتاب ١ / ٤٢٨ .

(٢) نفسه ١ / ٤٢٧ .

(٣) المصنعي ١ / ٦٧ .

(٤) الكتاب ١ / ٤٢٧ .

(٥) المصنعي ١ / ٦٧ .

(٦) المقرب ١ / ٢٦٢ .

التركيب تركيب تسوية .

وبذلك يكون الفرق بين (أو) العاطفة و (أو) التي بعدها الفعل المنسوب
ليس غير، هو المخالفة، وهذا ما عبّر عنه ابن يعين في قوله إن
"الناصبة" "يخالف ما بعدها ما قبلها" ^(١) . ويصني هذا أن التركيب مع
"الناصبية" تركيب إعمال .

ويوضح الفرق بينهما قول ابن يعين: "وما يؤكّد عندك الفرق
بينهما أنّك إذا قلتَ ستكلمُ زيداً أو يقضي حاجتك فتتصب يقضي على معنى
إلا أن يقضي فقد جعلت قضاء حاجتك سبباً لكلامه وإذا عطف فإثماً تخبر
بأنّه سيقع أحد الأمرين من غير أن يدخله هذا المعنى . ويوضح ذلك لك
أن الفعلين اللذين في العطف نظيران أيّهما شئتَ قدّمته فيصح به المعنى . .
وإذا نسبتَ اختلاف المعنى فدّل على السبب" ^(٢) .

وإذا تمّ ربط النصب بعد (أو) بالمعنيين السابقين، (إلا أن) و (إلى
أن) ، ومخالفة ما بعدها ما قبلها، سهل الوصول إلى تحديد إعراب الفعل في
بعض الشواهد بحسب ما يقتضيه المعنى . ومن ذلك قوله تعالى ((تقاتلونهم
أو يسلمون)) ^(٣) بالرفع "أي يكون أحد الأمرين إما المقاتلة أو الإسلام لا ثالث
لهما" ^(٤) . وقد قرأه أبيّ وزيد بن علي (أو يسلموا) ^(٥) كما نبّه الفارسيّ إلى
أنّه بالنصب "في بعض المصاحف" ^(٦) ودلالة النصب على (إلا أن) أو (إلى أن) .

(١) شرح المفصل ٢١/٧ .

(٢) نفسه ٢٢/٧ .

(٣) الفتح : ١٦ . وقراءة الجمهور على الرفع (انظر التفسير الكبير ٨/ ٩٤) .

(٤) الكشف ٣٣٤/٢ .

(٥) نفسه ٣٣٤/٢ ، والتفسير الكبير ٨/ ٩٤ .

(٦) أنظر الايضاح ٣١٥/١ .

ومن ذ لك أيضا قوله تعالى ((وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً أو
من وراء حجاب أو يرسل رسولا فيوحى بإذنه ما يشاء)) (١) بنصب (يرسل) على
أن المعنى : إلا أن كما قال سيويوه (٢) لا على أن النصب محمول على (أن)
التي قبلها ، كما زعم الخليل . (٣)

تاسعا : نَم :

وهي كالواو والفاء و (أو) في تعدل دلالتها على العطف ، في
التركيب الإجمالي . ومن أمثلتها القليلة :

إني وقتلي ساليكا ثم أعقلُــــه
كالتور يُضرب لما عانت البقر (٤)

وتبرير النصب عندي أن العقل يتم بعد القتل ، وهو مسبب عنه ، ولا حاجة
إلى تقدير الناصب .

أما قوله تعالى ((ومن يخرج من بيته مهاجرا إلى الله ورسوله ثم يدركه
الموت فقد وقع أجره على الله)) (٥) ففيه قراءتان :

(١) نصب (يدركه) ، وهي قراءة الحسن ابن أبي الحسن ونبيج والجراح ،
" وذلك على اضمار أن " . (٦)

(٢) رفع (يدركه) ، وهي قراءة النخعي وطلحة ابن مصرف (٧) وله وجهان

-
- (١) الشورى : ٥١ .
 - (٢) أنظر الكتاب ١ / ٤٢٨ .
 - (٣) نفسه ١ / ٤٢٨ .
 - (٤) شرح ابن عقيل ٢ / ٢٨١ ، وشرح الأشموني ٣ / ٥٧١ ، وشرح ابن هشام ٣ / ١٨٣ ،
وعاشية الخصري ٢ / ١١٩ .
 - (٥) النساء : ١٠٠ .
 - (٦) التفسير الكبير ٣ / ٣٣٧ .
 - (٧) نفسه ٣ / ٣٣٦ .

كما ذكر الزمخشري : " على أنه خبر مبتدأ محذوف وقيل رفع الكاف منقول من الماء كأنه أراد أن يقف عليها ثم نقل حركة الماء إلى الكاف " . (١)

ولعلّ النصب أقوى لأن وجهه أن يكون ادراك الموت آياه ناتجاً عن الخروج ، ولأن الفعل بعد (ثم) متعلّق بمبهم ومستقبل بقرينة الشرط مع (يخرج) .

ويلاحظ ضعف وجه الرفع على نقل الحركة لقلة هذا الباب ، وضعفه على تقدير المبتدأ لأن فيه تقديراً لا لزوم له ، كما يلاحظ أن الزمخشري وأبا حيان لم يذكرهما وجهاً للرفع على العطف لأنّ العطف يكون الجزم فيه الوجه .

عاشرا : لام الجحود :

يرى سيويه دخول " معنى نفي كان سيفعل " في " ما كان ليفعل " (٢) وعلى هذا يشترك النصب مع اللام مع سائر أحوال النصب في تعيين المضارع للاستقبال .

واختلف النحاة في النصب بعد لام الجحود ، فقال الكوفيون إنّها ناصبة بنفسها ، وزعم البصريون أنها تنصب بإضمار (أن) (٣) .

ومعنى النصب في مثل " ما كان زيد ليفعل كذا " يعثله إطار ذهنيّ عمّا حدث في الماضي ، يقاس عليه ما سيحدث في المستقبل .

(١) الكتاب ١ / ١٨٨ .

(٢) الكتاب ١ / ٤٠٨ .

(٣) أنظر الانصاف ٢ / ٣١٢ وما بعدها .

ويتضح هذا الإطار الذهني بمقارنة " ما كان زيد يفعل كذا " بـ " ما كان زيد ليفعل كذا " ، فـ (يفعل) في الأوّل حال ، لأنّ خبر كان في موضع الحال ، والحال للمصاحبة ، وما صاحب الماضي فهو ماضٍ . أما الثاني فالمضارع فيه مستقبل بالقياس على ما فعل زيد سابقاً ، ويحترّ النسب فيه عن أثر هذا الإطار الذهني بما يُتوقع من زيد فيما يستقبل من الزمن ، أو في زمن ماضٍ متأخّر عن زمن المضيّ في ذلك الإطار .

وعلى ما سبق لا يصح رأي الكوفيين اعتبار أصل " ما كان ليفعل : ما كان يفعل " ، ثم أدخلت اللام زيادة لتقوية النفي " ، ^(١) لما بين العبارتين من فرق كبير في المعنى .

ولكن يلاحظ أن قولك (ما كان زيد فاعلاً كذا) يحتل أن يكون بمعنى (ما كان زيد ليفعل) ، وذلك لأنّ (فاعلاً) هنا منوثة عاملة متعيّنة للاستقبال أو الحال (بقرينة مرجحة) ، فهي من حيث هي للاستقبال تؤدي معنى (ليفعل) المنسوبة المتعيّنة للاستقبال . ويؤيد الرأي هذا ما قاله أبو حيان في شرحه قوله تعالى ((ما كنت قاطعةً أمراً ^(٢))) بقوله : " وما كنت قاطعةً أمراً عامّاً في كل أمر أي إذا كانت عادتني هذه معكم فكيف لا استشيركم في هذه الحادثة الكبرى التي هي الخروج من الملك والانسلاخ في طاعة غيري " . ^(٣) وفي كلامه عيّن معنى الإطار الذهني الذي يقاس المستقبل فيه على ما كان في الماضي .

ولام الجحود ، كالم التعليل ، حرف جر ، بخلاف " ادوات " النسب الأخرى كالفاء والواو و (أو) و (ثم) . ويلاحظ أن الكوفيين لم يذكروا مفهوم الخلاف في النسب بعد لام الجحود .

(١) المغني ٢١١/١ .

(٢) النمل : ٣٢ .

(٣) التفسير الكبير ٧/٧٣ .

وليس التركيب مع لام الجحود بتركيب إعمال لعدم وجود تأثير سابق في لاحق ، كما أن الجزء السابق عليهما غير قائم في الصناعة النحوية وحده ، فلو قلت (ما كان زيد) وسكت ، لم يحسن ، إلا إن كانت (كان) تامة ، وهو معنى لا يراد قبل لام الجحود .

ولعل اللام في قولك (ما كان زيد ليفعل كذا) مزحلقة من قولك (ما كان لزيد أن يفعل) ، فتكون مزحلقة من الفاعل إلى الفعل ^(١) مع ما في النصب من معنى المعلولية والاستقبال .

والمعنى الأساسي للتركيب الذي اعتبرناه أصلا - أي ما كان على مثال " ما كان لزيد أن يفعل " - هو الانتفاء ، على حد قول أبي حيان عند كلامه على قوله تعالى (ما كان لله أن يتخذ من ولدٍ سبحانه) ^(٢) إذ قال " وهذا التركيب معناه الانتفاء " ^(٣) والانتفاء والجحود بمعنى واحد . وقد زاد أبو حيان الأمر إيضاحا فقال بعد ذلك : " فتارة يدل من جهة المعنى على الزجر (ما كان لأهل المدينة ومن حولهم من الأعراب أن يتخلفوا عن رسول الله) " ^(٤) وتارة على التعجيز (ما كان لكم أن تثبتوا شجرهما) ^(٥) وتارة على التنزيه كهذه الآية ^(٦) يعني قوله تعالى (ما كان لله أن يتخذ من ولدٍ سبحانه) . ومعنى التنزيه هو عين معنى الجملة مع لام الجحود .

(١) أما صاحب الشرح الكافية فيرى أن لام الجحود " في الأصل هي التي في نحو أنت لهذه الخطة أي مناسب لها وهي تليق بك فمعنى ما كنت لأفعل ما كنت مناسبا لفعله ولا يليق بي ذلك ولا شك في أن في هذا معنى التأكيد " (شرح الكافية ٢ / ٢٤٤) .

(٢) مرص : ٣٥ .

(٣) التفسير الكبير ٦ / ١٨٩ .

(٤) التوبة : ١٢٠ .

(٥) النمل : ٦٠ .

(٦) التفسير الكبير ٦ / ١٨٩ .

الفصل الرابع

المضمار المجزوم

رأى النحاة أن أدوات معينة ترتبط بالمضارع المجزوم ، فجعلوها
"عوامل" جزمه . وقسم ابن عصفور والبركوي ^(١) هذه الأدوات الى :

(١) أدوات " تجزم " فعلا واحدا ، وهي لم ولما ولام الأمر
ولا النهي .

(٢) أدوات " تجزم " فعلين مضارعين ، هي أدوات الجزاء ، وهي :

- أ - حرفان : إذ ما ، وإن .
- ب - وأسماء ظروف : متى ، وأيان ، وأي ، وحين ، وإذا فهي
الشعر ، وأين ، وأنتى ، وأي مكان ، وحيث (مع ما) .
- ج - وأسماء غير ظروف : من ، وما ، ومهما ، وأي .

وقسموها من حيث دخول (ما) عليها ، ومن حيث دخولها على
جملتين اسمية وفعلية ، أو على جملتين فعليتين ، وألحقوا بها حالات استنسبوا
فيها اضممار (إن) ، وذلك مع بعض الجمل الإنشائية .

ولاحظ النحاة اختصاص الأفعال ، دون الأسماء بالجزم ، واعتلوا
لذلك بعامل مختلفة كاختلال الاسم بحذف تنوينه إذا سكت آخره ، ^(٢)
أو لاستحالة دخول معنى النفي أو النهي أو الجزاء أو الأمر على الأسماء ^(٣) ،
أو لأن الأسماء ، كما في عبارة شارح المفصل ، " ثابتة موجودة ولا يصح تعليق
وجود شيء على وجودها " . ^(٤)

(١) راجع المقرب ٢٧١/١ وما بعدها ، والإظهار ص ٥٥ .

(٢) الإيضاح للزجاجي ص ١٠٢ .

(٣) نفسه ص ١٠٦ .

(٤) شرح المفصل ٩/٩ .

غير أن محاولة المناسبة بين علامات إعراب الأسماء وعلامات إعراب الأفعال لا تجوز، لاستقلال كل باب عن صاحبه . فالنصب مثلا ، من حيث كونه أثرا سموتيا تحدث الفتحة مثلا ، موجود في الأسماء والأفعال على السواء ، ولكن معنى النصب في الأفعال متميز عن نصب الأسماء ، فالمعاني التي يقترن النصب بها ، كالسببية والجواب ، تصاحب الفعل ، لا الاسم ، في الدلالة الزمنية والتركيب ، ولذلك لا يصح حمل النصب في الأسماء عليها ، أو عكسه .

وينبغي الجزم عامة أن وقوع الفعل متوقف فيه أو مشروط ، وفي هذا " قطع " لفكرة الدوام التي رأيناها تصاحب رفع المضارع . ومن هنا يبدو أن اصطلاح " الجزم " مناسب جدا للمعنى الذي يباحب الجزم ، لأن الجزم في اللغة " القطع " ، وقد جاء في اللسان أن المبرد قال : " إنما سُمِّيَ الجزم في النحو جزما لأن الجزم في كلام العرب القطع " .^(١) وأرى اعتباره قاطعا لدوام المرفوع أولى من اعتباره قاطعا لعلامة الإعراب في المرفوع . وهذا ما يعنيه شارح المفصل في العبارة التي استشهدنا بها في اختصاص الأفعال بالجزم ، لأنه نبه على تعلق وجود شيء على آخر .

ولنتبين معاني الجزم وخصائصه في العربية^(٢) ، يمكن دراسة الجزم في أحوال أربع :

- (١) لسان العرب ، مادة (جزم) .
- (٢) في اللغات السامية بعض ظواهر الجزم ، ففي العبرية صيغة خامة به ، أكثر ما تظهر مع واو القلب ، نحو (١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠) ، وفي الأفعال التي لامها هاء ، نحو (١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠) ، وفي الأفعال المحتلة العين ، نحو (٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠) . وتجيء هذه الصيغة في العادة مع أداة النهي (٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠) . وتكثر صيغة الجزم في الثلاثي المجرد ، وفي صيغة (٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠) التي تقابل (أفعل) العربية .

*** / ...

- (١) ارتباطه بالإنشاء : لام الأمر ولا الناهية .
- (٢) ارتباطه بـ (لم) و (لما) .
- (٣) ارتباطه بالجزء .
- (٤) ارتباطه بجواب الطلب .

أولاً : ارتباطه بالإنشاء :

١- لام الأمر :

لاحظ النحاة التمسك بين فعل الأمر وبين لام الأمر مع المضارع ، فالأنباري يذكر أن الكوفيين كانوا يجمعون الأصل في (قسم) و (اذهب) : (لتقم) و (لتذهب) ، وأنهم استشهدوا بقوله تعالى ((فَبِذَلِكَ فُلْتَفَرِحُوا))^(١) ، عند من قرأ بالتاء للخطاب ، ويقول الرسول : " لتأخذوا مصاقمكم " ^(٢) . وقال شارح المفصل إن إدخال اللام في هذين المثلين " مراعاة للأصل " ^(٣) .

والتنبيه على تطابق المعنى بين فعل الأمر والفعل المضارع بعد لام الأمر يعين على توضيح معنى الجزم في الفعل المضارع . فالأمر طلب حدوث

*** أنظر : Moscati, p.134 ff.
Wright, Lectures on the Comparative Grammar of the Semitic languages, p. 191 ff.

ولصيغة الجزم في الأوغاريتية صيغة واضحة بالجزم في العربية والعبرية ، في الصيغة والمعنى ؛ أنظر :

Gordon , pp. 60-61.

- (١) يونس : ٥٨ .
- (٢) أنظر أسرار العربية ص ٣١٨ . والآية والحديث في شرح المفصل ٦١ / ٧ ، وفي المغني ١ / ٢٢٤ .
- (٣) شرح المفصل ٦١ / ٧ .

شيء في الحال أو أدنى الاستقبال دون تراخ ، وذلك لأنه طلب على جهة الاستعلاء . وهذا الطلب ، حين يعبر عنه الفعل المضارع مع لام الأمر ، ينفي عن الفعل المضارع معنى الدوام أو عدم الانقضاء ، لأنه صار يدل على حدث يجب وقوعه في الحال أو أدنى الاستقبال دون تراخ أيضا . وهذا هو معنى القطع - أي الجزم - في دلالة الفعل المضارع الزمنية . وسنرى أن أحوال جزم الفعل المضارع توجب في معناه انقطاعه أو تعليقه أي انقضاء معنى عدم الانقضاء عنه . ولعل حركة الجزم ، وهي السكون في غير الأفعال الخمسة ، مؤشّر صوتي إلى معنى القطع أو الجزم هذا ، وهو ما قد يفسر الاشتراك بين الأمر والمضارع المجزوم في حال الأواخر رغم قول النحويين إن فعل الأمر مبني والفعل المضارع معرب . (١)

ويجزم المضارع الغائب بعد لام الأمر إذا كان دالا على الأمر ، أو الدعاء ، أو الالتماس . ويجيء ابن هشام (٢) بأمثلة على هذه الحالات ،

(١) قد يدلنا على أن المعنى ، لا الأداة يوجب الجزم أن المضارع المجزوم قد يجيء مجردا من لام الأمر ، نحو قول الشاعر :

محمدٌ تفدُّ نفسك كلُّ نفسٍ

إذا ما خفت من أمر تبالا

(الكتاب ١/٤٠٨ ، وشرح الكافية ٢/٢٥٢) .

وقول متم بن نويرة :

على مثل أسحاب البعوضة فأخشي

لك أويل حُرّ الوجه أو يبك من بكى

(الكتاب ١/٤٠٩) .

ولعلهما من باب الضرورة الشعرية ، كما قال الأنباري (أسرار العربية ص ٣٢١) ، إذ لا يجوز في الأول مدّ الكسر في (تفد) ، لئلا يختل وزنه ، وهو من الطويل ، ولا يجوز في الثاني (يبكى) ، لئلا يختل وزنه ، وهو من الطويل أيضا .

(٢) المغني ١/٢٢٣ .

فَمَثَلُ الْأَمْرِ قَوْلُهُ تَعَالَى ((لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ)) ^(١) ، وَمَثَلُ الدَّعَاءِ قَوْلُهُ تَعَالَى ((لِيَقْنَعَنَّ عَلَيْنَا رَبُّكَ)) ^(٢) ، وَمَثَلُ الْاِلْتِمَاسِ أَنْ تَقُولَ لِمَنْ يَسَاوِيكَ (لِيَفْعَلْ فلان كذا) ، "إِذَا لَمْ تُرِدْ اِلْتِمَاسًا عَلَيْهِ" ^(٣).

٢- لا الناهية :

تعليل جزم المضارع بعد لا الناهية ^(٤) سهل لأن النهي ، في حد ذاته ، في معنى الأمر ، حتى إن الأنباري حمل الجزم بعد (لا) على الأمر إذ قال : "فأما "لا" في النهي ، فإنما وجب أن تجزم حملا على الأمر لأن الأمر ضد النهي وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره" ^(٥).

وقد يخرج السياق عند الجزم بعد النهي بلا إلى معان مختلفة كالترحم ، والتنزيه ، والدعاء ، والالتماس ، ويمثل ابن هشام ^(٦) لهذه المعاني ، فَمَثَلُ التَّحْرِيمِ عِنْدَهُ قَوْلُهُ تَعَالَى ((لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ)) ^(٧) ، وَمَثَلُ التَّنْزِيهِ قَوْلُهُ تَعَالَى ((لَا تَتَّبِعُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ)) ^(٨) ، وَمَثَلُ الدَّعَاءِ قول الشاعر :

يقولون لا تبعد وهم يدفنوننني

وأين مكان البعد الا مكانيسا ؟

-
- (١) المطلاق : ٠ ٧
 - (٢) الزخرف : ٠ ٧٧
 - (٣) المغني ١ / ٢٢٣
 - (٤) يقابلها في العبرية الأداة (لا) ، ويجيء الفعل بعدها على هيئة الجزم ، كما مر في حاشية سابقة : أنظر ص ٩٢
 - (٥) أسرار العربية ص ٣٣٤
 - (٦) المغني ١ / ٢٤٦ - ٢٤٧
 - (٧) الممتحنة : ١
 - (٨) البقرة : ٢٣٧

٠ ١٠٠٠ / ٠٠٠

ومثل الالتماس أن تقول لنظيرك : (لا تفعل كذا) ، إذا كنت " غير مستعمل عليه " (١).

ثانيا : ارتباطه بـ (لم) و (لما) :

(١) لم :

(لم) (١) عند النحاة حرف نفى وجزم وقلب . (٣) فنحن حين نقول (لم يرجع زيد) نفى وقوع الفعل في الماضي . وبذلك يكون معنى الفعل المضارع انقلب من الحال أو الاستقبال الى الماضي المنفي ، ودخل عليه الجزم . ونحن نرى أن الجزم هنا جاء من معنى الانقضاء - ولو نفياً - المترتب على قلب زمن الفعل الى الماضي . (٤)

- (١) المغني ٢٤٧/١ .
(٢) يرى برجستراسر أن (لم) قد تكون " مركبة " من لا وما الزائدة فحذفت الفتحة الممدودة الانتهائية في بعض أحوال التركيب اللفظي في الجملة كما حذفت فتحة lā الانتهائية في بعض اللغات السامية فصارت lām ثم قُصرت الحركة للساكن بعدها وقد نضم إليها " ما " ثانية فتصير " لما " . (التطور النحوي ص ١١١) .
وما تتابع الأحرف ذات الفرع الواحد بفريق في اللغات السامية ، ففي الفينيقية قد تجيء اللام والميم والباء متتابعة قبل الكلمة الواحدة ، نحو (𐤋 𐤌 𐤁 𐤏 𐤓) ، أي : في حياته ؛ راجع :
G.A. Cooke, A Text-Book of North-Semitic Inscriptions (Oxford, 1903), p.62 , 79, 119 , & 129 .

- (٣) أنظر المغني ٢٧٧/١ . وقد جاء المضارع مرفوعاً بعد (لم) ، نحو قول الشاعر:
ألم يأتنيك والخبائر تمسي
بما لاقت لبون بني زيسادر
(الكتاب ٥٩/٢ ، والخصائص ٣٣٣/١) . وهذا إن لم يكن شاذاً في الرفع ، إشباع للكسرة ، كما قال الأنباري (الانصاف ١٧/١) ، أو لغة من لغات العرب كما قال الزجاجي (الإيضاح ص ١٠٤ ، والجمل ص ٣٧٢) .
(٤) علل الأنباري الجزم بعد (لم) باختصاصه بالفعل (أسرار العربية ص ٣٣٣) ، واختصاصه بالمضارع بلزوم " عمله " أو بدخوله على الفرع دون الأعل (نفسه ص ٣٣٤ - ٣٣٥ ، وأنظر شرح المفصل ١١٠/٨) .

ولعلّ كونها حرف " قلب " من ظواهر مرحلة لغوية متقدمة ، لم تكن صيغ الأفعال تختص فيها بأزمنة محدّدة واضحة ، فيستعمل المشارع للدلالة على الماضي ، والماضي للدلالة على الاستقبال ، كما في " واو القلب " نسي العبريّة .

والفرق المعنوي بين (لم) و (ما) هو ، عند النحويين ، اختصاص (لم) بنفي الماضي مطلقا ، في حين أن (ما) ، كما قال ابن يعين ، " اذا نفت الماضي كان المراد ما قرب من الحال ولم تنف الماضي مطلقا " .^(١) غير أن (ما) قد تجيء لنفي الماضي مطلقا ، فتكون لها فائدة (لم) ، وذلك عندنا بقرينة (قط) التي هي " ظرف زمان لاستفراق ما مضى " .^(٢) فإن قللت (ما فعلت ذلك قط) لم يعد الحدث قريبا من الحال ، لأن المراد ما انقطع من عمري ، وفيه نفي للماضي مطلقا .

(٢) لَمَّا :

إن كانت (لَمَّا) مثل (لم) في أنها للنفي والجزم والقلب ، فإنّهما تفارق (لم) في بعض خصائصهما . وقد لخص ابن هشام^(٣) هذه المفارقة في خمسة أمور نلخصها وشاهدنا كما يلي :

- ١- أن (لَمَّا) لا تقترن بأداة شرط ، فلا يقال : (إنّ لَمَّا تقم)^(٤)
- ٢- أن منفيّهما مستمر النفي إلى الحال كقوله :

(١) شرح المفصل ٨ / ١١٠ .

(٢) المقني ١ / ١٧٥ .

(٣) نفسه ١ / ٦٧٨ - ٢٨٠ .

(٤) أرى أن هذا الفرق ناشئ عن فرق المعنى بينهما لأن توقع ثبوت منفي (لما) يُضعف التعليق الذي هو شرط الجزاء .

فإن كنتَ ما كولا فكنْ خيراً كلِّ
والا فأدرِكي ولما أمزق

ومضي (لم) يحتمل الاتصال نحو ((ولم أكن بدُعاءك ربَّ شقيًّا)) (١)
والانقطاع مثل ((لم يكنْ سيئاً مذكوراً)) (٢)، ولهذا جاز (لم يكنْ ثم كان) ولم يجوز (لما يكنْ ثم كان) بل يقال (لما يكنْ وقد يكون) .
(٣) أن مضي (لما) لا يكون الا قريباً من الحال ، ولا يُستَـرط ذلك في مضي (لم) ، تقول (لم يكن زيد في العام الماضي مقيماً) ، ولا يجوز (لما يكن) .

(٤) أن مضي (لما) متوقِّع نبوته ، بخلاف مضي (لم) .

(٥) أن مضي (لما) جائز الحذف لدليل ، كقوله :

فجئت قبورهم بدأً ولمّا

فناديت القبور فلم يجبنّهُ

أي ولما أكن قبل ذلك ، أي سيداً ، ولا يجوز (وصلت إلى بغداد ولم تريد ولم أدخلها) .

وفي الفرق الثاني والثالث والرابع يبدو اختلاف (لما) عن (لم) ، وقد قال سيبويه إن (لما) نفي لـ (قد فعل) ، في حين أن (لم) نفي لـ (فعل) (٣) وعلة ذلك عندي أن (قد) تتضمن معنى التقريب من الحال (٤) .

(١) مريم : ٤٠

(٢) الدعر : ١٠

(٣) أنظر الكتاب ١/٤٦٠ ، وقارن بالمفصل ص ١٦٧ ، وبالمضي ١/٢٨٠ .

(٤) مضي اللبيب ١/١٧٢ ، وقارن بشرح الكافية ٢/٢٢٣ .

ولئن كانت (ما) مثل (لَمَّا) في كون منقيها قريبا من الحال كما سر،
فإن (لَمَّا) لا يصح أن تجسسي متلوقة بـ (قط) كما سجّ مع (لم) ، فلا
تقول (لَمَّا أجىء قط) ، لأنّ المنفي مع (لَمَّا) متوقّف الشبوت ، ويصح أن
تقول (ما جئت قط) .

والعلاقة المعنوية بين الجزم بعد لام الأمر ولا الناهية ، وبين
الجزم بعد (لم) و (لَمَّا) تقوم على انتفاء الدوام عن زمن الفعل ، إما
خبراً مع (لم) و (لَمَّا) ، وإما إنشاءً مع لام الأمر ولا النهي . وزمن المضارع
معها جميعا مقطوع ، مخالف لمعنى الدوام الذي يصاحب الرفع .

ثالثا : ارتباطه بالجزاء :

اختلف النحويون في " عامل " الجزم في فعل الشرط وجوابه ^(١) وجعل
الخليل (إن) أمّ الباب ^(٢) ، وقال الأثباري إنما تعمل لاختصاصها ^(٣) .

-
- (١) في الإنصاف ٣١٨/٢ : ذهب الكوفيون إلى أن جواب الشرط مجزوم على
الجوار ، واختلف البصريون ، فذهب الأكثرون إلى أن العامل فيهما حرف
الشرط ، وذهب آخرون إلى أن حرف الشرط وفعل الشرط يعملان فيه ،
وذهب آخرون إلى أن حرف الشرط يعمل في فعل الشرط ، وفعل الشرط
يعمل في جواب الشرط . وذهب أبو عثمان المازني إلى أنّه مبني على الوقف .
وشبيه به ما في أسرار العربية ص ٣٣٧ .
- (٢) الكتاب ٤٣٥/١ .
- (٣) أسرار العربية ص ٣٣٦ . واختلفوا في دخول أدوات الجزاء على الأسماء
فقدّر البصريون فعلا " يرفع " الاسم في مثل " إن زيد أتاني آتة " ، ورفضه
الكوفيون بما عاد إليه من الفعل (أنظر الإنصاف ٣٢٣/٢ وما بعدها .
وانظر التطوير النحوي ص ١٣٤ في جواز الجملة الاسمية بعد الشرط في
اللفات السامية) . ويقول ابن جني (الخصائص ٢٨٣/١ و ٣٨٧/٢) إن فعل
الشرط سابق في التقدير ، وإن تأخر في اللفظ .

والأساس الذي ننطلق منه في فهم دلالة الجزاء المعنوية ، قول سيبويه عن (إن) ، وهي كما روى الخليل " أم حروف الجزاء " (١) ، أنها "أبدا مبيحة" (٢) ، وقول الزمخشري عنها إنها " لا تستعمل إلا في المعاني المحتملة المشكوك في كونها " (٣).

ومن هنا الفرق بين (إذا) و (إن) . فالأولى لا يُجازى بها لأنها كما قال صاحب الكتاب ، " تجيء وقتنا معلوما ... فالفعل في إذا بمنزلة في حين " (٤) ومن ذلك المثل الذي جاء به سيبويه : (آتيك إذا احمرَّ البُسر) وقال إنه حسن بخلاف (آتيك إن احمرَّ البُسر) (٥) وذلك لأن أحمرار البُسر غير مشكوك في حصوله (٦).

-
- (١) الكتاب ٤٣٥ / ١ .
 (٢) نفسه ٤٣٣ / ١ .
 (٣) المفصل ص ١٧٦ .
 (٤) الكتاب ٤٣٣ / ١ .
 (٥) نفسه ٤٣٣ / ١ .
 (٦) وإذا أريد إيهام ما بعد (إذا) جزم المضارع بعدها . وفُسر ذلك بأنها تُعَلَّى حكم (متى) ، كما قال ابن هشام (أنظر المفني ٦٩٨ / ٢) ، وذلك مع بعض الشواهد التي جاء بعدها الجزم . ويلاحظ أن تشبيه ابن هشام (إذا) بـ (متى) يؤكد معنى الظرفية في الأولى . ومن تلك الشواهد قول الشاعر :

إذا قصرت أسيافنا كان وعليها

خطانا إلى أعدائنا فنضارب

(الكتاب ٤٣٤ / ١ ، والجمل ص ٢٢٣) ، وقول الآخر :

استغن ما أغناك ربك بالفنى

وإذا تُصَبِّك خِصامة فتحمل

(المفني ٦٩٨ / ٢) .

وقد يكون الناعدان من باب الضرورة الشعرية . وقد يراد في (إن) حصول الشرط ، لا تعليقه ، وهو ما جعله القزويني " في مقام القطع بوقوع الشرط لنكتة (الإيضاح في علوم البلاغة ١٦٦ / ٢) ، ومن شواهد ذلك عنده نكتة التوبيخ في مثل قوله تعالى *** / ...

وإن دُرِسَ الجزء من الناحية المنوية التي يحدث بها التركيب ، ظهر أن جزم فعل الشرط يكون لأنه متوقّف فيه ، مشكوك في حصوله ، وجزم الجواب يكون لأنّه متعلّق بفعل الشرط ، فهو حاصل إن تحقّق فعل الشرط ، وبغير حاصل إن لم يتحقّق . وهكذا يختلف الجزم مع الجزء عن الرفع الذي يدل على الدوام في أصله ، ليدل على تعلّق الفعل بأمر مشكوك في كونه في المستقبل . وقد قال ابن السّراح إن "الشرط معلوم أنّه لا يصحّ الامع

*** ((أفترّب عنكم الذكر سفاهاً إن كنتم قوماً مسرفين)) (الزخرف : ٥) ، على قراءة (إن) بالكسر ، وقال فيه القزويني "إنه" لقصد التوبيخ والتجهيل في ارتكاب الاسراف " (الإيضاح ١٦٦/٢) ، وقال فيه الزمخشري "إنه" كما يقول الأجير إن كنت عملت لك فوقني حقّي وهو عالم بذلك ، ولكنه يخيل في كلامه أن تفرطك في الخروج عن الحقّ فصل من له شك في الاستحقاق مع وضوحه استجهالاً له " (الكشاف ٣٠١/٢) . وقد تعلّى (لو) حكم (إن) على قلة ، نحو قول الشاعر :
لو يشأّ طار بها ذو ميعنة
لاحق الأكلال نهد ذو خصل

(المغني ٦٩٨/٢) . ويحمل على الضرورة ، أو الشذوذ . والفرق في الدلالة المعنوية بين استعمال (إن) و (إذا) و (لو) أن في الأوليين تعليق حصول أمر بحصول ما ليس بحاصل . فامتنع أن يكون الفعلان ماغيين أو أحدهما . إلا لئلا لئلا لئلا . (مفتاح العلوم للسكاكي ص ١٠٦) ، وقارن بالإيضاح للقزويني ١٦٨/٢ - ١٧٠ . ومجيء الماضي أو المضارع المجزوم مع الشرط ليس فضولاً لا فائدة له كما يقول برجستراسر ، ص ١٣٤ ، لما في ورود الماضي من نكات) . أما مجيء الماضي مع (إذا) في الغالب ، فلا يخرجها عن كونها ظرفاً للمستقبل مضمّنة معنى الشرط . (المغني ٩٣/١) . أما (لو) فهي "لتعليق ما امتنع بامتناع غيره على سبيل القطع" (مفتاح العلوم ص ١٠٧) . ولذلك أفادت "تقييد الشرطية بالزمن الماضي" (المغني ٢٥٥/١) . ويقول ابن هشام في استعمال (لو) : "والحاصل أن الشرط متى كان مستقبلاً محتملاً ، وليس المقصود فرضه الآن أو فيما مضى فهي بمعنى إن ، ومتى كان ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً ، ولكن قصد فرضه الآن أو فيما مضى فهي الامتناعية" . (المغني ٢٦٥/١) .

وفي العبرية قد تستعمل (אם) و (אולי) ، وتقابلهما (إن) *** ١٠٠٠/١٠٠٠ .

الاستقبال . (١)

ومن الأمور الموضحة المؤيدة تفسيرنا السابق لجزم فعلي الشرط على أن الأول متوقف فيه والثاني معتمد عليه متعلق به ، إشارات في كتب النحو تدل على أن الجزم ، مع الجزاء ، يجيء في الأمثلة التي يكون متوقفا فيه مشكوكا في حصوله ، ويكون الجواب معلقا به .

وهذه الإشارات هي ما يلي :

(١) قول سيبويه عن (حيث) : " وإنما منع حيث أن يُجازى بها
أنتك تقول حيث تكون أكون فتكون ومنها أنتك قلت المكان الذي تكون فيه
أكون . (٢)

ففي المثل الذي جاء به سيبويه لم يكن الفعل الأول شرطا ، ولم يكن الثاني معلقا حدوثه بالأول ، وإن كان مرتبطا به في فكره المكان التسمي
تفيدها (حيث) .

*** العربية ، للتعبير عن شرط محتمل الحدوث ، وقد تستعمل (١٦) ،
وتقابلها (لو) العربية ، للتعبير عن أمر لم يحدث في الزمن الماضي ؛
أنظر : Gesenius' Hebrew Grammar, pp.494-495.
Grundriss, v.2, p.639 & p.643.

وللاستئناس لا للقياس نذكر أنه في اليونانية يتخير زمن فعل الشرط وجوابه
بعد الأداة ($\epsilon\iota$) وما يركب منها ، حسب التعبير عن إمكانية وقوعه في
الماضي والحاضر والمستقبل ؛ أنظر :

Chase, p.78,86, & 99.

(١) الخصائص ٣ / ٣٣١ .

(٢) الكتاب ١ / ٤٣٣ - ٤٣٣ .

ثم قال سيبويه : " فإذا غممت اليها ما سارت بمنزلة إن وما أشبهها ولم يحز نيتها ما جاز فيها قبل أن تجيء بما سارت بمنزلة إماً . . وإذا قلتُ حيثما تكن أكنّ فليس بمنزلة لما قبله " . (١)

والفرق بين (حيث) و (حيثما) الذي أوجب الرفع بعد الأولى والجزم بعد الثانية ، معنى الإبهام الذي تفيد (حيثما) بعد أن لزمها (ما) . وهذا ما عبر ابن يعيش عنه بقوله عن (حيث) إنه " لما أرادوا المجازاة بها لزمهم إبهامها وإسقاط ما يوضحها فالزموها ما . . . وجعلوا لزوم ما دلالة على إبطال مذهبها الأوّل " . (٢) . ومعنى الإبهام هو عين المعنى الذي رأيناه يلزم (إن) دون (إذا) .

ومثل (حيث) أختاها الظرفيتان (إذ) و (إذا) في أنه لا يصح المجازاة بهما دون أن تلزمهما (ما) . (٣)

ولعل (مهما) مكوّنة من (ما) و (ما) ، كما قال صاحب الكتاب (٤) ويرى برجستراسر رأيه إذ قال إن ذلك لمضاعفة " معنى الإبهام والتفكير " . (٥)

(٢) اختلف النحاة في جواز المجازاة بـ (كيف) ، فأجازة الكوفيون ومنعه البصريّون ، وأجازة قوم إن اقترنت بـ (ما) . (٦) .

-
- (١) الكتاب ١ / ٤٣٣ .
 - (٢) شرح المفصل ٧ / ٤٦ .
 - (٣) نفسه ٧ / ٤٦ .
 - (٤) الكتاب ١ / ٤٣٣ .
 - (٥) التطوّر النحويّ ص ١٢٣ .
 - (٦) أنظر الإنصاف ٢ / ٣٣٧ وما بعدها ، واللمع ٢ / ٥٨ .

وروى سيبويه عن الخليل ما يلي : "سألت الخليل عن قوله كيف تصنع أصنع فقال هي مستكرهة وليست من حروف الجزاء ومخرجها على الجزاء لأن معناها على أي حال تكن أكن". (١)

والمحول عليه عندنا المعنى ، فإن أردت في قولك (كيف تصنع أصنع) أن تتوقف في فعل الشرط ، وأن تعلق جواب الشرط به ، جزمتم الفعلين ، وإن أردت أن يكون فعل الشرط وصلا لـ (كيف) قلت (كيف تصنع أصنع) ، أي ان الفعل بعد حيث غير مشكوك في حصوله والفعل الذي يليه ليس معلقا عليه .

وعلى هذا يصح رأي البصريين والكوفيين معا ، على أن يكون الجزم أو الرفع تعبيرا عن المعنى المراد بأي منهما . وكذلك يصح قول من أجاز الجزم بها إن اقترنت بما ، كما في المثل الذي ذكره السيوطي (كيفما تكن أكن) (٢) لما في (ما) من معنى الإبهام الذي رأيناه مصاحبا للجزاء مع (إن) ، دون (إذا) .

(٣) لا يجيء الجزم بعد بعض أدوات الجزاء عندما يكون بمنزلة (الذي) . وقال سيبويه إن هذه هي (من) و (ما) و (أيهم) " فإذا جعلتها بمنزلة الذي قلت ما تقول أقول فيصير تقول صلة لما حتى تكمل اسما فكأنك قلت الذي تقول أقول وكذلك من يأتيني آتية وأتيا تناء أعطيك " (٣) وزاد في موضع آخر (ما) الزمانية ، نحو (ما تدوم لي آدم لك) و (كلما) ، نحو (كلما تأتيني آتية) . (٤)

(١) الكتاب ١ / ٤٣٣ .

(٢) اللامع ٢ / ٥٨ .

(٣) الكتاب ١ / ٤٣٨ .

(٤) نفسه ١ / ٤٥٣ .

والذي أبطل الجزم في هذه الأمثلة أن معنى الابهام فيها مفقود
وأن الفعل بعدها صلة .

(٤) يكون جواب الشرط مجزوماً إن اعتمد على الجزاء ، ويكون مرفوعاً
إن اعتمد على شيء آخر متركب مع الجزاء ، وذلك في :

أ - القسم ، قال سيبويه : " وذلك قولك والله إن أتيتني
لا أفعل لا يكون إلا معتمداً عليه اليمين . . . وتقول أنا والله إن تأتيتني
لا آتاك لأن هذا الكلام مبني على أنا " . (١)

ففي الرفع لا يتعلّق الفعل الثاني بسابقه لاعتماد اليمين على الثاني ،
فكأنّه جملة تركيبية مستقلة ، نحو (والله لا أفعل) . وفي الجزم يتعلّق
بسابقة لأنّسه تابع له في التركيب الجزائي . وعلى هذا يمكننا اعتبار
(إن أتيتني) في المثال الأوّل ، و (والله) في الثاني ، كلاماً معترضاً غير
داخل في نحو الجملة التي جاء فيها .

ويلاحظ أن في المثليين اللذين جاء بهما سيبويه ، كان فعل الشرط
في الأوّل ماضياً ، وفي الثاني مضارعاً . ولعلّ ذلك لتقوية وجه الرفع فسي
الأوّل ، لأنّ الجزم لا يظهر في الفعل الماضي ،
فيصير رفع المضارع بعده أسهل .
وسيبويه نفسه قال في موضع آخر إنه " فيج في الكلام أن تعمل إن أو
شيء من حروف الجزاء في الأفعال حتى تجرّه في اللفظ ثم لا يكون لها
لها جواب ينجزم بما قبله . . . ولا يحسن إن تأتيني آتاك " (٢) ولكنه استحسن

(١) الكتاب ١/٤٤٤ ومثله في المفصل ص ١٣٤ ، والكافية ص ٤٣ ، وشرحها ٢/٣٩١ .

(٢) الكتاب ١/٤٣٦ .

قول زهير :

وإن أتاه خليلٌ يوم مسألته
يقولُ لا غائب مالي ولا حرم (١)
لأن فعل الشرط فيه مان (٢).

ب - مع (إن) و (كان) و (ليس) ، قال سيويه : "وذلك قولك إن من يأتيني آتية وكان من يأتيني آتية وليس من يأتيني آتية وإنما أذعبت الجزاء من هنا لأنك أعلمت كان وإن ولم يسخ لك أن تدع كان وأشباهه معلقة لا تعملها في شيء فلما أعلمت من ذهب الجزاء ٠٠٠ فإن شغلت هذه الحروف بشيء جازيت فمن ذلك قولك إن من يأتينا نأته ٠٠٠ وكنت من يأتيني آته ٠٠٠ (٣).

فعند الرفع يكون جواب الشرط غير معلق بالفعل الذي قبله ، فكأنه وصل أي (آتي من يأتيني) ، أما عند الجزم ، فالتركيب الجزائي وانح ،

(١) الكتاب ٤٣٦/١ .

(٢) قال ابن مالك في المعنى نفسه :

وبعد ما مضى رفعك الجزاء حسن

ورفعه بعد مضارع وهـ

(الالفية ص ٥٨) ، وشرحه في أوضح المسالك ١٩٠/٣ ، وشرح ابن عقيل

٢٩٢/٢ ، وشرح الأشموني ٥٨٦/٣ .

ويلاحظ أن في العربية تنوعا كبيرا في صيغة فعل الشرط وجوابه ، ويقول ابن مالك :

وماضيين أو مضارعين _____ تُلْفِيهِمَا أَوْ مُتَخَالِفِيهِمَا

(الالفية ص ٥٨) ، وفي الخصائص ٣٣١/٣ وشواهد التوضيح والتصحيح ص ١٤

كلام على اختلاف أزمنة فعل الشرط وجوابه (في حين أن في اللغات

السامية الأخرى يكثر الماضي في فعل الشرط والمضارع والمستقبل في جوابه

(انظر التطور النحوي ص ١٣٣) .

(٣) الكتاب ٤٣٨/١ - ٤٣٩ . ومثله في الجمل ص ٢٢١ .

فكانه على الحكاية ، أي (إنَّ الامر كذا) ، فيكون (إنَّ) أو (كان) أو (ليس)
غير ذي علاقة تركيبية بالتركيب الجزائي . وأما قول أمية بن أبي السلت :

ولكن من لا يلقى أمراً ينوبه

بمحدثه ينزل به وهو أعزل^(١)

وقول الاخطل :

إنَّ من يدخل الكنيسة يوماً

يلقَى فيها جاذراً وظلياً^(٢)

فهمو عندي ضرورة شعرية ، ولا حاجة بنا الى تقدير الباء في مثله
تخلصاً من الضرورة ، وإن كان الخليل قد قال في البيت الأول " إند انما
جازى حيث أغمر الهاء وأراد ... لكنه " .^(٣)

ج - مع حروف الجر ، قال سيبويه انما لا تفسر الجزاء " وذلك
قولك على أي دابة أحمل أركبه ومن تؤخذ أوخذ به ... وذلك لأن الفعل
إنما يميل إلى الاسم بالياء ونحوها ... فإن قلت بمن تمر به أمرٌ وعلى أيهم
تنزل عليه أنزلُ وبما تأتيني به آتيك رفعت لأنَّ الفعل إنما أوصلته إلى الهاء
بالياء الثانية والياء الأولى للفعل الآخر " .^(٤)

والفرق بين الجزم والرفع أن تركيب الجزاء في الأوّل حائل لم يفتسر
حرف الجر فيه شيئاً وظل فعل الشرط متوقفاً فيه ، وظل جوابه معلقاً به ،
لأنه داخل في باب " الصلة " الذي مرّ مع (حيث) و (كيف) ، لأن المعنى

(١) الكتاب ١ / ٤٣٩ .

(٢) الجمل ص ٢٢١ .

(٣) الكتاب ١ / ٤٣٩ .

(٤) نفسه ١ / ٤٤٢ - ٤٤٣ .

عند الرفع كقولك (أمرُ بمن تمرُّ به) حيث الجزاء منتفٍ .

د - مع ألف الاستفهام ، قال سيبويه : " وذلك قولك إن تأتيني آتِك . . . وإنما الألف بمنزلة الواو والفاء ولا ونحو ذلك لا يغيّر الكلام عن حاله " .^(١) والجزاء فيه قائم ، وليس من باب " الصلة " فيرفع .

وفي جميع حالات تركّب الجزاء مع غيره ، يبدو إدراك سيبويه ومن تبعه لتعليق جواب الشرط بفعل الشرط في حالة الجزم دون الرفع ، ولانتفاء الجزاء حين يعتمد فعل الشرط على شيء طارئ على التركيب الجزائي كالفَسْم وما إليه .

(٥) يجيء المضارع بعد فعل الشرط مرفوعاً إن كان حالاً ، ومجزوماً إن كان مبدلاً من فعل الشرط ، وهذا ما جعله سيبويه (باب ما يرتفع بين الجزمين وينجزم بينهما) .^(٢)

ومثّل الرفع قول الشاعر :

متى تأتني تعشروا لي غمّ ناره

تجدّ خير نار عندها خير موقد^(٣)

ومثّل الجزم قول الشاعر :

متى تأتينا تلمّ بنا في ديارنا

تجدّ حلينا جزلاً ونارا تأججا^(٤)

(١) الكتاب ١ / ٤٤٣ - ٤٤٤ .

(٢) نفسه ١ / ٤٤٥ .

(٣) نفسه ١ / ٤٤٥ ، والجمل ص ٢٢٠ ، والمفصل ص ١٣٤ .

(٤) الكتاب ١ / ٤٤٦ ، والمفصل ص ١٣٤ .

ومن أمثلة المطف على جواب الشرط المجزوم قوله تعالى ((وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ)) (١) ، وفيها قال صاحب الكتاب : " لأن مضاعفة العذاب هو لقي الاثم " . (٢)

والفرق بين الرفع والجزم أن المضارع المبدل من فعل الشرط داخل في التركيب الجزائي في المعنى ، لأنه تابع لفعل الشرط ، في حين أن المضارع الواقع محالا مستقلا عن التركيب الجزائي ، يمكن إسقاطه مع بقاء الجزء ، فلا يجزم .

(٦) قد يُعطف على فعل الشرط مضارع مسبوقة بالفعل أو الواو ؛ وحكمه عند الخليل في الكتاب إن قال سيبويه : " سألت الخليل عن قوله إن تأتيني فتحدثني أحدثك وإن تأتيني وتحدثني أحدثك فقال هذا يجوز والجنم الوجه ووجه نسبه على أنه حمل الآخر على الاسم كأنه أراد إن يكن إتيان فحديث أحدثك " . (٣)

فوجه الجزم إذن على أن المضارع بعد الفاء أو الواو داخل في التركيب الجزائي ، والتركيب بين فعل الشرط وبين الفعل بعد الفاء تركيب نسوية . أما النصب فعلى أن المضارع بعد الفاء أو الواو غير داخل في التركيب الجزائي ، بل أنه يتعلّق بفعل الشرط تعلّق إعمال ، فتكون الفاء فاء السببية والواو واو المعية .

أما جواز الرفع في المضارع بعد الفاء ، نحو (إن يقر زيد ، ويخرج خالد أكرمك) (٤) ، على مذهب ابن عقيل ، فلا أرى له وجهاً إلا " القطع " أو

-
- (١) الفرقان : ٦٨ - ٦٩ .
 (٢) الكتاب ١ / ٤٤٦ ، ومثله في الكشاف ٢ / ١٠٢ .
 (٣) الكتاب ١ / ٤٤٧ .
 (٤) شرح ابن عقيل ٢ / ٢٩٧ .

"الاستئناف" وهو أضعف من النصب والجزم لوضوح المعنى فيهما .

وحكم المضارع المصطوف على جواب الشرط كحكم المضارع المصطوف على فعل الشرط ، ويلخصه قول ابن مالك :

والفعل من بعد الجزأ إن يقتصر^١

بالفا أو الواو بتثليث قمين^(١)

ولتعلق جواب الشرط بفعله ، يكون التركيب الجزائي تركيب إعمال . ففي قولك (إن تفعل أفعل) جعلت الآخر معتمدا على الأول ، غير مساو له . ويدلنا على ذلك قول ابن جني إن فاء المصطف " إذا استعملت في جواب الشرط خلعت عنها دلالة المصطف ، وخلصت للإتياع ، وذلك قولك : إن تفم فأنما أقوم ، ونحو ذلك " .^(٢)

رابعاً : ارتباطه بجواب الطلب :

وذلك مع الأمر ، والنهي ، والاستفهام ، والترجي ، والعرض ، والتعريض والدعاء . وهذه يجمعها ، كما قال ابن يمين ، أنها " غير واجبة وصار الثاني مضمون الوجود إذا وُجد الأول " .^(٣)

وتعلق الثاني بالأوّل في الطلب نسبة بتعلقه به في الجزأ . قال سيبويه : هذا باب من الجزأ ينجزم فيه الفعل إذا كان جواباً لأمر أو نهي أو استفهام^(٤)

(١) الألفيّة ص ٥٩ .

(٢) الخصائص ١٩٦/١ .

(٣) شرح المفصل ٤٩/٧ .

(٤) الكتاب ٤٤٩/١ .

ولسعلّه لقوة العلاقة بين الجزم مع الطلب ، وبين الجزم مع أدوات الشرط ، زعم الخليل أنّ معنى قولك " اثبتّي آتِك " : " إن يكن منك إتيان آتِك " ، ومعنى قولك : " أين بيتك أزك " : " إن أعلم مكان بيتك أزك " (١) وهكذا .

وقد يُجزم المضارع في جواب ما كان في معنى الأمر ، وذلك بعد حسبك ، وكفّيك ، وشرّعك ، وأشباعها (٢) ، أو بعد الماضي الذي في معنى الأمر ، نحو : (اتقى الله امرؤً وفعل خيراً يُثب عليه) . (٣) وهذا يؤكّد مقالة ابن يعيش إنّ " العلة في جزم جواب الأمر إنّما كانت من جهة المعنى لا من جهة اللفظ " . (٤)

ووجه النحاه معاني بسائر الآيات على اعتبار الجزم بعد الطلب الوجه ، أو الرفع الوجه ، فاستشهد سيبويه (٥) بقوله تعالى ((ذُرُّهُمْ يَأْكُلُوا وَيَتَمَتَّعُوا وَيُلْهِمِ الْأَمَلُ)) (٦) ، مثلاً على الجزم ، ويقول ((ذُرُّهُمْ فِي خَوْنِهِمْ يَلْسَبُونَ)) (٧) ، مثلاً على الرفع . والفرق بين اليتين أنّ (يُلْهِمِ) في الأولى جواب للطلب ، وهو كالجزأ ، متروك للزمن المستقبل لأنه متعلّق بطلب ، أما (يَلْسَبُونَ) فهي الثانية فخارجه عن تركيب الطلب ، وهي لكونها حالا ، استحقت الرفع . ففي

-
- (١) الكتاب ١/ ٤٤٩ ، ومثله في الإيضاح للفارسي ١/ ٣٢٢ ، والمفصل ص ١٣٣ ، وشرحه ٧/ ٤٨ .
 (٢) انظر الكتاب ١/ ٤٥٢ .
 (٣) المفصل ص ١٣٣ ، وشرحه ٧/ ٤٩ .
 (٤) شرح المفصل ٧/ ٤٩ .
 (٥) الكتاب ١/ ٤٥١ .
 (٦) الحجر : ٣ .
 (٧) الأنعام : ٩١ .

..... / ٠٠٠٠ . س .

الجزم بعد الطلب ، كما قال سيبويه ، يكون الجواب "معلقاً بالأول غير مستغن عنه" . (١)

ومثلهم المشهور (لا تدن من الأسد يا كلك) ، وإن كان ممنوعاً في الغالب ، يظهر معنى الجزم بعد الطلب ؛ فقد قال سيبويه إن الجزم فيه ليس الوجه "لأنك لا تريد أن تجعل تباعده من الأسد سبباً لا محله" . (٢)
فالثاني مستغن عن الأول غير معلق به . ويفسر هذا المثل قول ابن مالك :

وشروط جزم بعد نهي أن تنزع
(٣) إن قبل لا دون تخالف يقع

-
- (١) الكتاب ١ / ٤٤٦ .
(٢) نفسه ١ / ٤٥١ . ومثله في المفصل ص ١٣٣ ، وشرحه ٤٨ / ٧ .
(٣) الألفية ص ٥٨ .

خاتمة

بعد أن بيّنتُ كيف وُصف النحويّون معاني استعمالات المضارع المختلفة وكيف فهموا دلالة الزمنية ، وبعد أن طُبِّقَ مفهوم التركيب الإعرابي مع النصب ، والتوقيف ، والتعليق مع الجزم ، سأحاول أن ألمّ شعث النتائج التي ذكرتها في مواطنها ، فتكتمل صورة البحث .

من أبرز النتائج التي وصلت إليها في هذه الدراسة :

(١) أن رأي الكوفيين اعتبار اسم الفاعل فعلاً في الحال صحيح من حيث الدلالة الزمنية ، وغير صحيح من حيث التصريف ، كما بيّنا في الفصل الأول .

(٢) أن أوجه الشبه التي ذكرها البصريّون بين المضارع والاسم عامة تصح من حيث أنّ اسم الفاعل اسم ، ولا تتعدى ذلك ، وكذلك تصح مع المشتقات الأخرى التي بحثناها كاسم المفعول بالنسبة للفعل المبني المجهول .

(٣) أن الأمل في المضارع المرفوع دلالة على الحال ، وهو يتعيّن للاستقبال والمضي بقرائن لغوية أو معنوية . وأن الأصل في المنسوب الاستقبال . أما المجزوم ففيه قلع عريج مع (لم) و (لما) اللتين تعيّنانه للمضارع ، ومع (لم) و (لما) اللتين تعيّنانه للحال أو أدنى الاستقبال ، وقلاع معلّقة أو مشروطة مع الشرط الذي يبدل المضارع بعده على الاستقبال .

والمعاني المختلفة التي يدل عليها المضارع في أحوال إعرابه أمكن قيامها فيه لأنه يدل في أصله على حدث " قائم " لم ينقذ ، أي على فصل

قائم في الحال (وهو المرفوع) . وتتعدّل هذه الدلالة ليصير الحدث مستمرا إلى الاستقبال (وهو المرفوع المميّن للاستقبال بالسين أو سوف أو القرينة ، أو المنصوب بمختلف أحواله) ، أو يكون مقطوعا (وهو المجزوم) في الماضي (مع لم ولما) ، أو في الحال أو أدنى الاستقبال (مع لام الأمر ولا النافية) ، أو في الاستقبال (مع الجزاء) .

(٤) أن جوهر (أن) هو المصدرية ، كما مر في الفصل الثالث ، وبذلك لا تعود " أمّ الباب " ، وأن النصب لا تحدّثه الأداة ، بل التركيب والمعنى المقصود لأنّ " من " النواصب " ما يدخل على الماضي أو الأمر ، وحتى على المضارع المرفوع . وكذلك " الجوازم " لأنّ المعنى يوجب الجزم ، لا الأداة نفسها التي قد تجيء مع الماضي لنكتة .

أما الأداة فقرينة للنصب أو الجزم ، تجيء في تركيبات معينة لتشارك في إحداث المعنى المقصود في التركيب .

(٥) أنّ النصب يقرّره ، في الغالب ، وجود سلطان للفعل في الجملة الرئيسية على الفعل في الجملة التابعة ، وهذا هو مفهوم " تركيب الأعمال " ، الذي يوافق مفهوم " الخلاف " أو " الصرف " عند الكوفيين ، كما جاء في الفصل الثالث .

وتركيب الأعمال ، كما مر ، قد لا يكون ظاهرا في اللفظ كما مع (أن) الواقعة في الابتداء ، كما أنه قد لا يكون موجودا أصلا ، كما مع لام الجود و (لن) . أما (اذن) والمنصوب بعدها ، فمستقلان في التركيب الإعرابي دون المعنى لكونهما جوابا لشيء سابق .

أما المعاني التي تصاحب سلطان الفعل في الجملة الرئيسية على الفعل

في الجملة التابعة فهي تأكيد النفي مع (لن) ، والجواب مع (إذن) ، والفرض والتعليل مع (كي) و "أخواتها" ، والفرضية ومعنى (إلا أن) مع (أن) ، والعلية مع الفاء والواو ، والغاية والفرض مع (حتى) ، ومعنى (إلا أن) و (إلى أن) مع (أو) ، والعليّة مع (ثم) ، والإطار الذهني في الماضي الذي يقاس عليه ما سيحدث في المستقبل مع لام الجحود . ويلاحظ أن بين هذه المعاني جميعا قدرا كبيرا من الاشتراك .

(٦) أن وجه الجزم في الجزاء ، كما جاء في الفصل الرابع ، أن فعل الشرط متوقف فيه ومشكوك في حصوله ، وأن جواب الشرط متعلق بفعل الشرط ، فهو حاصل إن تحقق فعل الشرط ، وغير حاصل إن لم يتحقق . أما إن تعلّق جواب الشرط بغير فعل الشرط ، كما مع (إنّ) أو مع القسم ، فلا جزم فيه .

وأخيرا أود أن أنبّه على أنه اعتمادا على النتائج السابقة يمكن عرض الفعل المضارع على المتعلّمين ، وحتى على المتخصصين ، بطريقة سهلة يكون التركيز فيها على قصد المتكلّم في الدلالة الزمنية ، وعلى الفروقات التي يعبر عنها التركيب وإعراب الفعل فيه ، وعلى المعاني التي تصاحب الأدوات المختلفة ، وذلك دون الدخول في "عوامل" النصب ، ظاهرة أو مقدّرة ، وفي الحيل الإعرابية .

وكذلك يمكننا أن نركّز على الأدوات التي يكثر استعمالها ، نحو (أن) و (كي) و (إن) و (إذا) ، وأن لا نركّز على الأدوات التي يقل استعمالها في الأساليب العربية الصحيحة ، كفاء السببية ، وواو المعية ، ولام الجحود ، و (أو) و (ثم) . وقد أحصيتُ المرات التي وردت فيها هذه الأدوات القليلة الاستعمال في البخلاء وكليّة ودمنة (في النشر دون شواهد الشعر فيهما) ، فكانت

النتيجة كما يلي :

البخلاء : لام الجحود : مثل واحد : " ولم يكن الفرزدق
ليضرب المثل في هذا الموضع " (ص ٢٤٩) .

فاء السببية : ثلاثة عشر مثلاً ، منها خمسة بعد نهي ، وخمسة
بعد تمن ، وثلاثة بعد نهي .

كليلة ودمنة : (أو) : مثل واحد : " فدعا خادمه وتوعده بالقتل ،
أو يخبره بالحقيقة " (ص ١١٩) .

فاء السببية : أحد عشر مثلاً : منها أربعة بعد أمر ، وثلاثة
بعد عزر ، واثنان بعد تمن ، وواحد بعد استفهام ، وواحد بعد نهي .

ولم أجد فيهما مثلاً على واو المعية أو (ثم) .
وينبغي أن يُنبّه المتعلمون إلى أساليب عربية صحيحة بدأت تتدثر
وتحل محلها أساليب غير صحيحة نبهنا عليها سابقاً ، نحو (سوف لن) و (لم
أفعل كذا بعد) ، كما ينبغي أن يُنبهوا إلى الأساليب المترجمة التسي
لا تتفق وطبيعة العربية ، كالأسلوب الشائع في نحو (دعه يذهب) ترجمة
(Let him go) ، عوضاً عن استعمال لام الأمر مع
المضارع ، ولا التامية معه في النفي ، أي (ليذهب) و (لا يذهب) .
ومثل هذا التنبيه قد يتم بدراسة الآيتين ٢٨٢ و ٢٨٣ من سورة البقرة ،
حتى يتضح استعمال لام الأمر مع ^{النافية} المضارع في أمر الغائب ^{منه} في مثل (وليكتب) ، و
(لا يأب) ، و (ليملل) ، و (ليتق) ، و (ولا يخفن) ، وغيرها .

وفي الترجمة الإنكليزية للقرآن الكريم ، نجد عبدالله يوسف عليا يستعمل

(let) إزاء الأمر مع المضارع للغائب ، و (let not) إزاء النهي معه .
ونستشهد بهذه الأمثلة على ذلك :

- أ - الأمر :
((وَلْيَكْتُبْ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ))

Let a scribe write down faithfully as between the parties

((وَلْيُلْهِمِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ))

Let him who incurs the liability dictate

- ب - النهي :
((وَلَا يَأْبُ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ))

Let not a scribe refuse to write

((وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ))

And let neither scribe nor witness suffer harm

فلو سئل كثير من الطلاب والمتخصصين عن ترجمتها ثانية إلى العربية
لاستعملوا (دع) و (لا تدع) دون الالتفات إلى استعمال اللام و (لا) مع
المضارع .

ولعله بعد هذه الملاحظات يكون للرسالة هذه فائدة عملية تخدم لغتنا
العربية وأجيالنا الجديدة .

=====

أ- بالمريّة

١- ابن جنّي ، أبو الفتح عثمان . الخصائص . تحقيق محمد علي النجار ،
دار الكتب المصريّة ، القاهرة ، ١٩٥٢ م .

٢- ابن الحاجب ، أبو عمرو عثمان بن عمر . الشافية . المطبعة الماسرة ،
اسطنبول ، ١٣١٠ - ١٣١١ هـ .

٣- = = = . الكافية . مطبعة الجوائب ، القسطنطينيّة
١٣٠٢ هـ .

٤- ابن الشجري ، ضياء الدين . الاثالي الشجرية . مطبعة دائرة المعارف
العثمانية ، حيدر آباد ، ١٣٤٩ هـ .

٥- ابن عصفور ، علي بن مؤمن . المقرّب ، ج ١ . تحقيق أحمد عبد الستار
الجواري وعبد الله الجهوري ، مطبعة الماني ، بغداد ،
١٩٧١ م .

٦- ابن عقيل ، بهاء الدين عبدالله . شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك .
تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية
الكبرى بمصر ، ١٩٦٠ م .

٧- ابن فارس ، أحمد . الصحاح . في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها . المكتبة
السلفية ، القاهرة ، ١٣٢٨ هـ / ١٩١٠ م .
٠٠٠ / ٠٠٠٠ . س .

٨- ابن مالك، محمد بن عبدالله . ألفية ابن مالك في النحو والصرف . مطبعة
دار الكتب المصرية بالقاهرة ، ط ٢٠ ١٩٣٢ م .

٩- = = = . تسميل الفوائد وتكميل المقاصد . تحقيق
محمد كامل بركات ، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ،
القاهرة ، ١٩٦٧ م .

١٠- = = = . شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات
الجامع الصحيح . تحقيق وتعليق فؤاد عبد الباقي ، مكتبة
دار المعرفة ، القاهرة ، ١٩٥٧ .

١١- ابن المقفع ، عبدالله . كتاب كلیلة ودمنة . تحقيق فوزي عطوي . الشركة
اللبنانية للكتاب ، بيروت ، ١٩٦٩ م .

١٢- ابن هشام ، أبو محمد عبدالله . أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك .
تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية
الكبرى بمصر ، ط ٤٠ ١٩٥٦ م .

١٣- = = = . مغنسي اللبيب عن كتب الألفاظ . تحقيق
محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية الكبرى بمصر ،
١٩٥٩ م .

١٤- ابن يعيش ، موفق الدين . شرح المفصل . إدارة الطباعة المنيرية ،
القاهرة ، لا . ت .

٠٠٠ / ١٠٠٠ . م .

- ١٥- ابن يوسف ، أحمد الكاتب . المكافأة وحسن العقي . دار الوحدة ، بيروت ، لا . ت .
- ١٦- أبو حيان الأندلسي ، أنير الدين . التفسير الكبير المسمى بالبحر المحيط . مطبعة السعادة ، القاهرة ، ١٣٢٨ هـ .
- ١٧- الأزمري ، زين الدين . شرح التصريح على التوضيح . المطبعة البهية المصرية ، القاهرة ، ١٣٠٥ هـ .
- ١٨- الأستراباذي ، رضي الدين ، شرح الكافية . مطبعة بسنوي ، اسطنبول ، ١٣٠٥ هـ .
- ١٩- الأشموني ، أبو الحسن . منهج السالك الى الفية ابن مالك . حققه محمد محي الدين عبد الحميد ، مكتبة النهضة المصرية بمصر ، ١٩٥٥ م .
- ٢٠- الأنباري ، كمال الدين . أسرار العربية . تحقيق محمد البيطار ، مطبعة الترقى بدمشق ، ١٩٥٧ م .
- ٢١- = = = . الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين . تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة بمصر ، ط ٣ ، ١٩٥٥ م .
- ٢٢- برجستراسر ، غوتهيلف . التطور النحوي للغة العربية . مطبعة السطح ، القاهرة ، ١٩٢٩ م .

٢٣- البركوي ، محمد بن بيرعلي . الإظهار . مطبعة الجوائب ، القسطنطينية ،
١٣٠٢ هـ .

٢٤- البغدادي ، عبد القادر . خزانة الأثبات ولب لباب لسان الحرب .
المطبعة الميرية ، القاهرة ، ١٢٩٩ هـ .

٢٥- الجاحظ ، أبو عثمان عمرو بن بحر . البخل . مكتب النشر العربي ،
دمشق ، ١٩٣٨ م .

٢٦- الجرجاني ، علي بن محمد . كتاب التعريفات . المطبعة الخيرية بمصر ،
١٣٠٦ هـ .

٢٧- الخصري ، محمد . حاشية على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك .
المطبعة الأزهرية بمصر ، ط ٠ ٦ ، ١٣٤٥ هـ / ١٩٢٦ م .

٢٨- الزجاج ، أبو اسحق ابراهيم . إعراب القرآن . تحقيق ابراهيم الأبياري ،
المهنة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، القاهرة ، ١٣٨٤ هـ /
١٩٦٥ م .

٢٩- الزجاجي ، أبو القاسم . الإيضاح في علل النحو . تحقيق مازن المبارك ،
مكتبة دار السروية ، القاهرة ، ١٩٥٩ م .

٣٠- = = = . الجمل . تحقيق ابن أبي شنب . مطبعة كلنكسيك ،
باريس ، ط ٠ ٢ ، ١٩٥٧ م .
٠٠٠ / ٠٠٠٠ . س .

- ٣١- الزجاجي ، أبو القاسم . مجالس العلماء . تحقيق عبد السلام محمد هارون .
مطبعة حكومة الكويت ، الكويت ، ١٩٦٢ م .
- ٣٢- الزمخشري ، أبو القاسم . الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل . مطبعة
بولاق ، القاهرة ، ١٢٨١ هـ .
- ٣٣- = = = = . المفصل في صنعة الاعراب . مطبعة الكوكب
الشرقي ، الاسكندرية ، ١٢٩١ هـ .
- ٣٤- السامرائي ، ابراهيم . الفعل : زمانه وأبنيته . مطبعة الحائي ، بغداد ،
١٩٦٦ م .
- ٣٥- السكاسكي ، أبو يعقوب . مفتاح العلوم . المطبعة الميمنية بمصر ، ١٣١٨ هـ .
- ٣٦- سيويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان . الكتاب . المطبعة الكبرى الأميرية
بيولاق ، مصر ، ١٣١٦ هـ .
- ٣٧- السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن . الأشباه والنظائر في النحو .
مطبعة دائرة المعارف العثمانية ، ط ٢ ، حيدر آباد ،
١٣٦٠ هـ .
- ٣٨- = = = = . المزهر في علوم اللغة وأنواعها .
شرح محمد أحمد جاد المولى وغيره ، دار إحياء الكتب
الحربية ، القاهرة ، لا . ت .
٠٠٠ / ٠٠٠٠ . س .

٣٩- السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن . معجم المصنفين في شرح جمع
الجوامع . تصحيح محمد بدر الدين النعساني ، مطبعة
السعادة بمصر ، ١٣٢٧ هـ .

٤٠- الصبّان ، أبو العرفان . حاشية على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك
في النحو . مطبعة بولاق ، القاهرة ، ١٢٨٠ هـ .

٤١- ضيف ، شوقي . المدارس النحوية . دار المعارف بمصر ، ١٩٦٨ م .

٤٢- عرفة ، محمد أحمد . النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة . مطبعة
السعادة بمصر ، ١٩٣٧ م .

٤٣- الفارسي ، أبو علي . الإيضاح العضدي ، ج ١ . تحقيق حسن شاذلي
فرهود . مطبعة دار التأليف بمصر ، ١٣٨٩ هـ / ١٩٦٩ م .

٤٤- الفاكهسي ، عبد الله بن أحمد . حدود النحو . كلكتا ، ١٨٤٩ م .

٤٥- الفراء ، أبو زكريا يحيى بن زياد . معاني القرآن . تحقيق أحمد
يوسف نجاتي ومحمد علي النجار . مطبعة دار الكتب
المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٥ م .

٤٦- القرطبي ، ابن مضاء . كتاب الرد على النحاة . نشره وحققه شوقي
ضيف ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٤٧ م .

٠ ١٠٠٠ / ٠٠٠ س .

٤٧- القزويني ، أبو المعالي . الإيضاح في علوم البلاغة . شرح محمد
الخفاجي وتحليته ، مكتبة الحسين التجارية ، القاهرة ،
١٩٤٩ م .

٤٨- = = = . التلخيص في علوم البلاغة . شرح عبدالرحمن
البرقوقي ، المكتبة التجارية الكبرى ، ط ٢ ، مصر ،
١٩٣٢ م .

٤٩- كمال ، رحي . دروس اللغة الصربية . دار العلم للملايين ، بيروت ،
١٩٦٣ م .

٥٠- المبرّد ، أبو العباس . كتاب المقتضب . تحقيق محمد عبد الخالق
عزيمة ، القاهرة ، ١٣٨٥ - ١٣٨٨ هـ .

٥١- مصطفى ، ابراهيم . إحياء النحو . مطبعة لجنة التأليف والترجمة
والنشر ، القاهرة ، ١٩٣٧ م .

٥٢- الكوادي ، أبو زيد عبد الرحمن . شرحه على ألفية ابن مالك . المكتبة
التجارية بمصر ، ١٣٥٤ هـ .

٥٣- موسى ، نجاد . " ظاهرة الإعراب في اللهجات المربية القديمة " ،
الأبحاث ، السنة ٢٤ ، الجامعة الأميركية في بيروت ،
كانون الأول ، ١٩٧١ م .

٠٠٠ / ٠٠٠٠ . س . .

٥٤- الميداني ، أبو الفضل . مجمع الأمثال . المطبعة
الخيرية ، القاهرة ، ١٣١٠ هـ .

ب : بالأجنبية

- 1) Beeston , A.F.L. A Descriptive Grammar of Epigraphic South Arabian. London : Lusac & Co. Ltd. , 1962.
- 2) Brockelmann, Carl. Arabische Grammatik: Paradigmen, Literatur, Übungsstücke und Glossar. Leipzig: Otto Harrassowitz, 1948.
- 3) Grundriss der Vergleichenden Grammatik der Semitischen Sprachen. 2 vols. Berlin : Reuther & Richard, 1908 - 1913.
- 4) Chase , A.H. A New Introduction to Greek, ed.3. Mass.: Harvard University Press, 1965.
- 5) Cohen, Marcel. Le Système Verbal Sémitique et L'Expression du Temps. Paris : Imprimerie Nationale, 1924 .
- 6) Cooke, G.A. A Text - Book of North - Semitic Inscriptions. Oxford: The Clarendon Press, 1903 .

- 7) Driver, S.R. A Treatise on the Use of the Tenses in Hebrew , and Some Other Syntactical Questions , ed. 3. Oxford: The Clarendon Press, 1892.
- 8) Gaudefroy - Demombynes, M. and Blachère, R. Grammaire de l'Arabe Classique. Paris: G.P. Maissonneuve 1937.
- 9) Gesenius, F.H.W. Gesenius' Hebrew grammar , ed. 2
Edited and enlarged by E. Kautzsch; trans.
by A.E. Cowley. Oxford: The Clarendon Press, 1910.
- 10) A Hebrew and English lexicon of the old Testament. Ed. Francis Brown; trans. Edward Robinson. Oxford : The Clarendon Press, 1929.
- 11) Gordon, Cyrus H. Ugaritic Handbook. Italy : Pontificium Institutum Biblicum, 1948.
- 12) Gottlieb , Hans. " The Hebrew Particle nā , " Acta Orientalia, XXXIII (1971), pp.47 - 54 .
- 13) Jespersen, Otto. The Philosophy of Grammar. London: George Allen & Unwin, Ltd., 1935.

.../...

- 14) Lambdin , Thomas O. Introduction to Biblical Hebrew.
New York : Charles Scribner's Sons, 1971.
- 15) Moscati , Sabatino. An Introduction to the Comparative
Grammar of the Semitic Languages : Phonology
and Morphology. Wiesbaden : Otto Harrassowitz,
1964 .
- 16) O'Leary , De Lacy . Comparative Grammar of the
Semitic Languages. London : Stephen Austin
& Sons , Ltd. , 1923 .
- 17) Reekendorf , H. Arabische Syntax. Heidelberg: Carl
Winter's Universitätsbuchhandlung , 1921.
- 18) Die Syntaktischen Verhältnisse
des Arabischen 2 vols. Leiden : E.J. Brill,
1895 .
- 19) Wright , William . A Grammar of the Arabic Language,
ed. 3 . 2 vols. Cambridge: The University
Press, 1964 - 1967 .
- 20) Lectures on the Comparative
Grammar of the Semitic Languages, ed. 2.
Amsterdam : Philo Press, 1966.
